قاسيون

العدد 489
السبت 12 شباط 2011
16 صفحة ـ الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (21.782.762) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

ثورة الشعب المصري والدروس المستفادة

◄ حمزة منذر

تنشغل الشعوب العربية وشعوب العالم بالثورة الشعبية الوطنية الشاملة في مصر، والتي تدخل يومها التاسع عشر معمدة بدماء مئات الشهداء وآلاف الجرحى في مواجهة مكشوفة بين إرادة شعب قرر التغيير وبين نظام دكتاتوري يستقوي على الجماهير بكل أجهزته القمعية ـ الفاشية وبتحالفاته مع القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية في المنطقة.

وبعيداً عن أية إشادة وتبجيل ببطولات الشعب المصري ـ وشبابه على وجه الخصوص ـ وهو يستحق أكثر من ذلك بكثير لأن هذه الثورة ستغير وجه المنطقة وستأخذ دورها في تغيير ميزان القوى على المستوى العالمي لمصلحة حقيقة انفتاح الأفق أمام نهوض الشعوب الوطني والطبقي، وبالوقت ذاته سترسخ انسداد الأفق أمام قوى الامبريالية والصهيونية والرجعية العالمية.

بعيداً عن ذلك، ولأن الحدث يجري في مصر بكل وزنها ودورها التاريخي المعروف قبل مجيء نظام السادات وحسني مبارك، لابد من إلقاء الضوء على بعض أهم الدروس المستفادة مما جرى في أرض الكنانة في العقود الأربعة الماضية:

ـ لقد سقطت القضية الوطنية في مصر على المستوى الرسمي والسياسي منذ أعلن السادات أن حرب ١٩٧٣ هي آخر الحروب ضد «إسرائيل»، وأن «٩٩٪ من أوراق الحل في المنطقة هي بيد الولايات المتحدة الأمريكية»!!

ـ وانعكس ذلك بشكل خطير على دور ووظيفة الجيش الوطني المصري بطل عبور قناة السويس، والذي قدم عشرات الآلاف من الشهداء في المواجهات مع العدو الصهيوني منذ عام ١٩٤٨ وحتى حرب تشرين في العام ١٩٧٣ . وبكلام آخر فإن تخلي نظام السادات ومبارك عن القضية الوطنية قد شل الجيش المصري وغيّر عقيدته الوطنية والكفاحية، خصوصاً بعد التصفية التدريجية لكبار الضباط الوطنيين واستبدالهم بما يتوافق مع توجهات النظام القائم اللاوطنية، وهذا ما خلق وراكم حالة استياء في صفوف الضباط غير القياديين.

ـ وبالتوازي مع كل ما سبق، انتهج النظام في مصر السياسات الليبرالية الاقتصادية على أوسع مدى بحيث تحولت تلك السياسات إلى اقتصاد مافيوي يرعاه رأس النظام وقوى رأس المال الخارجية، وهذا ما أوصل الطبقات الفقيرة إلى درجة إفقار الشعب بشكل يفوق أي بلد عربي، وهنا فعل قانون التراكم الكمي فعله داخل المجتمع، وما نشهده اليوم هو من نتائج ذلك القانون تجاه الخيانة الوطنية وبالتوازي معها السياسات الليبرالية.

وفي معرض ردنا على أولئك الذين لا يميزون بين الوضع في مصر وفي سورية، سواء عن سوء نية أو بسبب القصور المعرفي، نقول التالي حول أهم الدروس المستفادة مما يجري في مصر:

إننا مع المواقف الوطنية لسورية في مواجهة المخططات الأمريكية ـ الصهيونية، والتي هي محصلة نضال الشعب السوري منذ معركة ميسلون وحتى اليوم، وتعكس إجماعاً شعبياً يجب ترسيخه بتعزيز الوحدة الوطنية وتعبئة قوى المجتمع الجبارة من عمال وفلاحين ومثقفين حقيقيين وجنود وضباط ومواطنين متساوين جميعاً بحقوق المواطنة الكاملة وواجباتها دون أي تمييز، وصولاً إلى تحرير الجولان المحتل.. ولأننا كذلك نرى أن من أهم الضرورات الوطنية الآن القطع الكامل مع جميع السياسات الليبرالية ـ الاقتصادية المتبعة وترحيل فريقها الاقتصادي، الذي يرى وظيفته الرئيسية الخصخصة وإفقار البلاد والعباد. وهذا يتطلب صياغة نموذج اقتصادي بديل عالي النمو مع أعمق عدالة اجتماعية، وهما الشرطان الضروريان لاقتصاد وطني حقيقي يتوافق مع احتياجات المجتمع السوري ويعزز دور بلدنا سورية عربياً وإقليمياً، وينقلها من خيار دعم المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق إلى قائد للمقاومة والنضال العام لشعوب المنطقة ضد المخططات الامبريالية والصهيونية..

إن الدراسة المعمقة والموضوعية للدرس المصري، يجعلنا نؤكد على ضرورة القيام دون إبطاء، بإصلاح شامل وجذري اقتصادي ـ اجتماعي وسياسي، يقوي ويحصّن موقع سورية الوطني في المواجهة المفروضة عليها قبل وبعد حرب تموز ٢٠٠٦ . كما أن الإصلاح الحقيقي يربط المهام الوطنية العامة بالمهام الاقتصادية ـ الاجتماعية والديمقراطية، وهذا ما سيقطع الطريق حتماً على تقدم أية قوى رجعية من أعداء الداخل المرتبطين بالخارج لتركب موجة تدني مستوى المعيشة.

ولا يخفى على أحد أن الولايات المتحدة التي تفاجأت بتسارع أحداث الثورة في مصر، نراها الآن تحاول التحكم ليس بنتائجها فقط، وصولاً إلى تعديل ميزان القوى داخل مصر، بل تعمل بشكل مكثف في السر والعلن على إحداث خلل في ميزان القوى لمصلحة مخططاتها في بلدان أخرى داخل العالم العربي، ونحسب أن سورية تأتي في طليعة الاستهداف العدواني لواشنطن وتل أبيب.

ومن هنا ليس هناك أكثر خطورة على أمن الوطن وكرامته من قوى الفساد والنهب اللذين يفقران الدولة والمجتمع، وهذا يتطلب قراراً سياسياً باجتثاث قوى الفساد، وهما كما أثبتت الأحداث في مصر، بوابات العبور للعدوان الخارجي، والتي لا ترى الوطن إلا في جيوبها، وهذه مهمة وطنية كبرى خصوصاً بعدما أثبتت التجارب في المنطقة والعالم الثالث أن حل المسألة الاجتماعية هو حجر الزاوية في تعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي، وفي هذا ضمانة لكرامة الوطن والمواطن. ■■

◄ نقابيو الجزيرة يطالبون:
حق الإضراب للطبقة العاملة مقابل سياسة التسريح... 3

◄ الغلاء والفقر والبطالة في اتساع متسارع..
الشعب السوري يريد.. إلغاء «رفع الدعم»!... 9

«تهريب» المازوت المنزلي إلى المدارس!

الكميات المحدودة من المازوت التي خصصتها وزارة التربية للمدارس من أجل تدفئتها، نفدت قبل انقضاء شهر واحد من شهور البرد .. وبات على الإدارات التي يهمها أمر طلابها أن تتدبر أمرها بوسائلها الخاصة، فالوزارة عملت ما عليها، وصلى الله وبارك!

وطالما أن البرد لا يرحم، وبإمكانه إذا ما قرس أن يخترق الجلد وينخر العظام، وليس من السهولة التعامي عن وجوده أو الصبر على لسعاته، لذلك قررت الكثير من الإدارات، دون أن تعلن ذلك جهاراً، الاتكال على الطلاب لتدفئة أنفسهم بأنفسهم عبر الاستعانة، السرية أو العلنية، بمخصصات أهليهم، مما قد يفتح المجال لحصول هذه الإدارات وكادرها التعليمي على الدفء (بالمعية)..

لقد أصبح مشهداً صباحياً مألوفاً أن يرى بعضنا عدداً من الطلاب وهم يغدون إلى صفوفهم ليطلبوا العلم فيها، حاملين عبوات مختلفة الأحجام مليئة بالمازوت المهرب من المنازل إلى المدارس.. ومن لم يتسنّ له تكحيل عينيه بهذا المشهد الجميل الذي يعد من بعض ثمرات رفع الدولة يدها عن الرعاية الاجتماعية، ما عليه إلا أن يقف عند بعض مدارس منطقة دوما بريف دمشق ليتفرّج ويستمتع، ودوما هنا هي مجرد مثال ليس إلا، فالظاهرة واسعة الانتشار على امتداد البلاد .. وخاصة في الأرياف..

هناك من يؤكد أن بعض الإدارات تفرض ذلك فرضاً على الطلاب وذويهم، وتعاقب المخالفين... وهناك من يقول إن ذلك نوع من الاتفاق بالتراضي والتكافل، وهناك من يزعم أن جهات تربوية أوصت بذلك بشكل شفهي.. ويبقى العلم عند صاحب العلم، وهنا لا نقصد المدارس طبعاً، بل نقصد من فرّغ كل شيء من مضمونه وغاياته وعِلى رأسها دور العلم والإنتاج والتخطيط.. وهذا المفرّغ بكسر الراء، هو الذي نراه على المنابر دائماً يعدد إنجازاته وفضائله، متغنياً بالنمو والعدالة والانفتاح والاستثمار والسير بالبلاد قدما .. وهو الذي لم يذق - يقيناً - طعم البرد أبداً .. وعساه يكون مصيره القريب!

دعوات ثورة الغضب في بغداد.. والبوصلة

تتداول المواقع الإلكترونية العراقية دعوات للعراقيين العاطلين عن العمل والمثقفين والأرامل والأيتام للمشاركة في مظاهرات واسعة أطلق عليها «ثورة الغضب العراقي» يوم الجمعة ٢٥ شباط الجاري في ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد .

وذكرت صحيفة «البينة الجديدة» اليومية المستقلة أن الجهة الداعية إلى المظاهرة سمتها «ثورة الغضب العراقي من أجل التغيير والحرية والديمقراطية الصادقة»، مشيرة إلى أن المتظاهرين سيحملون شعارات من ضمنها «ألا يكفينا صمتا، ألا يكفينا صبراً، وألا تعلمون أننا نحمل على ظهورنا ما يقارب ١٠٠ مليار دولار سنوياً من واردات النفط والتجارة والسياحة وما زلنا نأكل البصل إن وجد».

وأشارت إلى أنه «تم إبلاغ الآلاف من الشباب عن طريق الرسائل الإلكترونية وفيسبوك، كما وجهت تلك الرسائل النداء لقوات الجيش والشرطة بأن يكونوا حماة للوطن والشعب»، في حين ذكرت بقية الصحف العراقية أن ما يجري في مصر يتردد صداه بقوة في الشارع العراقي، وبدأ يصبح حديثا يومياً لدى عامة الناس، وهم يقارنون أوضاعهم بأوضاع التونسيين والمصريين لتخليصهم من طبقة السياسيين العراقيين القابضين على مقاليد الحكم.

غير أن ما أوردته الوكالات والصحافة العراقية ونقله موقع الجزيرة لم يأت على ذكر أي شيء عن الغضب في وجه الاحتلال الأمريكي، بوصفه السبب الرئيس عن تردي جملة أوضاع العراقيين، وعن تنصيب حكوماتهم وأشباهها المتعاقبة منذ ٢٠٠٣ . فإن كان لهذه الدعوات أن تتحقق فينبغي أن توجه البوصلة صوب العدو الأساسي، ومن ثم نتائجه..

■■

المؤتمرات النقابية في دمشق: المطلوب من الحركة النقابية

إعداد ومتابعة: علي نمر

المؤتمرات النقابية تتواصل.. ويوماً بعد يوم تتوضح الصورة أكثر فالمشكلة الأهم بالنسبة لعمال ما تزال على حالها، ونعني هنا تراجع الدور الاقتصادي للقطاع العام وما آل إليه من أوضاع صعبة تحتاج إلى وضع خطة عمل منهجية وواضحة ومستمرة لإعادة إصلاح هذا القطاع وإعادة دوره الريادي باعتباره البوتقة التي تنصهر فيه شرائح المجتمع السوري كافة.

أن معالجة أوضاع القطاع العام يجب أن ترتكز على المنطلق الوطني التقدمي، وعلى مقاييس ومعايير بناء مجتمع التقدم والعدالة الاجتماعية، بدلاً من مبدأ الربح والخسارة، فالعمال لم يتركوا حسب مداخلاتهم وسيلة إلا واستخدموها في المطالبة بحقوقهم باستثناء حق الإضراب السلمي، ومع ذلك ما تزال الكثير من الوعود دون تحقيق، سواء من جانب الحكومة أو من التنظيم النقابي، وعلى المؤتمرات الإصرار على تحريك جميع المقترحات والتوصيات قبل انتهاء الدورة النقابية وتبقى العبرة دائماً في النتائج.

ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني الحقيقي

وفي مؤتمر نقابة التنمية الزراعية أكد وحيد منصور رئيس المكتب أن أهمية القطاع الزراعي تكمن بشقيه النباتي والحيواني في الاقتصاد السوري، كونه يشكل ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني الحقيقي، ويتجلى هذا من خلال حجم اليد العاملة المشتغلة في هذا القطاع من جهة ومساحة الأراضي القابلة للزراعة من جهة أخرى. وبناء على هذا أقترح منصور مايلي:

إجراء دراسات وبحوث مناخية معمقة لتحديد التغييرات المتوقعة مستقبلاً وانعكاساتها على الزراعة، وتطوير البرنامج الوطني لمكافحة الآفات الزراعية وخاصة المحاصيل الإستراتيجية، وتقديم الدعم الحكومي اللازم لوسائل وعناصر الإنتاج الزراعي وخاصة في مجال دعم المحروقات والأسمدة والأعلاف، وتوفير مؤسسات تسويقية متطورة، وزيادة الاهتمام بالثروة الحيوانية، وتوسيع دائرة المواسم والمحاصيل الإستراتيجية، وزيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي.

الاحتفاظ بالقدم الوظيفي والترفيعات

النقابي حسام الحسين طالب بإيلاء الرواتب والأجور أهمية خاصة، ووضع دراسة واقعية ومنطقية لموضوع الأجر اليومي للعامل بما يتناسب مع زيادة الأسعار الجنونية، والإسراع في تطبيق الوجبة الغذائية للعاملين في مديريتي الصحة الحيوانية والدواء البيطري.

ونوه الحسين أن عدد العاملين في مديرية الصحة الحيوانية والدواء البيطري أكثر /١٦٠/ عاملاً وعاملة يعملون بصفة مؤقتة وهم معرضون للاستغناء عن خدماتهم بين الحين والآخر ينتظرون قرار تثبيتهم.

كما طالب بالسماح للجهة العامة باستجرار الألبسة العمالية من مؤسسات وشركات القطاع العام من دون إجراء مناقصة، وإعادة النظر بالقرار رقم /٧٥٢١/ و ل تاريخ ٢٠١٠/١١/٢٥ والقاضي بإخلاء /٤٠/ عائلة من الوحدات السكنية بمجمع شبعا البيطري تحت ذريعة السكن الوظيفي، وبمنح العاملين في مديريتي الدواء البيطري والصحة الحيوانية تعويض طبيعة عمل أسوة بالأطباء البيطريين.

سلام رشواني أوضح أن من أهم الأحداث التي توضح دور الجماهير في صنع قرارها، الأحداث التي تشهدها دنيا العرب احتجاجاً على الأوضاع المعيشية السيئة لعامة الشعب. فبعض تلك البلدان كانت توضع كنموذج للازدهار الاقتصادي المبني على الليبرالية الاقتصادية وفقاً لوصفات المراكز المالية العالمية، والتي أثبتت الأحداث فشل هذا النموذج الليبرالي والويلات التي يجلبها على الجماهير الشعبية. هذا النموذج الذي اتصف باقتران الحرية الكاملة للرأسمال وخاصة الرأسمال الاحتكاري الأجنبي مع القمع والتضييق على الحريات والولاء الكامل للاستعمار، متسائلاً ماذا كانت النتيجة؟ كانت الوثبة الشعبية العارمة التي هزت أركان هذا النموذج وقلبته رأساً على عقب.

وأكد رشواني على ضرورة زيادة الاهتمام بالعمود الفقري للإنتاج الوطني السوري، والذي يشكله قطاع الدولة، وعارض بشدة تحويل مؤسسات القطاع العام الصناعي إلى شركات قابضة، وشركاته إلى شركات مساهمة، منوهاً أن هذا الإجراء هو خطوة تمهيدية لبدء الخصخصة الشاملة للقطاع العام الصناعي. وفي المجال النقابي طالب رشواني بضرورة تثبيت العمال المؤقتين، وضرورة العمل على استصدار قانون أو مرسوم كالمرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠١، الذي يقضي بتثبيت العمال الذين مضى على عملهم أكثر من عشر سنوات وهم يقبضون رواتبهم وأماكنهم شاغرة، مع احتفاظهم بقدمهم الوظيفي وترفيعاتهم، وضرورة إصدار قانون للضمان الصحي الشامل للعامل وأسرته وعدم إسناد هذه المهمة إلى شركات التأمين لا العامة ولا الخاصة.

في حين وضع نورالدين حناوي مجموعة مطالب أمام المؤتمر وهي :

حفظ حقوق الأخوة العمال المؤقتين ريثما يصدر قرار التثبيت.

المطالبة بخلق فرص العمل الإنتاجية في القطاع العام والخاص لاستمرار الأمن الغذائي الاستراتيجي والتصدير واستغلال الموارد المحلية لأنها متوفرة مع كامل مقوماتها بالقطاعين وفي المجتمع الأهلي.

انتماء خدمة الخبير الوطني ونقل النتائج العلمية إلى القطاع الخاص الذي يدفع ثمن الخبرة نتيجة البخل العلمي أثناء العمل الوظيفي.

إعادة النظر بإجازة الأمومة للمولود الرابع مع التعويض نتيجة ازدياد الحالات المرضية العضال وهي بازدياد وخاصة الإعاقات والتشوهات الخلقية.

إعادة العمل بطبيعة العمل والاختصاص لكافة الفنيين المنتجين والانتقال من الوظيفة الخدمية إلى الوظيفة الإنتاجية للاستفادة من نظام الحوافز الإنتاجية.

صالة أفراح عمالية للعاملين دون وسيط استثماري على مبدأ B.O-T.

بيان أسس ومعايير منح بدل الإجازة للعاملين المميز منذ بداية العام وليس بنهايته وكذلك بيان المعيار الإنتاجي وليس الدوام.

تشميل كافة العاملين وعائلاتهم بمشروع التأمين الصحي الشامل ضمن شبكة المشافي التعليمية على مستوى القطر وكذلك المشافي العمالية، والحذر ثم الحذر من شركات التأمين الصحي الخاصة. ■■

أين مقاييس ومعايير بناء مجتمع التقدم والعدالة الاجتماعية؟

قدم نبيل بركات رئيس نقابة الصناعات الخفيفة كلمة بين فيها أن من أهم مهامهم الأساسية كتنظيم نقابي حماية القطاع العام، ودعمه بشتى الوسائل ليظل قطاعاً رائداً للاقتصاد الوطني خاصة بعد أن طلب من هذا القطاع تحقيق الربح دون النظر للدور الاجتماعي الذي كان يؤديه خلال العقود الماضية.

وأكد بركات إن القطاع الخاص ليس بأفضل حالاً من القطاع العام خاصة بعد أن تم فتح السواق الداخلية أمام حركة التجارة ودخول العديد من المنتجات غير المطابقة للمواصفات السورية وبأسعار زهيدة، أدت إلى إغلاق العديد من منشآت القطاع الخاص والورشات الصغيرة كما أدت أيضاً إلى تراجع دور القطاع الخاص التنموي في عملية استيعاب العمالة والحد من البطالة.

وأشار إلى أن مشاكل عمال القطاع الخاص عديدة مع أرباب العمل تتمثل أهمها بتسجيل رواتبهم في التأمينات الاجتماعية بالحد الأدنى للأجور، دون النظر للشهادات العملية، بالإضافة إلى عدم تطبيق شروط الصحة والسلامة المهنية كما لجأ بعض أرباب العمل وخاصة وبعد صدور قانون العمل /١٧/ لعام ٢٠١٠ إلى تنظيم عقود عمل محددة المدة وتغاضوا عن خدمات عمالهم عن السنوات السابقة.

وأوضح بركات أن المشكلة الأبرز حالياً هو تراجع الدور الاقتصادي للقطاع العام، وما آل إليه من أوضاع صعبة تحتاج إلى وضع خطة عمل منهجية، وواضحة ومستمرة، لإعادة إصلاح هذا القطاع وإعادة دوره الريادي، لأنه البوتقة التي تنصهر فيه كافة شرائح المجتمع من كافة أنحاء القطر.

وأكد رئيس النقابة إن معالجة أوضاع القطاع العام يجب أن ترتكز على المنطلق الوطني التقدمي، وعلى مقاييس ومعايير بناء مجتمع التقدم والعدالة الاجتماعية، لا أن ترتكز على الجانب الاقتصادي ومبدأ الربح والخسارة، إن دعم وتطوير وإصلاح القطاع العام هو في حقيقته دعم للتنمية، فالقطاع العام بإمكانياته وقدراته يستطيع القيام بكامل المسؤوليات الملقاة على عاتقه في مسيرة التطوير والتحديث (إن وجدت النوايا الطيبة) ولكن ما نراه على أرض الواقع يختلف عما نسمعه ونقرأه من تصريحات حكومية تؤكد الحفاظ على القطاع العام، والعمل على إصلاحه، وحتى يبقى هذا القطاع رائداً ومنافساً يجب إعطائه نفس الميزات والتسهيلات نفسها المعطاة للقطاع الخاص وإصلاح القوانين التي تحكمه للوصول إلى التنمية المنشودة.

قانون العمل الجديد كان محابياً لأرباب العمل

النقابية ناجية نصري طالبت اتحاد عمال دمشق بوضع نظام عمالي موحد يشمل جميع مكاتب النقابات العائدة له، وتحديد نسب الواردات المالية للمكاتب، وتوحيد قيم صرف مبالغ المساعدات الاجتماعية التي يستفيد من مزاياها العاملون أسوة بباقي النقابات في الدولة.

والمطالبة بتعديل صندوق المساعدة الاجتماعية للمكتب بخصوص منح ورثة العاملة المتوفاة تعويض نهاية الخدمة التي يستفيد منها العامل المنتهية خدمته في حال تركه العمل كون العامل المتوفى قام بتسديد كافة اشتراكاته النقابية، وضرورة الإسراع بتطبيق قانون الضمان الصحي على جميع العاملين في القطاع الاقتصادي أسوة بالقطاع الإداري.

فؤاد أحمد من القطاع الخاص قال: لقد طالبنا مراراً وبإصرار المطالبة بتعديل قانون العمل الموحد /٩١/، ولكن مع الأسف جاء التعديل محابياً لرجال الأعمال، وتم دون أن يكترث أحد بمطالب عمال هذا القطاع الذين هم جزء من هذا القانون، لقد أصبح عمال القطاع الخاص شبه متسولين بين عمل وآخر وعلى أبواب الشركات.

لقد عانى الكثيرون من عمال القطاع الخاص من استبداد واستعباد وابتزاز واستغلال هذه الشريحة بأدنى الرواتب وهانت كرامة العمال، وأصبح رب العمل يتحكم بالعامل وكأنه ملك له، أو عبداً له، وخاصة في هذه الظروف الصعبة، وفي ظل الغلاء الفاحش، وبالمقابل الرواتب التي لا تكفي العامل وحده دون أن يكون له بيت أو عائلة.

وطالب أحمد بتعديل المادة /٦٥/ وإلغاء عقد العمل المحدد المدة وتشميل عمال القطاع الخاص بتعويض التدفئة كما هو في القطاع العام /١٥٠٠/ ل.س، وبإلزام أرباب العمل بتسيب عمالهم إلى التنظيم النقابي، ومساواتهم بعمال القطاع العام في كل المزايا من منح وزيادات وتعويضات، ودعم المازوت لهذه الشريحة وكافة الشرائح التي لا تستطيع شراء المازوت، أو التدفئة على الكهرباء.

وقدمت اللجنة النقابية لعمال الشركة العامة للصناعات التحويلية مداخلة استنكرت فيها الموافقة العشوائية على استقالة العمال بسبب الضغوط من الإدارة، ونقلهم من عمال إنتاج إلى عمال خدمات مثل الحراسة أو إلى المستودعات لقلة اليد العاملة.

كما أشارت إلى قيام الإدارة برفض الوصفات الطبية لأكثر من مرة، علماً أن الشركة وفرت /٩٠/ ألف من أصل /٢٠٠/ ألف كتلة للطبابة، وأن النتائج تدل على ضعف الإدارة التي أهملت الإنتاج والتسويق على حساب الخلافات مع العمال، والانفراد بالقرارات الفردية وعدم وجود كادر إداري متخصص، ورفض المناقشات وأخذ القرارات الخاطئة التي أدت إلى خسارة الشركة، مطالبين بإدارة حكيمة قادرة على تحقيق الربح، والتعامل مع العاملين بروح المسؤولية وعدم تهميش دور الآخرين. ■■

مكافحة الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة

محمود الرحوم رئيس نقابة الصناعات الغذائية افتتح المؤتمر بكلمة أكد فيها إن سورية واجهت العديد من التحديات المحلية والإقليمية، و في مقدمتها تحدي الإصلاح الاقتصادي والإداري وإصلاح السياسات الاقتصادية، ومكافحة الفقر والبطالة، وتحسين مستوى المعيشة، وخاصة لأصحاب الدخل المحدود.

وأضاف الرحوم إن الاقتصاد السوري شهد ارتفاعاً كبيراً في المستوى العام للأسعار وتحرير الأسواق، وضعف الرقابة التموينية وارتفاع أسعار الوقود، مما أدى إلى انخفاض في مستوى معيشة الفرد، ولاسيما ذوي الدخل المحدود من عمال وفلاحين.

وأشار الرحوم إلى أن المطلوب من الحكومة دعم القطاع الصناعي بكافة أبعاده وتحفيز التصدير، لأن فتح الاستيراد على مصراعيه، ودون قيود أدى إلى إضعاف الصناعة الوطنية وجعل هذه الصناعة تواجه تحديات كبيرة مفادها طغيان المستوردات على الصناعة المحلية والتصدير.

مؤكداً إن القطاع العام وعبر العقود الماضية ساهم في ترسيخ دعائم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبناء القاعدة المادية التي ساهمت في تعزيز الاستقلالية بالقرار السوري، وتعزيز الصمود في مواجهة كافة التحديات خارجياً وداخلياً.

وفي ختام كلمته قال: المطلوب من الحركة النقابية أن تلعب دوراً أكبر في التأثير على مسار التحولات الاقتصادية في سورية لضمان مصالح الطبقة العاملة التي تمثلها والتي تشكل الغالبية العظمة من أفراد الشعب.

منح العاملين بالقطاع الخاص عطلة يوم السبت

وعند فتح باب النقاش أكدت **النقابية وصال بلال** إن إدارة وعمال الشبكة العامة لصوامع الحبوب مازالوا يعانون من المماطلة بتطبيق المرسوم الذي صدر بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٩ وأن هناك ضعفاً في استثمار الطاقات التخزينية للصوامع المستثمرة من المطاحن وهذا يظهر في القيود التخزينية، وأن موضوع الحالة الإنشائية لمعظم هذه الصوامع لم يعالج حتى الآن، لا بل على العكس بدأت تظهر عيوب إنشائية جديدة، وآخرها ما حصل في خان طومان في حلب، وأن تشتيت الكوادر الفنية المتخصصة الموجودة حالياً لدى شركة الصوامع، سيشكل خطراً حقيقياً على الصوامع، والتي تحتاج إلى كوادر فنية مدربة لاستثمار وتشغيل الصوامع بشكل آمن.

في حين أكد **محمد مجدي الزغبي** ان تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تحقيق المقترحات التالية:

السعي لإيجاد السبل الكفيلة للتنسيق فيما بين وزارة الزراعة واتحاد الفلاحين، ووزارة الصناعة لتطوير الزراعة الصناعية التي تزود الشركات بأصناف عالية المردود ومنخفضة الأسعار من المواد الزراعية الأولية اللازمة للتصنيع، وتوزيع الأرباح على كافة العاملين في المؤسسة والشركات التابعة، ورفع نسبة الحوافز للعاملين في المؤسسة، وإقامة مشفى عمالي يقوم على خدمة العاملين وأسرهم مجاناً.

أما مداخلة **اللجان النقابية في إدارة الشركة العامة للمخابز وفرعي دمشق وريف دمشق والوحدة الاقتصادية**، خلصت إلى التوصيات الآتية: أولاً السعي برفع نسبة الشريحة المحفزة وخاصة لعمال الوحدة الاقتصادية، وثانياً تعديل نظام المساعدة في صندوق التكافل لاسيما تعويض نهاية الخدمة استئناسا بالقرار رقم /٢٢/ لعام ٢٠٠٨ الصادر عن اتحاد عمال دمشق، وثالثاً السعي لتشميل كافة العاملين بالتأمين الصحي بما فيهم المتقاعدين.

وطالب **غياث الكردي** في مداخلته بتعديل النظام الداخلي للمؤسسة العامة للتجارة وتصنيع الحبوب وتشمل(الطبابة التي تكاد شبه معدومة، وتعديل أوضاع بعض العاملين الذين يحملون شهادات أعلى من الشهادة المعينين عليها، منح الوجبة الغذائية، ومنح طبيعة العمل والاختصاص لحملة الشهادة الثانوية الصناعي، والمعاهد المتوسطة أسوة بوزارت ومؤسسات الدولة)، وتحسين الوضع المعيشي للعاملين، وزيادة الرواتب والأجور كي تتناسب مع غلاء الأسعار.

وطالبت **أخلاص فرج** في مداخلتها بتوصيف العمل والمهن في المطاحن باعتباره من المهن الشاقة والخطرة نظراً لتعرض العاملين لضجيج مكنات الطحن، والغبار المتصاعد من الأقماح في أقسام الاستلام، ومواد التعقيم المستخدمة للحفاظ على المنتج من الإصابة الحشرية، والسعي لدى الحكومة والجهات الوصائية لفتح تعيين بعض الشواغر الفنية والمهنية في المطاحن بدلاً من التسرب والخدمات المنتهية.

وأعطى **مروان الرفاعي** مداخلة قطاع خاص مؤكداً إن القطاع الخاص أصبح رديف ومنافس قوى للقطاع العام من حيث الإنتاج ومن حيث العمال، لهذا نطالب بإعطاء القطاع الخاص أهمية خاصة من حيث:

تشجيع العاملين بالقطاع الخاص للانتساب إلى النقابة.

منح العاملين بالقطاع الخاص ميزات القطاع العام من حيث الطبابة والاستشفاء، والقيام بزيارات دورية، ومعالجة مشاكل العمال وتلبية مطالبهم في الزيادة الدورية من الرواتب والأجور، ومنح الإجازات وفق ما ورد بالقانون، ومنح العاملين العطل والأعياد المنصوص عليها، وأخيراً منح العاملين بالقطاع الخاص عطلة يوم السبت. ■■

دور مؤثر وفاعل على مسار التحولات الاقتصادية

تسليط الضوء على مكامن الفساد والبيروقراطية واجب وطني

نبيل بركات رفض كل ما باحت به المديرة ثناء صبري وأبدى بركات استعداده لتقديم كل الوثائق بالأرقام والحقائق لدحض أقوالها أما الاتحاد والقضاء معاً

عقدت نقابة الاسمنت مؤتمرها السنوي وألقى رئيس النقابة **محمد سلمون** كلمة جاء فيها «ها هو عام جديد يأتي ومازلت صناعة السيراميك والأدوات الصحية تعاني من مشكلة ارتفاع التكاليف، والسبب الرئيسي هو ارتفاع أسعار غاز LPG المستخدم فيها، وهو العامل الأهم في معيقات تطور هذه الصناعة الهامة، ما يجبر أصحاب المصانع على خفض طاقاتها الإنتاجية وتسريح بعض عمالها لعدم قدرتها على منافسة السيراميك من بعض الدول العربية والصين، وهو بسعر أقل. وقد بدأت الشركات بتقديم العروض لمد خط الغاز الطبيعي الذي نعتبره بدورنا المنقذ الأول لهذه الصناعة والأيدي العاملة فيها، ونحن نعلم ما يقدمه هذا القطاع الهام في صناعة البناء دعماً للاقتصاد الوطني، من تأمين فرص عمل وناتج محلي، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: متى سيتم إنجاز هذا المشروع الحيوي وهل ستصمد معامل السيراميك أمام ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض أسعار المنتجات المستوردة؟ أم ستقوم بخفض إنتاجها إلى الحد الأدنى مع تسريح عمالها للتخلص من تكاليف بقائهم على رأس عملهم؟ وبناءً عليه فإننا نرفع التوصيات والمقترحات التالية:

١. تحسين الرواتب والأجور للقطاعين العام والخاص بما يتناسب وارتفاع الأسعار الخيالي الذي بات دون رقابة تموينية، أو تحميل الحكومة قيمة فواتير الكهرباء والماء والطبابة والهاتف والتعليم، حتى يكفي الراتب لسد المعيشة كما هي الحال في تعويض التدفئة.

٢. إعادة النظر برفع نسب طبيعة العمل وتشميل جميع العاملين في هذه الصناعة.

٣. تسليط الضوء على الفساد والبيروقراطية والعمل على محاربة الظاهرة في مختلف الإدارات وعلى مختلف المستويات.

٤. إعادة النظر في أسعار الفيول ليتسنى للقطاع الخاص المنافسة في منتجاته أمام المستورد.

٥. توزيع نسب الأرباح السنوية للعاملين في قطاع الاسمنت، بأن تكون على أساس صافي الأرباح الحقيقية وليس على أساس الوفر بحوامل الطاقة.

٦. إعادة النظر في الرسوم المفروضة والمحملة على فواتير الكهرباء والمياه والهاتف ونظام الشرائح، حيث باتت تشكل جزءاً كبيراً من أجر العامل.

رفع سقف الراتب الأساسي للعاملين ولجميع الفئات

وألقيت فيها المداخلات المطلبية التالية:

- **مطيع جيرودية رئيس اللجنة النقابية الرابعة في شركة اسمنت عدرا**، قال: «إننا في اللجنة النقابية نطالب بمايلي:

١. نؤكد على ضرورة رفع نسبة طبيعة العمل للأخوة العمال، وزيادة أجورهم.

٢. العمل على إعادة النظر في سقف الراتب، حيث يلاحَظ ظلم واضح في السقف المحدد للفئة الثالثة والرابعة والخامسة. فعندما يتقاعد الأخ العامل، أعتقد حينها أنه لا فرق بين الفئة الأولى وجميع الفئات الباقية، فالراتب التقاعدي لعامل الفئة الرابعة والخامسة لا يكفي، فإذا كانت الفئة الأولى مميزة عن الآخرين، فليتم ذلك عبر طبيعة العمل أو أية ميزة أخرى. لذلك نطالب برفع سقف الراتب الأساسي للعاملين في الفئات الثالثة والرابعة والخامسة، بما يتناسب مع الوضع المعيشي حالياً.

- **عضو المؤتمر محمد العبد الله**، قال: «إن صناعة الاسمنت من الصناعات الثقيلة، والتي يتصارع عمالها مع تفجير الجبال وحفر باطن الأرض والتعرض للحرارة العالية بالأفران وضجيج الكسارات والمطاحن، واستنشاق الغازات السامة والغبار، الذي ينتج عنه أمراض مهنية كثيرة وخطيرة، إضافة إلى إصابات العمل الناتجة عن الاحتكاك بالآلات.

إننا نطالب بمنح طبيعة عمل للأسمنت بحدها الأقصى ٨٪ ومخاطر المهنة بحدها الأعلى، ويجب تدخل الجهات الوصائية لإصدار مشروع القرار الخاص بمخاطر المهنة ومنح تعويض الاختصاص لخريجي المعاهد المتوسطة بعد عام ١٩٨٥ أسوة بزملائهم في قطاع الاسمنت وبقية وزارات الدولة.

وبالنسبة للقانون رقم /٢/ لعام ٢٠٠٥ الذي تضمّن منح نسبة ١٠٪ من الأرباح السنوية للعمال إنه حتى تاريخه لم ير النور رغم مضي خمس سنوات على صدوره ويراوح ما بين المؤسسة العامة للاسمنت ووزارة المالية.

- وفي مداخلة فردية أكد أحد النقابيين على أن فض العروض الفنية لا يرقى إلى مستوى طموح عمال هذه الصناعة التي كان يعمل فيها نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي ١٠٠٠٠ عامل، وفي عام ٢٠١٠ نزل إلى ٨٠٠٠ عامل، واليوم هو حوالي ٥٠٠٠ عامل فقط، ما يعني أن حوالي ٥٠٠٠ عامل قد فقدوا فرص عملهم. وذلك كله يعود إلى المنافسة وزيادة التكاليف مما أثر سلباً على العاملين في هذا القطاع الهام والحيوي، وخفض الطاقة الإنتاجية للمعامل حتى وصلت إلى النصف تقريباً فقط. وما يمكن أن يفعله صاحب المصنع هو التخلص من العمالة الفائضة بعد خفض الطاقة، لأنه لا يمكن أن يستغني عن الغاز أو الطاقة بشكل عام، وهذا كله يعود لقلة حظوظ المنافسة داخلياً وخارجياً بسبب زيادة التكاليف ما يؤدي إلى زيادة السعر. والسبب الرئيسي هو ارتفاع أسعار الطاقة لدينا مقارنة بالدول المجاورة التي تنافسنا بالأسعار داخل سورية، بسبب قلة الكلفة لديها، حيث ان سعر كغ الغاز لديها حوالي ٤ ل.س، وليتر المازوت بحوالي ٧ ل.س، وهناك عندهم برامج دعم لهذه الصناعة من حيث الضرائب والرسوم الجمركية على المواد الداخلة في التصنيع، وهناك دول تدعم صادراتها».

- فرزت عمر من اللجنة النقابية الثالثة في شركة اسمنت عدرا، قال: «نطالب بإجراء الفحص الدوري السنوي لكل العاملين من أطباء مهنيين مختصين، ونطالب بتحسين الأوضاع المعيشية بزيادة الرواتب والأجور بما يتناسب مع الأسعار الحالية، ونطالب بزيادة تعويضات العمل الجراحي والولادة والوفاة والزواج وتعويض نهاية الخدمة للعاملين، كما نطالب ونؤكد على استبدال آليات نقل العاملين أسوة بالآليات الصغيرة».

■■

نقابيو الجزيرة يطالبون:
حق الإضراب للطبقة العاملة مقابل سياسة التسريح

- **مجدل دوكو في مؤتمر نقابة عمال الدولة والبلديات**

أن السياسات الاقتصادية الليبرالية أنتجت فقراً وبطالة وهجرة داخلية وخارجية وتراجعاً في التعليم وفي القطاع الصحي، وتخلياً تدريجياً عن المكتسبات التي حصلت عليها الطبقة العاملة وعموم الكادحين بعرق جبينها، وبالمقابل زاد مظاهر الترف والبذخ لأقلية ضئيلة تفتني يوما بعد يوم بشكل فاحش.

وأضاف دوكو أن من حق الطبقة العاملة أن ترفع الصوت ولاسيما ان المطالب العمالية تتكرر منذ سنوات، ولم تتم الاستجابة لها مثل تثبيت العمال المؤقتين أو وضع حد للغلاء الفاحش أو تدني الأجور، ولم تف الحكومة العتيدة بوعودها برفع نسبة النمو ٧٪، وإذا كانت النسبة المحققة صحيحة، فإنها لم تنعكس على مستويات المعيشة، وهذا يعني أنها ذهبت إلى جيوب الفاسدين أما الوعد بزيادة الأجور بنسبة ١٠٠٪ حتى نهاية الخطة الخمسية العاشرة فلم يتحقق إلا نسبة ٦٥٪ كما تعلمون . وأمام وطأة الواقع المعيشي لجأت الحكومة إلى تطبيق برامج المعونة الاجتماعية وبالرغم من الملاحظات العديدة على طريقة التوزيع نفسها، فإنها حولت القطاعات الفقيرة إلى ما يشبه المتسولين، واستمرت خلال المرحلة الماضية سياسة التسريح التعسفي للعشرات من العاملين في الدولة دون سابق إنذار، ودون علم التنظيم النقابي بل كانت ضد رغباته، وهنا اقترح على تنظيمنا النقابي رفع دعوى قضائية على مجلس الوزراء بجرم مخالفة الدستور فالتسريح يتم بدون وجه حق أولاً ، ودون السماح بالتقاضي ثانياً وهذا ما يعتبر مخالفة للدستور.

وأشار دوكو أن الفريق الاقتصادي الحكومي تمادى أكثر باتجاه مشاريع الخصخصة والاستمرار في سياسة الإجهاز على قطاع الدولة بما فيها تلك القطاعات الإستراتيجية والحيوية كالنفط والكهرباء والموانئ والمطارات في مخالفة واضحة للمادة ١٤ من الدستور السوري التي تنصّ على« أن ملكية الدولة هي ملكية الشعب بأسره وعلى كل مواطن واجب حمايتها».

ومن هنا فإننا نطالب بمنح حق الإضراب للطبقة العاملة لكي تدافع عن حقوقها كما نص على ذلك مواثيق العمل الدولية والعربية التي وقعت سورية عليها .

ولأجل ذلك فانه بات النضال من اجل نموذج اقتصادي بديل يطور القوى المنتجة ويحقق نسب نمو عالية ويعيد توزيع الدخل على أسس عادلة كبرى مهمات الطبقة العاملة.

- **جان رسول من نقابة عمال الصناعات الغذائية في الحسكة:**

اتمنى أن يكون مؤتمرنا مناسبة للعمل من أجل التراجع عن سياسات الفريق الاقتصادي الليبرالية التي أضرت بالاقتصاد الوطني، وبجماهير المنتجين فزاد عدد العاطلين عن العمل، وأحدثت غلاءً فاحشاً في الأسعار ، وتم إلغاء الدعم عن المحروقات وخاصة مادة المازوت، وتقدم ملكية الدولة ومؤسساتها لأصحاب الثروات عبر الخصخصة، تحت يافطات التأجير والاستثمار، اقترح على تنظيمنا النقابي مطالبة الحكومة بما يلي:

إحداث صندوق للعاطلين عن العمل يؤمن رواتب لهؤلاء حتى تتوفر لهم فرص عمل إلغاء المادة التي تجيز التسريح التعسفي من قانون العمل رقم ١٧ لعام ٢٠١٠ حفاظا على حقوق عمال القطاع الخاص استكمال زيادة الرواتب بموجب الوعود التي قطعت إثناء الخطة الخمسية العاشرة إذ من المعلوم انه لنا بذمة الحكومة ٣٥٪ السعي لتحريك الدعاوى العمالية المتوقفة لدى بعض الجهات القضائية والتنفيذية والتي هي لمصلحة العمال.

أما مطالب العمال في المؤسسة: تصرف المؤسسة سنويا مبالغ طائلة لاستئجار وسائط نقل العمال إلى مواقع العمل والسؤال لماذا لاتبادر الإدارة العامة إلى شراء آليات خاصة بالمؤسسة؟

تثبيت العمال المؤقتين القائمين على رأس العمل وحل مشكلة العاملين المؤقتين الذين تثبتوا ولم يسجلو في التأمينات الاجتماعية بين عامي ١٩٨٥ -١٩٩٧ بسبب خطأ إداري .فمنهم من يحال إلى التقاعد فيعوض ولكن لا يحصل على الراتب التقاعدي.

منح العاملين الإضافي في الموسمي خمس ساعات بدلا عن ثلاث أو أربع ساعات ولكافة العاملين.

منح الفنيين العاملين في الصوامع والغربلة تعويض طبيعة العمل أو مخاطر العمل لتعرضهم إلى إصابات إثناء العمل.

منح عمال التدقيق في القسم المالي تعويض مسؤولية المنصوص عليه في القانون وتوسيع الملاك .

تكليف ٢٥٪ من العمال حسب القانون في يوم السبت مع رؤساء الدوائر وبالتناوب لكي لايحرم احد من العمل الإضافي.

إجراء توزيع عادل للمكافآت بين الفروع والإدارة العامة حيث الفروع تمنح اقل من الإدارة العامة وفي ذلك إجحاف بحق فرع القامشلي حيث ينص القانون بجواز نسبة المكافئة ٣٪من كتلة الأجور والرواتب على مستوى كل فرع، وهذا ما لا يتناسب مع الكتلة العددية لكل فرع .

- **مداخلة عبد العزيز شيخو في مؤتمر نقابة الصحة:**

إن شغلنا شاغل يجب أن يكون العمل لتحسين الوضع المعيشي للعاملين بعد أن وعدت الحكومة بزيادة الأجور والرواتب خلال الخطة الخمسية العاشرة بنسبة١٠٠٪ ولم تف بوعدها، فقد ازداد عدد الفقراء والعاطلين عن العمل لتزيد معها الهجرة والفساد، والنمو الاقتصادي الذي كان يتم الحديث عنه من الحكومة لم ينعكس بشكل إيجابي على حياة المواطن، بسبب تمركز رأس المال بيد القلة، فالأغنياء زادوا غنىً، والفقراء فقراً، ورافق ذلك تدن في القدرة الشرائية للمواطن بسبب ارتفاع الجنوني للأسعار، وكله بسبب السياسات الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق الذي يصر عليه الفريق الاقتصادي رغم إن بعض الدول التي اتبعت تلك السياسات.

وهنا نقول لا للخصخصة ولا لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية الحالي، ولا لقانون العمل الجديد رقم /١٧/ الذي جاء لمصلحة أرباب العمل، وبالمقابل نقول نعم للدفاع عن مصالح العمال بما فيها حق الإضراب السلمي لما نصت عليه المواثيق الدولية والعربية ووقعت عليها سورية، وفي هذا الإطار نسأل: لماذا لم يحل مشكلة الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢ في المحافظة الحسكة؟ إننا في هذا الصدد نطالب بعدم طلب بطاقة العمل من ضحايا الإحصاء الاستثنائي تمتيناً للوحدة الوطنية، ولا بد من المطالبة بتأمين عمال خدمة، وحراس في مشفى رأس العين ومستوصف الغربي والدرباسية وتأمين كادر طبي لمستوصف قرية المالحة، وتأمين أجهزة تصوير أشعة والكادر الفني في مستوصف أبو راسين والمناجير، والعمل على بناء مستوصف في قرية خاص جنوبي وهي قربة كبيرة ومخدومة من جميع الخدمات يوجد فيها أرض مخصصة لبناء مستوصف، وأخيراً الدفاع عن قطاع العام ومحاربة الفساد والتصدي له.

- **محمود أيوب لنقابة عمال الدولة والبلديات طالب:**

تحسين الوضع المعاشي ليتماشى مع الغلاء الفاحش ومن مصادر حقيقية، الحفاظ على قطاع الدولة وتطويره، الدفاع عن المكتسبات العمالية من تأمين وضمان صحي وسكن وتطوير الآلية وميزات مشكلة التعليم وخاصة الأساسي والثانوي، ومعالجة التسرب الحاصل حيث هناك أرقام مخيفة وكبيرة تتسرب سنويا، أطالب بأن تكون إلزامية التعليم لغاية الشهادة الثانوية، هل نحن ماضون نحو الجهل يجب وضع تدابير رادعه ضد التسرب بالعلم تبنى الأوطان لا بالجهل؟ المسألة الزراعية(قانون العلاقات الزراعية) يجب دعم الفلاحين وتطوير الآلية لرفع مستوى الإنتاج، وإيجاد حل مع الخبرات الوطنية والأجنبية الصديقة، بتحسين نوعية البذار كي يتلاءم مع هذا الجفاف وإيجاد البدائل، وإيجاد حل سريع للإحصاء الذي جرى في عام١٩٦٢ للاخوة الأكراد في محافظة الحسكة، وإصدار قانون للأحزاب، وإصدار قانون متطور للانتخابات لتمتين الوحدة الوطنية، والضرب بيد من حديد على مواقع الفساد والمفسدين داخل جهاز الدولة وخارجه، عدم السماح بخصخصة قطاع الدولة بحجج أنها خاسرة بل يجب إيجاد الحلول والآليات لنجاحه، وحماية المستهلكين من جشع السماسرة والتجار اللذين يلعبون بقوت الشعب وتشديد الرقابة التموينية على كافة السلع المستوردة والمصنوعة داخل الوطن.

- **علي خلف عضو اللجنة النقابية في مجمع مباقر تل تمر:**

أكد ان أولويات الصمود أمام العدو الخارجي محاربة الفساد والقضاء عليه وخاصة الكبير منه، ومعالجة الوضع الاقتصادي المتردي للجماهير الشعبية التي تشكل القاعدة العريضة للصمود والتصدي، والحفاظ على مكتسبات الطبقة العاملة التي حصلت عليها عبر نضالات مريرة، والذي يعمل الفريق الاقتصادي الحالي على ضربها وتهميشها عبر محاولة خصخصة القطاع العام في كل مفاصل القطاع العام في كل مفاصل الاقتصاد الوطني، وهناك بعض مطالب لعمال مجمع مباقر تل تمر:

١- رفع سقف الحوافز الإنتاجية
٢- رفع سقف طبيعة العمل
٣- فحص دوري للعمال
٤- نطالب بوجبة مجانية
٥- تثبيت العمال المؤقتين بنفس القدم والترفيعات
٦- إنشاء معمل ألبان في المحافظة
٧- وأخيرا نداء لكل الإخوة النقابيين عليكم الحفاظ على القطاع العام الذي هو ركيزة أساسية لأمن البلد

وأن الاشتراكية هي الحل .

■■

لقطة من سورية

دم المواطنين.. مهدور!

يحدث أنك حين تتقدم للعمل أو الدراسة أو لشهادة القيادة أو إلخ، أن يطلبوا منك تبرعاً بالدم، ويحدث، بناءً عليه، أن تذهب إلى «المزة ـ فيلات غربية» حيث تشمخ قلعة ما يسمى بـ«بنك الدم»
ويحدث هناك أن تجد طابوراً عملاقاً، فتصف فيه، وحين يأتي دورك تقطع وصلاً فتتوجه إلى المخبر، وهناك تجد طابوراً تبقى تنتظر فيه لتحصل على تحليل زمرة دمك، بعدها تتوجه إلىإحدى غرف التبرع فتجد طابوراً تقف فيه حتى يجف دمك، لتدخل وتسحب منك كمية الدم المطلوبة، ليهدوك قطعة بسكويت وعلبة شراب.
تتوقف قليلاً وتشرد في الطوابير المشكلة والتي تُشكّل، وتسأل نفسك، وعادة يسأل الإنسان نفسه، فتجيب، وعادةً يجيب الإنسان على أسئلة نفسه وسواها: ماذا يفعلون بكل هذا الدم؟ ولماذا نسمع في التلفزيون، أو نقرأ على الجدران: هناك مريض بحاجة إلى دم؟
هل دمنا يتلف في بنك الدم لثلاثة أشهر فقط، كما هو خارجه، حيث ثمة من يفرط به يومياً في الغلاء والخصخصة والازدحام وغياب التخطيط. الأفضل ألا نكمل حتى لا يصاب القارئ بمزيد من فقر الدم.

برسم وزير الإسكان..

شركة البناء والتعمير بدير الزور بلا عمل.. وبلا رواتب!

عندما ينعم العمال في المؤسسات الحكومية بحقوقهم كاملة دون نقصان معنوية كانت أو مادية، فذلك ينعكس إيجابياً على آلية العمل وتطويره في الاتجاه المطلوب والصحيح، والصحيح أيضاً وفي ظل انحدار الظروف المعاشية الصعبة، أن شركة البناء والتعمير بدير الزور تعيش حالة عجز، وانفردت بذلك عن باقي شركات البناء والتعمير في القطر بسبب الغياب الكامل لرعاية الحكومة لها، وعدم تمويلها بمشاريع عمل، بالإضافة إلى أن الإدارات السابقة التي توالت على هذه الشركة ورّثت عجزاً حقيقياً للإدارة الحالية، التي تسعى وتصارع للحصول على أي مشروع من شأنه أن يحفز وينعش الشركة أسوة بغيرها. ونلفت عناية وزير الإسكان ونؤكد له أن الشركة إن خرجت من غرفة الإنعاش كما يحلو للبعض أن يصور المسألة، فإنها مضت إلى حجرة الاحتضار بدليل أن عمال هذه الشركة، وللأسف العميق، لهم في ذمة الحكومة خمسة رواتب شهرية غير مدفوعة..

وذكرت مصادرنا أن هناك وعوداً كثيرة عاشها منتظرو الرواتب إلا أن هذه الوعود التي أطلقت لم تكن سوى إبر تخدير، ومجرد رغبة في تلهية العمال وتأميلهم فقط لا غير..

وتحت عنوان ظروف حياتية صعبة، نشير إلى أن عمال هذه الشركة ليسوا من كوكب آخر، ولا هم مواطنون من الدرجة العاشرة، بل إنهم يستصرخون الضمائر الحية ويوجهون نداء استغاثة إلى المعنيين ولا سيما السيد الوزير ويلحون بإصرار لمنحهم حقوقهم آملين أن يحظى هذا الكلام بالاهتمام.. ولا جدوى من تكرار المبررات حول هروب التمويل، بل هو غياب رعاية الحكومة لهذه الشركة وتعاميها عن حاجاتها.. خاصة أنها كانت أيضاً من الشركات الرائدة على مستوى القطر، وحازت على أكثر من جائزة في التنفيذ..

والسؤال المشروع من سحب البلاطة من تحت هذه الشركة؟.

وقد التقى الرفيق زهير مشعان مع رئيس مكتب نقابة عمال البناء والأخشاب على أثر ورود هذا المطلب، وقد أكد مطالبته لمدير الشركة الذي وضح أن السبب هو عدم وجود جبهات عمل لدى الشركة. وكذلك خاطب المدير العام ولم تُحل المشكلة حتى الآن..

إننا في قاسيون نضم صوتنا إلى صوت هؤلاء العمال.. ونؤكد أن شركاتنا الإنشائية هي أحقّ من غيرها بتوفير جبهات العمل، وأنّ عمالنا أحق بثروات الوطن وأمواله من الفاسدين.

■ ناصر العبد ـ ديرالزور

معاناة وهموم المواطنين في مجلس مدينة موحسن

لا شكّ أن مدينة موحسن معروفة على مستوى الوطن وأكثر، لما كان للشيوعيين من دور مهم فيها لدرجة أن سميت بـ«موسكو الصغرى»، وكان هذا مبعث اعتزاز وفخر.. ولا شك أيضاً أنّ قضايا المواطنين أينما كانوا ومعاناتهم لها أهميتها الكبيرة من أبسطها إلى أعقدها، لذا لا يمكن تجاهلها وإهمالها، بل إن متابعتها واجب على كل شريف..

وكما يقول المثل: لا شكر على واجب، وهو أضعف الايمان.. من هنا نؤكد أننا نثمن عمل كلّ مواطن ومسؤول من خلال ذلك، وهذا توضيح لمن يقولون إننا نركز على السلبيات أكثر من الايجابيات.. وإننا نقدر كلّ من تهمه مصلحة الشعب والوطن لكننا لا نجامل أو ننافق.

وفي هذا الاطار، ناقش مجلس موحسن خلال جلستين إحداهما استثنائية، قضايا كثيرة.. وفيهما هنأ رئيس المجلس رياض الأحمد الأعضاء بالعام الجديد واستعرض ما أنجز وما لم ينجز من المشاريع وبين الصعوبات، وتحدث الأعضاء بشفافية عن قضايا المواطنين ومعاناتهم ومطالبهم وأهمها الخبز، كونها أهمّ مادة لا تزال مدعومة من الدولة، لكن الجشع والفساد والإهمال في الأفران الخاصة أو الحكومية أو الاحتياطية المستثمرة هو المسيطر، وبالتالي معاناة المواطن كبيرة فيها سواء في الكمية أو النوعية أو الزمن والجهد يبذله في الحصول عليه.. وقد اكتسب خبز موحسن من الفرن الاحتياطي عند إقلاعه- والذي أقيم بجهود المواطنين ومجلس المدينة- سمعةً ممتازةً وشهرةً، وخاصةً من حيث النوعية، على مستوى المحافظة ككل. وكان العديد من أبناء المدينة والمحافظة يسعون للحصول عليه.. لكنه ما لبث أن تراجع، فالكمية بدل أن تكون ١٥٥٠ غراماً في الربطة أصبحت لا تتجاوز ١٢٠٠. وكذلك تراجعت النوعية كثيراً، وفي البداية جرى تبرير ذلك بتسرب كميات منه بشكل مجاني لبعض المتنفذين والمحسوبيات من المسؤولين، لذا لابد من تعويضها من جانب المستثمر على حساب المواطن، ومن ثمّ تبين إضافةً إلى ذلك خلط بقايا العجين والخبز غير الصالح، وإعادة تصنيعهما، وكذلك استبدال الأيدي العاملة الفنية بأخرى رخيصة لتحقيق مزيد من الأرباح وقد وجد أحد المواطنين قطعةً معدنية وبقايا في الخبز..

وقد قدمت عدة شكاوى موثقة إلى مديرية التجارة والاقتصاد (التموين) سابقاً، وفي جولة لها وجدت أن الجودة عالية والكمية أكثر من المطلوب..!؟ وهذا يتنافى مع الواقع ويدل على فساد خفي..

وفي الجلسة الثانية استدعي المسؤول عن المخبز إلى المجلس الذي أكد أنه لا يستطيع الجمع بين الجودة والكمية، فإمّا هذه وإمّا تلك.. وإلاّ سيخسر.. وبهذا يكون العذر أقبح من الذنب.. وهذا لا يحتاج إلى تعليق..

وفي قاسيون، نتساءل: من هم المتنفذون والمسؤولون الذين يستبيحون حقوق المواطن والذين يجب تكنيسهم هم وكلّ المتهاونين والساكتين عن ذلك؟ إننا نطالب بمحاسبة الجميع..

وفي موضوع الوصلة الطرقية التي تربط طريق الميادين بطريق مدينة موحسن، وكذلك الوصلة التي تربط طريق البادية بالطريق الدولي الجديد، طالب بعض الأعضاء مجلس المحافظة والمحافظ والشركة العامة للطرق بتنفيذها لأهميتها وفائدتها للمزارعين ومربي الأغنام والمواطنين ككل..

وكذلك طالب الأعضاء بتنفيذ محطة معالجة للصرف الصحي علماً أن أحد المواطنين قد تبرع مشكوراً بخمسة دونمات من أجلها..

كذلك، وضمن انجازات مجلس المدينة وبالتنسيق مع المحافظة نفذت بعض خطوط الصرف الصحي وإعادة تزفيت الشوارع، لكن توجه وزارة الإدارة المحلية هو تحميل المواطنين قيمتها وتكليف مجالس المدن جبايتها اعتماداً على ما يسمى التمويل الذاتي وهذا ما يسبب إرهاقاً كبيراً للمواطنين، فأغلب الأراضي زراعية وأغلبها غير مشغولة أو غير مستثمرة ولمسافات طويلة رغم أنها واقعة ضمن المخطط التنظيمي، ونؤكد في قاسيون أنّ إمكانات المواطنين لا تتحمل ذلك خاصةً أنّ وضع الفلاحين أصبح مزرياً بعد رفع الدعم عن المحروقات ومستلزمات الإنتاج فهجروا أرضهم، وأنه يجب تغطية التكاليف من مشاريع مركزية، أو البحث عن مشاريع استثمارية تمول الخدمية وإما دعمها من شركات النفط العاملة بالمحافظة وهذا حقّ لا جدال فيه وليس منّة.. وتحميل المواطن الفلاح أعباء ذلك فوق معاناته من الوضع الزراعي والمعيشي الناجم عن السياسات الليبرالية التي تنتهجها الحكومة فهو مصيبة أخرى تصب فوق رأسه، بينما الفاسدون ينعمون وينهبون الوطن والمواطن دون أن يحاسبهم أحد..!

ويذكر أن الأعضاء في المجلس طرحوا العديد من المطالب العامة، وهي أصلاً مطالب المواطنين وقسم منها تكرر سابقاً، ونشير إلى بعض منها:

إحداث مشفىً للتوليد وقسم للإسعاف ومصرف زراعي ووحدة إطفاء وسوق تجارية جديدة ومكتب فني في البلدية.. ودعم مجلس المدينة بمعدات هندسية تخدمه ويمكن استثمارها نتيجة توسع المدينة وتوابعها، وكذلك تثبيت العاملين فيه علماً أنهم محرومون من أغلب الحقوق والتعويضات، وتقديم مكافآت لهم على جهودهم كحل إسعافي.. ولعل أهم المطالب الملحة هو تزفيت طريق حي البوسيد الشمالي، هذا الحي المهمل من حيث الخدمات ومن الأشياء التي تستحق الاهتمام والتقدير هي استمرار خطة التشجير وزيادتها وتوسعتها..

وأخيراً لا بد أن نشير أن ما قام به المجلس وما ناقشه وما طرحه المواطنون يستوجب الاهتمام والمتابعة من جانب الشرفاء.. علماً أننا لم نبحث في الكثير من الأمور العامة والقرارات المركزية..

■ مراسل قاسيون- موحسن

تنزيلات... لمن؟

مع نهاية كل فصل من فصول السنة تمتلئ واجهات المحلات التجارية في الأسواق (واجهات الألبسة بشكل خاص) بعروض الحسميات الهائلة التي تبدأ من ٢٠٪ تصاعدياً، وصولاً لـ٧٠٪، ولكن بمجرد الدخول لإحدى هذه المحال سيكتشف المواطن/الزبون، بأن الحقيقة تختلف اختلافا كلياً عما هو معروض خارجاً، باستثناء بعض الملابس شبه البالية التي لا يمكن لأحد أن يقبل شراءها أو ارتداءها.

فما جدوى تقديم هذه الحسميات بالنسبة لطبقة المسحوقين الذين يشكلون البنية الأكبر والأوسع من مجتمعنا، وهم الذين لا يستطيعون دفع ولا حتى ١٠٪ من قيمة تلك الأسعار المطروحة في الأسواق حتى بعد الحسم؟

لعل من تقدم لهم الحسميات هم طبقة الأغنياء الذين هم أساساً ليسوا بحاجة لأي من هذه الحسميات، وهنا تكمن المفارقة، فهؤلاء لا يحتاجون لشراء ما قد ذهب وقته لارتدائه في موسم قادم..

إن جل ما يفعله التجار في هذا الموسم، وكل موسم، هو الإطاحة بأحلام الفقراء والمسحوقين بارتداء ملابس مناسبة، كونهم يقومون بمضاعفة الأسعار الرسمية المسجلة على البضاعة المبتغى بيعها، ومن تخدعه الواجهات توقظه ألاعيب الباعة، فالتاجر سرعان ما يأخذ موقع المهاجم، فيشن هجوماً على المشتري، محاولاً إقناعه بأنه فضّل عليه بأنه قد سامحه بنصف قيمة البضاعة، زاعماً أنها (ماركة) أجنبية مسجلة رغم أنها لا تحمل خيطاً أجنبياً واحداً على الأغلب.

فإلى متى ستبقى كل الأسواق السورية، وخاصة الشعبية منها، حرة «جداً» وبعيدة عن أقل رقابة حكومية فاعلة؟؟

إلى متى ستبقى الأسعار تطير حرة في أعالي السماء بعيداً عن قاع المجتمع الذي تقبع تحته أجور محدودي الأجور؟

إلى متى سيبقى آلاف متزايدة من المواطنين السوريين يملؤون شوارع الأسواق واقفين على واجهات المحلات فقط؟؟؟

■ كمال عرفات

كيف أصبحت شيوعياً؟

ضيف زاويتنا اليوم، رفيق قديم من محافظة الحسكة هو الرفيق عبد الحليم قجو.

الرفيق المحترم أبو غيفارا نحييك، ونسألك أن تحدثنا كيف أصبحت شيوعياً:

أنا من مواليد عاموده ١٩٤٤ محافظة الحسكة، ومن عائلة شيوعية كادحة ارتبطت بالحزب منذ نشوء منظماته هناك. ويعود الفضل إلى أخي الرفيق الراحل جمعة قجو، الذي كان يجسد بسلوكه العملي ومواقفه المبدئية قيم ومثل الأخلاق الشيوعية، كما كان لدراستي الجامعية في الفلسفة الماركسية تأثير عميق في بلورة أفكاري عن الظلم الاجتماعي والصراع الطبقي، ولا أنكر دور رفيقة حياتي (أم غيفارا) التي كانت ولا تزال مع وحدة الحزب، وأتذكر أنها قالت بأسى عندما اعتصم بعض الرفاق في مكتب الحزب المركزي: إذا تعرض الحزب للانشقاق في هذه المرة أيضاً فسأترك التنظيم، وسأبقى شيوعية، فأجبتها لكن لن ندير ظهرنا لحزبنا.

وبعد تأدية خدمة العلم في منتصف السبعينيات، انتسبت إلى منظمة الحزب في عاموده في فرقة حزبية تضم الرفيقين، المدرس محمد حلال، والمعلم هادي علي ما أذكر وكان الرفيق حميد سيد صالح يشرف على المنظمة حينها ودون أن أصرح علناً بأنني منظم بل صديق ومؤيد وذلك بناءً على طلبه.

وقد كان بيتنا أشبه بمكتب للمنظمة وخاصة أثناء الدعاية والتحريض الانتخابي لمرشحي الحزب لمجلس الشعب والإدارة المحلية. وأول مهمة كلفتني بها المنظمة بإلقاء محاضرة على الرفاق عن الديالكتيك الماركسي وأخرى عن الرسالة التاريخية للبروليتاريا.

ورغم عمري الحزبي القصير آنذاك، فقد كلفتني المنظمة بعدة مهام نقابية وجبهوية، فقد مثلت الحزب في تأسيس الجمعية التعاونية السكنية كأمين للسر، وفي مجلس إدارة الجمعية التعاونية للنقل والمواصلات كأمين للصندوق، كما كنت ممثلاً عن الحزب في الوحدات النقابية لنقابة المعلمين لعدة دورات متتالية.

وأخيراً انتخبت ممثلاً عن الحزب في المكتب التنفيذي لمجلس مدينة عاموده، وفي عام ١٩٨٢ أوفدني الحزب إلى المدرسة الحزبية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية وكنت آنذاك عضو الفرقة الوحيد في قوام الوفد، واندهش الرفيق عبد الوهاب رشواني عندما قلت: «عضو فرقة»، وأثناء تعرض الرفاق في الحزب الشيوعي العراقي للملاحقة في عام ١٩٨٨، ولجوء معظم قياداته وكادراته إلى سورية، احتضنت منظمة عاموده

عدداً لا بأس به منهم، وقمت مع رفاقي بتقديم العون المادي والمعنوي لهم، هذا الحزب الذي كنا ولا نزال نأمل فيه أن يحتل المكانة التاريخية المرموقة، والتي تتلاءم مع نضاله وتاريخه المجيد.

وكلفت كمدرس بإقامة دورات تعليمية مجانية لأبناء الرفاق والأصدقاء والفقراء، وإصدار ملخصات تعليمية رُصد معظم ريعها للمنظمة، وبحجة نشاطي الحزبي والانحياز للطلبة الشيوعيين جرى نقلي من ثانوية لأخرى، كما جرى نقلي من أمانة المكتبة إلى أمانة المخبر بناء على قرار سياسي وتحت يافطة (مقتضيات المصلحة العامة).

ومن الرفاق الذين أتذكرهم ولهم بصمات واضحة على المنظمة وهم الآن في ذمة الخلود، محمود جانكير، جمعة قجو، عبد الرزاق كاكلو، صالح ميرزو، حميد سيد صالح، رشيد كرد، وأخيراً ملا سراج. وآخرون لا نزال نعمل معاً في إطار اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.

أعتز بأنني ابن هذه المنظمة العريقة التي أنجبت هذه الكوكبة من الرفاق، الذين ساهموا في تشكيل فرق من المقاومة الشعبية لحماية حدودنا الشمالية حينما تعرضت سورية لمؤامرات الدول الاستعمارية، كما أعتز بأنني ابن هذه المدينة التي احتضنتهم، والتي كانت تدعى حينها (موسكو ثانية)، وضحّت بأكثر من مائتي شخص وهم في ريعان شبابهم في حريق سينما عاموده التي تصادف هذه الأيام الذكرى الخمسين لها.

أتوجه بالتحية إلى أرواح هؤلاء الشهداء وإلى شهداء الحزب والوطن، كما أتوجه بالشكر لصحيفة قاسيون على هذه الاستضافة، ومن على منبرها أتوجه إلى جميع الرفاق داخل الفصائل وخارجها وخاصة الشباب والنساء أن يلتفوا حول اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ومبادراتها، وأتمنى أن يكون الاجتماع الوطني التاسع الذي نراهن عليه كثيراً انعطافة ومحطة هامة من أجل استعادة الشيوعيين السوريين لدورهم الوظيفي – التاريخي، وإعادة بناء ذلك الحزب القوي الموحد والعودة إلى الجماهير وتحسس نبضها والدفاع عن حقوقها.

إعداد محمد علي طه

مقاهي ساروجة.. «دور مين الليلة»؟!

«أين هي القوانين والمواد التي علينا التقيد بها حتى نكون نظاميين؟» هذا السؤال الذي يطرحه أصحاب المقاهي التي أغلقت منذ الثلاثاء الماضي في سوق ساروجة بدمشق، والسؤال برسم محافظة دمشق التي أغلقت بعض المقاهي والمطاعم وأبقت على غيرها، وهو ما يحدث بشكل متكرر كل ٣ أو ٦ أشهر، إذ يتم إغلاق بعض المحال وإبقاء بعضها، لتقوم المحافظة من جديد بالسماح لمن أغلق محله بإعادة فتحه، وإغلاق تلك المحال التي كانت مفتوحة، وهكذا دواليك.

ومنطقة سوق ساروجة هي مستملكة من المحافظة، لكن لم يصدر تنظيم فيها بعد، وتتذرع المحافظة لتبرير أمر إغلاق المحال بعدم وجود ترخيص، وهنا يتساءل أصحاب المحال والمقاهي- الذين أغلقت محالهم الآن والذين أغلقت محالهم ومقاهيهم سابقاً- ما هو الترخيص المطلوب؟ وأي جهة هي المسؤولة عن إعطاء هذا الترخيص؟ ولماذا يعاد السماح للمحال المغلقة نفسها بحجة عدم وجود ترخيص بأن تعود للعمل بالرغم من استمرار المخالفة، أي عدم وجود ترخيص؟ وبما أن الترخيص غير موجود، فلماذا تم أساساً تكليف أصحاب تلك المحال أو المقاهي ضريبياً؟.

كل هذه التساؤلات التي حملها أصحاب المقاهي لـ«قاسيون» لن تجد من يجيب عليها في المحافظة، ليبقى التساؤل «البريء» المسموح به في هذه الحالة: هل المطلوب هو استمرار تلك الحالة من الضبابية في التعامل، ليبقى تطبيق القوانين رهناً بمزاجية منفذيها، وبالتالي إبقاء الباب مفتوحاً بترحاب للرشوة والمحسوبية، والتعامل الخاص وفق كل حالة، وليس وفق قانون واضح وملزم؟ تكثر الأسئلة وتطول، والمحافظة بكل مسؤوليها «لا حياة لمن تنادي»!!..

تمتد آثار عملية تغييب القانون إلى العاملين في تلك المقاهي والمحال الذين يعانون نتيجة لذلك عدم استقرار في العمل مستمر وبالتالي صعوبة تحقيق الأمان المعيشي بأدنى حدوده، وهو طبعاً ما يحدث في جميع القطاعات بتنوع أسبابه والمسؤولين عنه، لتبقى النتيجة نفسها: بطالة محققة بكافة السبل الممكنة!..

تجدر الإشارة إلى أن منطقة سوق ساروجة هي تابعة إدارياً لمديرية الآثار والمتاحف، والمفترض أن تصدر أية تعليمات بفتح أو إغلاق للمحلات الموجودة أولاً عن المديرية المختصة، إلا إن كان هناك طريقة أخرى لاتخاذ هكذا إجراءات طبعاً!.

أصحاب المحال و«قاسيون» في صفهم، بانتظار ذلك التوضيح من محافظة دمشق ومن مديرية الآثار والمتاحف.

ونهاية، يذّكر أصحاب المحال والمقاهي في سوق ساروجة المسؤولين في محافظة دمشق بخطابات وتوجيهات السيد الرئيس لمجلس الشعب ومجلس الوزراء بضرورة تعديل القوانين القديمة والجديدة لتؤمن أعلى حد من التسهيلات والخدمات للمواطنين السوريين، وإن اقتضت الحاجة اختراع قوانين جديدة لتأمين خدمة ومصالح المواطنين. ويكون السؤال المباح حقاً من أصحاب المحال: أين محافظة دمشق من تلك التوجيهات والتعليمات؟

■ فيصل يعسوب

قصة قصيرة جدا

يأتي أحد الموظفين من هيئة مكافحة المخدرات، ويطلب الرخصة المتعلقة ببيع الأركيلة في إحدى المقاهي، وعند تقديم الرخصة المقصودة، يعترض لأنها ليست الرخصة المطلوبة، وإنما يجب أن يتوافر لدى صاحب المقهى رخصة «بيع المعسل في الأركيلة» يحصل عليها من الهيئة حصراً، وهي الرخصة التي لايعلم بها أحد حتى حضور الموظف المسؤول.. فهنيئاً لنا بقانون واضح ومنطقي!..

مستنقعات الفساد... والفرص الضائعة!

تكاد سوق «الحرامية» منذ وجودها في دمشق تكون أكثر الأسواق نشاطاً في تجارة الأشياء المستعملة، وتتنوع بضائع هذه السوق من ملابس وساعات ومستلزمات منزلية مختلفة الاستخدامات إضافةً إلى أجهزة الموبايل، وصحيح أن كثيرين يجدون في جنبات سوق الحرامية ما يرضي خاطرهم إلاّ أن الراضي الأول والأخير في تلك البقعة الموسومة يبقى التاجر «الحربوق»، وخاصةً ذلك الذي استطاع حتى الآن النجاة من شعارات لجان حماية المستهلك ومحاربة الفساد فأضفى بقدراته التحايلية العالية مزيداً من المصداقية على اسم السوق لتصبح سوق «حرامية» حقيقية بامتياز.

إن اللافت في موضوع السوق هو أنها تمثلّ بألعاب «الخفة» وعمليات «النصب الذكي» رغم وقوعها وسط العاصمة محاطةً برجال الشرطة (المرور والداخلية) من كل اتجاه، أما المزعج فيه فهو السعي الرسمي المعلن لحماية المستهلك ومحاربة الفساد في كل مكامنه ولكن بعيداً عن هذه السوق التي يتبجح معظم تجارها بكونهم موسوعات بشرية في فنون الفساد واقتناص مأكل الكتف!.

كان الناس يتعاطفون في السابق مع العاملين في هذه السوق، ولكن ازدياد المشكلات الناجمة عن وجودها في «بطن» المدينة جرّد الناس من تعاطفهم وقلب موقفهم إلى المعارضة، فـ«السوء» الذي تزخر به سوق الحرامية لا يقتصر على خداع الزبائن وبيعهم أشياء قد تكون مسروقةً

(فعلاً أو مجازاً)، وإنما يمتد إلى أركان أخرى تتعلق بتشغيل الأطفال ودفعهم للانخراط في لعبة الفاسدين، سواء من حيث الترويج أو المراقبة لحماية البسطات من «كبسة» مغايرة للعادة يقوم بها عناصر الشرطة.

خلاصة القول: إن استمرار الفساد الكبير خلف الكواليس وعلى الخشبة الكبيرة يساهم بشكل آو بآخر بازدياد أعداد الفاسدين الصغار، فالقوي ينشر ثقافته حيثما حل، والفاسدون للأسف هم الأقوياء في اللعبة الاقتصادية اليوم. ومن جهة أخرى من الواضح أيضاً أن ازدياد الحاجة إلى العمل الشريف يدفع بكثير من الشباب القادر على العطاء والإبداع إلى الانخراط في ألعاب «الخفة» التي تشتهر بها سوق الحرامية ومثيلاتها، وهذا دون شك يمثل فرصاً ضائعةً على الاقتصاد والتنمية الاجتماعية يمكن تقدير عددها بعدد المنضمين إلى مستنقعات الفساد نفسه والحبل على الجرار، وفي حال لم تتولّ الجهات المعنية ردم مستنقعات الفساد هذه، فإن مستقبل عدد كبير من الشباب سيأخذ منحى مغايراً لما يفيدهم شخصياً ويفيد بلدهم بكل تأكيد، لاسيما وأن فرص العمل آخذة بالانحسار دقيقةً بعد أخرى.

■■

برسم محافظ حمص:

من المسؤول عن مخالفات المنح والتنفيذ للتراخيص البناء؟

الجمهورية العربية السورية
وزارة الإدارة المحلية
محافظة حمص

سورية التكون الثقة
دائرة التنظيط العمراني
الرقم: ٩٩٦ / ٢ / ٢٠١١
التاريخ: ٢ / ٢ / ٢٠١١

الموضوع: بخصوص مثابة البناء بالتراخيص السابقة

إلى مجلس قرية حب نمرة

بناءً على تعميمنا رقم ٩٤٧/ج م/١٠/ تاريخ ٢٠١٠/٤/٥ وتعميمنا رقم ٢٠٠٨/ص تاريخ ٢٠١٠/٥/٣١ تم إيقاف التراخيص السابقة وعدم منح تراخيص جديدة أو بيع فضلات أو إجراء مشاريع إفراز أو تسوية مخالفات للعقارات المطلة على الطريق السياحي المركزي للوادي والمحاور الرئيسية التي تصل بين القرى ضمن منطقة الوادي، يطلب إليكم السماح بمتابعة العمل بالتراخيص الممنوحة من قبلكم شريطة الالتزام بالمادة ٣٩ من نظام الضابطة الخاص بالأبنية وتقع على مسؤوليتكم تطبيق هذه المادة.

رقم العقار	رقم الترخيص	تاريخ الترخيص
٣٨٩	٧	٢٠٠٨/٣/١٨
٤٤٤	٢٠	٢٠٠٨/٥/٩
٢٨٧	١	٢٠١٠/١/١٨
٢٤٨١	٣	٢٠١٠/٣/١
٢٤٧٧	٧٧	٢٠١٠/٤/٨
١٣٦	١٩	٢٠١٠/٤/٨

شريطة الالتزام بالمادة /٣٩/ من نظام ضابطة البناء الخاص بالأبنية وتقع على مسؤوليتكم تطبيق هذه المادة.

٢) بناءً عليه تباشر العمل بالترخيص التالي:

رقم العقار	رقم الترخيص	تاريخ الترخيص
٤٧٩	١٩	٢٠١٠/١٢/١٣

وذلك لحين تأكد شركة ماكرو من عدم تعارضها مع الدراسة التفصيلية التوجيهية وتقدم شهادة البناء التي تقوم الشركة بدراسته.

يتفشى الإهمال والتسيب في بعض البلديات التابعة لوادي النضارة أكثر فأكثر، ويتجسد بمنح تراخيص لتجار البناء مع عدم التقيد بشروط السلامة العامة وضابطة البناء المسؤولين عن صون أرواح الناس وضمان عدم استهتار التجار بهذه الأرواح لتحقيق أطماعهم وأرباحهم الفاحشة دون رقيب أو حسيب، ويتجسد التسيب والإهمال كذلك بكثرة الأبنية بالارتفاع الطابقي حيث يتجاهل التجار قانون ضابطة البناء والعلوم الهندسية المعتمدة من نقابة المهندسين، متعاونين مع ضعاف النفوس في بعض البلديات الذين يساهمون بشكل أو بآخر بزيادة نسبة المخالفات تحت مسميات مختلفة، فالمنهج المتبع لدى البلديات هو تمرير المخالفة من أجل تحقيق مكاسب شخصية على حساب أرواح الناس، والجميع يعرف أن تلك المنطقة معرضة للزلازل أكثر من كل المناطق في سورية.

صدر عن محافظة حمص الكتاب الموجه من مديرية الشؤون الفنية دائرة التخطيط العمراني للمحافظة برقم (٣٩٤ /ص/ ١٠/ ٥ تاريخ ٢٠١١/٢/٣ إلى مجلس قرية حب نمرة الذي جاء فيه: بناءً على تعميمنا رقم ٩٤٧/ج م/١٠/ ٥ تاريخ ٢٠١٠/٤/٥ وتعميمنا رقم ٢٠٠٨/ص تاريخ ٢٠١٠/٥/٣١ تم إيقاف التراخيص الممنوحة وعدم منح تراخيص جديدة أو بيع فضلات أو إجراء مشاريع إفراز أو تسوية مخالفات للعقارات المطلة على الطريق السياحي المركزي للوادي والمحاور الرئيسية التي تصل بين القرى ضمن منطقة الوادي، يطلب إليكم السماح بمتابعة العمل بالتراخيص الممنوحة من قبلكم شريطة الالتزام بالمادة ٣٩ من نظام الضابطة الخاص بالأبنية وتقع على مسؤوليتكم تطبيق هذه المادة. وجاء في البند الثالث من الكتاب: السماح بمتابعة العمل بالترخيصين الممنوحين من قرية حب نمرة رقم العقار /٢٥٠٩/ رقم الترخيص /١٠/ تاريخ ٢٠١٠/٤/٧، والعقار رقم /٢٥٠٨/ رقم الترخيص /١٢/ تاريخ ٢٠١٠/٤/٧ .على أن تتم مراجعة الرخص من قبلكم بهدف التحقق من شرط الارتفاع ومطابقته لنظام ضابطة البناء النافذ ومتابعة الأعمال .

ومن هنا نوضح ونطرح بعض الأسئلة على الجهات المعنية حول العقارين المذكورين في قرية حب نمرة.

لقد تم تشيد أربعة طوابق من أصل سبعة طوابق قبل صدور التعميم رقم ٩٤٧/ج م/١٠/ ٥ تاريخ ٢٠١٠/٤/٥ والتعميم رقم ٢٠٠٨/ص تاريخ ٢٠١٠/٥/٣١ تم إيقاف التراخيص الممنوحة .واذا اطلعنا على واقع هذه الأبنية سوف نشاهد عدم وجود جدران القص الاستنادية المقاومة للزلازل مع أنه يتم إشادة أبنية بارتفاع ١٥ مَتراً فوق مستوى الطريق، وأكثر من هذا الارتفاع تحت مستوى الطريق على السفوح الجبلية، وكل هذه الكتل الإسمنتية على حساب أمن صحة وسلامة المواطنين، وعلى حساب البيئة والطبيعة الخضراء التي تتعرض للتدمير عن قصد بهدف الربح الفاحش.

كيف تم إعطاء هذه التراخيص، ثم إيقافها، ومرة أخرى المتابعة بتنفيذها؟ علماً أنها مخالفة وتضر بالسلامة العامة وعلى حساب البيئة والطبيعة! لقد تضرر كثير من الجوار من هذه الأبنية المرتفعة بسبب حجب الشمس والهواء والمناظر الطبيعية عنهم، فهل نستمر بهذه المخالفات وضرر الناس حتى نُرضي عيون بعض تجار البناء، حتى ولو كانت مرخصة؟ كان من الأفضل للجهات المعنية عدم متابعة السماح بالبناء لهم والاكتفاء بإعادة قيمة الرسوم عن الطوابق التي لم تُشيَّد حتى لا نستمر بالخطاء وتشويه الطبيعة والضرر بالجوار .

أليس من واجب المكاتب الفنية في البلديات ومجالس المدن وضابطة البناء والشؤون الفنية في المحافظة ونقابة المهندسين أن تسأل وتحاسب كل من أخل بشروط التنفيذ لمخططات إشادة الأبنية؟ أليس من واجب الجهات المعنية والمسؤولة إيقاف التراخيص الممنوحة لتجار الأبنية وفرض عقوبات وغرامات في حالة عدم التقيد بالشروط الفنية والسلامة العامة؟

في منطقة وادي النضارة تتغاضى بعض البلديات عن وجود جدران القص الاستنادية المقاومة للزلازل، وإذا كان لابد من التوسع العمرَاني ليطال غاباتنا وجبالنا الخضراء، نتمنى من الجهات المعنية إعادة الدراسات والتحقيق حول هذه الأبنية التي شُيدت بطرق غير آمنة من اجل السلامة العامة. من يتحمل تبعات تمريرات كهذه؟ مع أن المخالفات بكافة أشكالها وأنواعها تحرم خزينة الدولة من عائدات ضخمة، ناهيك عن التلوث البصري والبيئي والسياحي في كل المجالات!

■■

اختلفت الأسماء والعمل واحد

تشكل الجريدة الإعلانية نافذة مهمة من النوافذ التي يطل منها أصحاب العمل على العاطلين عنه، حيث يتم الإعلان فيها عن فرص العمل الشاغرة التي تحتاج لمن يشغلها، وهذا ما يجعل فئة كبيرة من المجتمع تقبل على الاستحواذ على هذه الجريدة التي توزع مجاناً على حساب المعلنين فيها، وهم أصحاب القرار المطلق للصيغة النهائية للإعلان المنشور الذي غالباً ما يتلون بألوان مبهرجة لخداع الباحثين عن العمل، وبالأخص حين يكون مضمون الإعلان يخفي بين كلماته فرصة شاغرة لمندوب مبيعات والتي قلما تظهر علانية للقارئ.

وفي غالب الأحيان يستعاض عن استخدام صفة مندوب مبيعات بعبارات مثل مستشار ثقافي، أو مشرف مبيعات، أو رجل علاقات عامة، أو مسؤول تسويق (المرجع الصحف الإعلانية السورية في أي عدد)، كما ويتم التكتم عن طبيعة العمل عند الاستفسار هاتفياً، بحجة أن المتحدث لا يعلم ماهية العمل فهو ليس من اختصاصه، وذلك راجع بطبيعة الحال لما يلاقيه هذا العمل من رفض عند معظم طالبين العمل، بسبب ما ينطوي عليه من استغلال وتسخير للقائم به، خاصةً عندما لا يكون هناك راتب بل مجرد نسبة على المبيعات التي تُحقق.

ويكمن استغلال أصحاب العمل لمندوبي المبيعات في أن العامل لا يأخذ أي أجر على ما يقوم به من عمل، وإنما فقط يدفع له عندما يحقق شرط البيع، أي في حال لم يستطع أن يقنع الزبون فكل تعبه يذهب هباءً، وإذا كان هذا هو الشطر الأول من المشكلة فهناك شطر أخر أكثر غبناً وأشد إيلاماً، وهو غياب أية رقابة عن مدى تطابق ما ينشر في إعلان العمل مع الواقع الفعلي لهذا العمل أو مع الراتب المصرح به في الإعلان المذكور، حيث يجد مريد العمل نفسه في كل مرة يجرب مسمى جديد أمام نفس الفرصة وهي مندوب مبيعات بعمولة من دون راتب في ظل متغير وحيد وهو إنفاقه ما كان يملك من نقود أجرة للمواصلات ليصل إلى العنوان المقصود.

إذاً، هل سنشهد حراكاً من قبل المعنيين لمنع هذا الغش والخداع الذي يتعرض له الباحثون عن العمل؟ لقد عجزت الحكومة عن تأمين العمل لهؤلاء العاطلين عنه فليس أقل من أن تمنع استغلال حاجتهم الملحة له.

■ عمر بريك

«ظاهرة فساد إداري وأخلاقي في القطاع الصحي» مرة أخرى..

خلافات شخصية ومحسوبيات وسجالات هامشية.. فمن يدفع الثمن؟!

نشرت قاسيون في العدد ٤٨٧/ تاريخ ٢٠١١/١/٢٩ مادة طويلة بعنوان «ظاهرة فساد إداري وأخلاقي في القطاع الصحي»، كثّفت فيها شهادات بعض أطباء الجلدية في سورية وآراءهم حول قضايا إدارية وطبية وسلوكية محددة تجري في هذا القطاع. وبعد نشر هذه الشهادات، قام عدد آخر من أطباء الاختصاص ذاته بالاعتراض على ما نُشر، مؤكدين عدم صحته من وجهة نظرهم، ومطالبين بإفراد مساحة لهم لتفنيد ما تم نشره..

وحرصاً من قاسيون على إيضاح وجهتي نظر كلا «الفريقين»، فإنها ستنشر الرد كاملاً، يتذيله تعقيب صغير للصحيفة نبرز فيه رأينا واستنتاجنا..

يقول الرد:

«نحن مجموعة من مقيمي الجلديّة نود الرد على المقال الوارد في جريدتكم بتاريخ ١/٢٩/ ٢٠١١، على لسان قلّة من الأطباء الذين لا يمثلون سوى أنفسهم ولا يعبرون إلا عن آرائهم الشخصيّة، ونبدأ الرد بناءً على الأدلة والبراهين لأننا نؤمن بقسم أبقراط، ونؤمن بما علّمنا إياه المعلم والطبيب الأول الدكتور بشار الأسد عن أخلاق الطبيب وشرف المهنة.

دورة الكوليكيوم..

نقول عن الطبيبة المقيمة في مشفى الهلال التي نالت المرتبة الأولى في القطر في دورة الكوليكيوم الأخيرة أنها عندما دخلت الامتحان الكتابي لم يكن د.(...) عضواً في المجلس العلمي ولا اللجنة الامتحانية ولاحتى دورة قبل ذلك من تاريخه، وبالتالي ليس له علاقة لا من قريب ولا من بعيد بالامتحان ككل، وهذا الامتحان الكتابي يتم في دائرة التأهيل والتدريب، وهي دائرة رسمية لا يحقّ لأحد الدخول والخروج منها كما يشاء، فبناءً على قرار السيد وزير الصحة يحق لرئيس اللجنة الامتحانية فقط الدخول إلى قاعة الامتحان. ويومها دخل رئيس اللجنة الامتحانية آنذاك د.(فلان) فقط، ويشهد بذلك دائرة التأهيل والتدريب والممتحنين، وبعد صدور نتائج الامتحان الكتابي نالت المرتبة الأولى في امتحان لم تتجاوز نسبة النجاح فيه ١٥٪ (أقل نسبة في تاريخ الجلدية)، ثم دخلت الطبيبة لامتحان المقابلة لتعامل باستهتار حيث سألها مقرر الاختصاص آنذاك د.(Z) تكلمي عن فيتامينC عند الحيوان؟ فقالت: «أنا بعرف احكي عند الإنسان». فقال لها: «قوليلي شو الفرق بين عوز الفيتامينC عند الحيوان منه عند الإنسان؟»..

ونؤكد هذا امتحان مقابلة جلدية وليس بيطرة وتابع الأسئلة اللامنطقيّة قائلاً: «عددي ١٠ أسباب للون بول أسود؟»، فذكرت البعض إلا أنه أصرّ على المزيد علماً أنها ليست طبيبة بوليّة، وكانت الوحيدة التي طُلب منها كتابة الأجوبة على أوراق. خرجت الطبيبة وسط حالة من الذهول وتفاجأ باقي المتحنين من نوعية الأسئلة الغريبة (إنت الوحيدة اللي انسألت هيك أسئلة) وظهرت النتيجة برسوبها بعلامة٥٨، والسبب هو عداوة يكنّها مقرر الاختصاص السابق لمدير مشفى الهلال حيث كان متأكداً من أنها مجتهدة فخشي سؤالها أسئلة جلديّة صعبة فتجيب عليها فاختار أن يسألها في البولية والبيطرة. عادت الطبيبة للمشفى وقدمت بشكل قانوني طلب اعتراض لوزير الصحة عن طريق مشفى الهلال المقيمة فيه، مع العلم أن عدداً من أعضاء اللجنة الامتحانيّة شهدوا أنها تعرضت للضغط والاستفزاز في امتحان المقابلة، وبعد دراسة الوزير للموضوع أصدر قراراً بتشكيل لجنه محايدة تتضمن أشهر الأساتذة التابعين لوزارة التعليم العالي والأخصائيين المستقلين لإعادة امتحان المقابلة، وبعد تقديم الطبيبة للامتحان أعلنت اللجنة الامتحانية نجاحها بتميز ونيلها للمرتبة الأولى في القطر.

رئيسة المقيمين ومعاونيها..

أما رئيسة المقيمين السابقة في الزاهرة الواردة في مقالكم، فقد استلمت رئاسة المقيمين لثمانية أشهر في ٢٠٠٩ وكانت في السنة الثالثة وليس الثانية كما ورد، وتحديداً قبل ثلاثة أشهر من تقديم رئيسة المقيمين لامتحان الكوليكيوم، (يمكن التأكد من أرشيف المركز). علماً أنه لا يتم تعيين رئيس مقيمين بالانتخاب بأي مشفى في سورية والعالم، حيث يعينه الأطباء المشرفون حصراً، أما ما يخص الجملة التي استعملت مع نفس الطبيبة في الفقرة الأولى «يقف فوق رأسها ويشير بإصبعه بالإجابات الصحيحة الواحدة تلو الأخرى..»، نقول إن المذكورة يشهد لها كافة الأطباء المشرفين أنها من أكثر الطبيبات تفوقاً، فقد تقدمت للامتحانات الطبيّة الأمريكية USMLE وحصلت على أعلى العلامات ٩٧-٩١ من أصل ٩٩. كما شاركت بتأليف كتاب باللغة الانكليزية عن كيفية فحص المرضى، وهو متوفر في المكتبات لمن يود الإطلاع، وتقدمت لامتحان البورد العربي في الجلديّة الذي يشرف عليه أساتذة من الإمارات ولبنان ومصر ولا علاقة للدكتور(...) به، فنالت المرتبة الأولى في سورية والمرتبة الثالثة عربياً، وفي ٢٠١٠ قامت الطبيبة بدورة جلدية في الولايات المتحدة وحصلت على توصية من بروفسور أمريكي تؤكد تفوقها الطبي ولديها شهادات تثبت جميع ما سبق، طبعاً الطبيبة حصلت على إجازة رسمية بدون أجر حين سافرت للالتحاق بالدورة التدريبية، أما بالنسبة للغياب وتوابعه المذكورة فسنترك لهيئة الرقابة والتفتيش البحث في صحتها. كانت ومعاونوها أول من عرضوا على جميع المقيمين صور التشريح المرضي وصور السلايدات الخاصة بالدورة التدريبية للكوليكيوم في كل من قاعة المحاضرات والندوة، ويشهد بذلك كل من كان موجودا آنذاك. وعملوا مع المقيمين في كافة المحافظات على متابعة أوراق نقلهم إلى المراكز الأكبر وتوزيع المحاضرات المعطاة أسبوعياً ومجاناً من قبل د.(...). أما بالنسبة للحالات السريرية المميزة فقد كان د.(...) يعرضها في قاعة المحاضرات على جميع المقيمين والأخصائيين في المركز ويسألهم عن التشخيص التفريقي، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر (أهلر دانلوس وسل الجلد على الأنف وحالة تشوه لوجه مريضة بحقن مواد مالئة فاسدة على يد جراح التجميل د.(سين) وغيرها ...)، ويشهد كل من كان حاضراً. أما عن موضوع الإذلال والإهانة فحتى الآن يكن المقيمون لرئيسة المقيمين ومعاونيها كل الود والاحترام ومنهم عدد من الأسماء الثمانية عشر الموقعين على التقرير في المقال، فقد شهدوا أنهم لم يوقعوا ضد رئيسة المقيمين ولدينا تسجيلات صوتية تثبت ذلك، وإنما غُرّر بهم للتوقيع على شيء تم تبديله لمصلحة بعض النفوس المريضة المعروفة للجميع. ونذكر ظاهرة حضارية فبعد انتقال رئيسة المقيمين المذكورة إلى مشفى الهلال، تم تعيين رئيسة مقيمين جديدة في الزاهرة (مع العلم أنها أحد الموقعين على التقرير في المقال) طبعاً بدون انتخاب، وبعد أشهر طالب المقيمون بتنحيها نظراً لسوء معاملتها لهم، بالإضافة لتسجيلها لدورات لغة انكليزية في المركز الثقافي الأمريكي ضمن أوقات الدوام الرسمية بعلم مقرر الاختصاص السابق د.(Z) وسكوته لأسباب لم يُبيّنها. بالنسبة لما ورد في المقال من تشهير وطعن بأخلاق وشرف الطبيبتين المذكورتين في الفقرة الأولى والثانية أمام عائلاتهم الكريمة نؤكد أننا سنقوم بإحالة القضية للقضاء السوري الذي نثق بعدالته.

ماذا عن الطبيب (X)؟

ورد في المقال أن الطبيب (X) هو رئيس قسم جلدية في مشفى المجتهد. نوضح أن ما يوجد في مشفى المجتهد هو عيادة (غرفة واحدة فقط) وليس قسماً، وهو الطبيب الوحيد الموجود هناك حتى تاريخه فعلى من سيكون رئيساً؟! وبإمكان الجميع زيارة المشفى والتأكد. وننوه أن جميع الأطباء من كافة الاختصاصات يكنون له الاحترام ويثقون في تشخيصه السريري وبراعته الجراحية الاستثنائية. أما ما ورد عن اللجنة والرشاوي فنرد أن الطبيب (X) ليس عضواً في المجلس العلمي منذ أكثر من أربع دورات امتحانيه وحتى الآن، وقرارات وزارة الصحة عن المجلس العلمي تثبت ذلك عكس ما ورد في المقال أنه عضو في اللجنة الامتحانية ويرتشي!.

د.(...) مدير مشفى الهلال الأحمر؟

لن نسمح أن تشوه صورة إنسان معطاء بكل معنى الكلمة، كان د.(...) مديراً للمراكز التخصصية لسنوات استطاع تطوير الاختصاص في وزارة الصحة بقفزات نوعية يشهدُ له أخصائيو الوزارة وأساتذة التعليم العالي. لا نُنكر أن د.(...) كان حازماً لغاية تعليمية مع الطلاب المثيرين للمشاكل والممارسين الشغب على باقي المقيمين كأستاذ وليس كقائد عسكري أو جلاد بجلد الغزال كما ادعى البعض في المقال، فلو كان صحيحاً لما اشتكت له ٦ طبيبات في إحدى محاضرات يوم الخميس ٢٠٠٩ عن قرار طردهن من سكن الطبيبات في مشفى المجتهد وهن من محافظات أخرى ولايملكون سكناً في دمشق، (إحداهنّ ممن وقّعن على التقرير في المقال وبالإمكان التأكد بسؤالها شخصياً عن الموضوع)، فما كان من د.(...) إلا أن اتصل أمام جميع الطلاب الحاضرين بمدير مشفى المجتهد طالباً مساعدة الطبيبات وإبقاءهن في السكن، وكان له ذلك، وشكرت الطبيبات د.(...) أمام الجميع. كان د.(...) يجلب مرضاه ذوي الحالات النادرة من عيادته الخاصة إلى المركز الحكومي بعكس جميع الأطباء حتى يتعلم الطلاب الحالات النادرة، ويشهد المرضى والطلاب بذلك، وكان كريماً مع المرضى فكثيراً ما يدفع تكلفة خزعات التشريح المرضي من جيبه الخاص بعلم المقيمين، وحتى الآن كل مريض فقير يقصد المشفى يعالجه مجاناً، فإن لم يستطع بإمكانيات مشفى الهلال يرسلهُ بكتاب طالباً مساعدته بالمجان في مشفى المجتهد. أما ما ذكر عن ترقيم المقيمين فتلك قصة قديمة تم تحريفها حدثت منذ ٥ سنوات عندما طلب د.(...) تحضير محاضرات عن الصبغيّات إيماناً منه بأهمية الوراثة والعمل الجماعي وقال: «من الصعوبة على المقيم حفظ كل المورثات على الصبغيات»، فكلّف كل مقيم باختيار رقم يتوافق مع رقم صبغي سيتحدث عنه أمام زملائه، ثم عمل كل مقيم على تحفيظ بقية المقيمين الأمراض الموجودة على رقمه... تلك هي قصة الأرقام ولم تتعدّ ذلك، حتى لو سألت اليوم طلاب السنة الرابعة من الاختصاص لا يعرفون شيئاً عن تلك الأرقام، والسؤال هنا لماذا لم يذكر هؤلاء أرقاماً أخرى؟ مثلاً عندما طلب د.(...) من كل مقيم أن ينتقي ٣ شجيرات في المركز ليعتني بها، وقال إنه عندما تعودون بعد سنوات للمركز سترون الشجيرات قد كبرت ليزيد محبتنا لمكان عملنا. لماذا لا يذكرون كيف قسّم طلاب المركز إلى ٥ مجموعات لتعليم المصطلحات الطبية الانكليزية لفظاً وكتابةً في بادرة لم يسبقه أحد إليها ليسهّل عليهم التواصل مع الجديد في مهنتهم؟. لا يقتصر اهتمام د.(...) على طلاب دمشق، بل على كافة مقيمي المحافظات السورية حيث استصدر عدداً من القرارات في المجلس العلمي تسمح للعاملين منهم في المناطق غير المجهزة بما يستوجبه قسم الجلدية بالانتقال إلى مراكز أكبر في المحافظات، وكل الأساتذة في المجلس يشهدون أنه صاحب هذه القرارات. كما استصدر قرارات تسمح لهم بحضور المحاضرات مع تبرير للغياب وهذه القرارات ما زالت نافذة إلى الآن، وطلب منهم تحضير محاضرات عن طريق الانترنت حول الجديد في الجلدية فكان أطباء المحافظات كل أسبوع يلقون محاضرات أعدوها من الانترنت، مما عزز من ارتباط المحافظات بدمشق علمياً. كان د(...) أول من ألغى دراسة المقيمين لكتب مترجمة منذ ثلاثين عاماً، وحثّهم على دراسة أهم المراجع الأجنبية وترجمتها بأنفسهم ليزدادوا معرفةً بالمعلومات الحديثة كـ Secrets وFitz Patric و Andro's، ولو لم تكن سياسته التدريسية جيدة لما استمر المركز على هذا النظام التعليمي حتى يومنا هذا. يوزع د(...) محاضراته بالمجّان على جميع الطلاب على عكس أحد الأطباء د.(Z) الذي يبيع محاضراته (الوجه الواحد للورقة بليرتين ويرفض تصوير محاضراته، (فمثلاً ٣ ورقات يعني ٦ أوجه يعني ١٢ ليرة ولأنو ما في فراطة يدفع المقيم ١٥ ليرة)، وعندما تمت الشكوى عليه أصبح يحتفظ بمحاضراته على المحمول الخاص به وغدا وضع الفلاشة في محمول الدكتور لنسخ المحاضرة بـ٥٠ ل.س). كان د(...) يقوم باجتماع صباحي ليسأل رؤساء العيادات والأقسام الأخرى عن الحالات التي راجعتهم ويناقشهم فيها، ثم طور ذلك الأسلوب ليسجل هذه الحالات بالتفصيل ضمن إحصائيات المرضى على الكمبيوتر في سابقة هي الأولى من نوعها (وأحد الموقعّات على التقرير في المقال كانت تُنزّل البيانات على الكمبيوتر بتكليف من د.(...) بإمكانكم سؤالها عن ذلك).

وإليكم المثال التالي عن دعم د.(...) للمقيمين في المركز، فحين تهجم أحد الشبان على عيادة الليزر رغبةً في الدخول قبل الكل وبدون موعد مسبق كونه صحفي وابن عضو مجلس شعب، رفض طبيب الليزر طلبه فهدده الشاب، فما كان من د.(...) إلا أن استدعى الشاب وقال له «إنه لا يقبل بإهانة طلابه المقيمين وإنه لا يخاف تهديدات الشاب»، الأمر الذي أذهل الشاب وبدل موقفه، فنشر مقالاً في الصحيفة التي يعمل فيها عن الصفات التي يتحلى بها د.(...)، وهذه الصفات من جرأة وأمانة وعدل وإخلاص وشرف كانت سبباً في ترقيته لمدير هيئة عامة وليس كما ورد في المقال (بأنّه بسبب كثرة الشكاوى والتقارير أبعده وزير الصحة عن المركز التخصصي وعيّنهُ مديراً للمشفى..). فالمعاقب لا يتم ترقيته من مدير مركز لمدير هيئة عامة!!! مع العلم أننا عندما سألنا د.(...) عما ورد في المقال، قال إنه يضم صوته لصوت الجريدة ليتم التحقيق بالموضوع ومعاقبة الكاذبين.

الطبيب الذي يخاف منه المقيمون؟

من أكثر الأخطاء الواردة فداحةً الآتي «يخشى المقيمون أن يعود د.(...) إلى اللجنة الامتحانية» لأن د.(...) مدير مشفى الهلال يحظى بشعبية ومحبة بين المقيمين، فقد تمّ رفع كتاب شكر لوزير الصحة باسم أكثر من٦٠ مقيم جلدية في دمشق والمحافظات لتغيّر المجلس العلمي السابق، وتشكيل مجلس علمي جديد يرأسه د(...)، فالمجلس العلمي السابق كان يضم د.(Z) كمقرر للاختصاص ولا يضم د(...). ولنوضح لكم بعض النقاط الهامة عن د.(Z): فهو ينشر كُتبه دون أخذ الموافقات الرسمية حتى تاريخه، وطبعاً يذكر على الغلاف أنه أستاذ وهو ليس كذلك، والكتب هي ترجمته الخاصة ولم تدقق علمياً من أساتذة أهل الاختصاص، وهي مليئة بالأخطاء الفادحة، وأود أن أذكر لكم بعض الأحداث التي أضرت بالمقيمين وخاصة مقيمي السنة الرابعة الذين كانوا يستعدون لتقديم امتحان الكولوكيوم، حيث كان المقيمون يعتمدون على عدة مراجع دون تحديد عندما كان د.(...) مقرراً، أما بعد تغيير المجلس العلمي فتم إبلاغهم من المقرر الجديد د.(Z) وقتها بأن المرجع الوحيد الذي سيكون مُلزماً لهم هو كتابه، وعرضه للبيع في بقالية بجانب عيادته الخاصة، وقام مقيمو المحافظات كافة بشراء النسخ المتتالية من هذا الكتاب الواحدة تلو الأخرى من البقالية المذكورة، علماً بأنهم كانوا قد تلقوا وعوداً بأن الأسئلة الامتحانية لن تتجاوز كتابه «٨٠٪ من الأسئلة رح تجي من كتبي والباقي رح نتركها لنعرف مين فيكم المتميز»، ولكن ما حدث أن معظم الأسئلة في الدورتين الإمتحانيتين لعام ٢٠١٠م كانت من خارجه، فضلاً أن العديد من تلك الأسئلة كانت ملتفة وغامضة، وبعد كل دورة كان المقرر د.(Z) آنذاك يدعي بأن ذلك كان خطأً وأنه لن يتكرر في الدورات المقبلة، وهذا أدى إلى تدني نسبة النجاح إلى مستويات قياسية وتراكم أعداد المقيمين واستنفاذ البعض لفرص التقدم للامتحان.. مع العلم أن من نال المرتبة الأولى في القطر في الدورتين المذكورتين هما مقيم ومقيمة من مشفى الهلال لاستمرارهم بدراسة المراجع المختلفة بتوجيه من د.(...).

مفارقة كوميدية..

ورد في المقال «أمر د.(...) رئيسة المقيمين الجديدة بإرسال ٣٠٠٠ حبة ريتان و٣٠٠٠ حبة نيوكير... فأعطته المطلوب خوفاً».. ليعلم جميع القُراء أن هذه الأدوية هي عينات طبية مجانية توزعها الشركات تحت بند الدعاية الطبية وهي ليست أدوية اشترتها وزارة الصحة أو مديرية صحة دمشق، (ليست من أدوية صيدلية المركز). هذا وإنّ د.(...) طلب إرسال ٤ عبوات مجانية لمساعدة المرضى المحتاجين في مشفى الهلال، والمعروف لجميع الأطباء أن كل من عبوة نيوكير وريتان المجانيتين تحوي على ١٢ حبة وأبعاد كل عبوة ٤.٥X١٢.٥X٩ سم، وبعملية حسابية بسيطة نرى أنها ادّعت أنها أرسلت ٥٠٠ عبوة بهذا القياس. سؤالنا هو كيف أرسلت هذه الكميات؟ هل استعانت بشاحنة أم سوزوكي؟!!. وفهمكم كفاية».

تعقيب هيئة التحرير

يمكن الاستنتاج بعد قراءة وجهتي النظر المختلفتين الواردتين في هذا الملف، غياب القضية العامة غياباً كلياً، وأن كلا الفريقين المتصارعين ينشغلان بقضايا ثانوية وهامشية تحركها طموحات شخصية متباينة وخلافات متعددة الأوجه، تتجلى على شكل اصطفافات ومحسوبيات ورؤوس وأنصار وتابعين وسجالات لا تنتهي، بينما القطاع العام الصحي بأكمله يتداعى ويوشك على الانهيار، ولا يدفع ضريبة ذلك إلا المرضى والمرافق الصحية كافة.

أبعد كل ذلك، هل يمكن الاستغراب كيف يستغل بعض الداعين لخصخصة القطاع الصحي هذا الاهتراء الحاصل إدارياً وأخلاقياً.. أم أن من يقوم بكل هذه الترّهات أو يدفع باتجاهها هو نفسه من يعد العدة ليرث هذا القطاع عند خصخصته؟!

إننا نحيل المعلومات المتناقضة الواردة في هذا الملف إلى الهيئة العامة للرقابة والتفتيش للتحقيق والبت فيها..

الثلاثاء الاقتصادي «يطوق» المخرجات المالية للخطة العاشرة

حضرت «السوق» وغاب «المجتمع».. فازدادت الفوارق!

استطاع الباحث الاقتصادي د. مدين الضابط بحماسة عالية توضيح عدد من نقاط الخلل الهيكلية في البنية المالية للاقتصاد السوري، وفي سياق محاضرة ألقاها الثلاثاء الماضي ضمن سلسلة محاضرات جمعية العلوم الاقتصادية السورية بعنوان «السياسات المالية من منظور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصلحة الوطنية»، أشار د. الضابط إلى أن السياسة المالية لم ترتق بأهدافها المتعددة إلى ما كان مقترحاً ضمن الخطة الخمسية العاشرة، مشدداً على أنها لم تدعم بشكل فاعل نظام اقتصاد السوق الاجتماعي والسياسات الاقتصادية الكلية المخططة بقدر ما دعمت عمليات التحرير على حساب الكفاءة والعدالة في التوزيع.

وكذلك أشار د. الضابط إلى أن ما سمي بتطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي خلال الخطة العاشرة كان مشوباً بالعديد من ملامح القصور التي دفعت العديدين إلى التساؤل حول الشق «الاجتماعي» من هذا النظام، موضحاً أنه لم يتم خلال الخطة تحقيق الكفاءة الاقتصادية التي تعني الاستغلال الأمثل للموارد من خلال حركة حرة للأسواق، وكذلك لم تشهد السنوات الماضية إدارة فاعلة لرأس المال، فالبطالة لاتزال قائمة، ومتوسط الأجر ما يزال دون المطلوب، في حين امتلأت المصارف العامة والخاصة بسيولة فائضة تنتظر من يستثمرها.

وأضاف د. الضابط لافتاً إلى أن تخفيض العبء الضريبي عن أصحاب الدخول والثروات هو تخفيض غير عادل للدعم، كما أنه تزامن مع تخفيض الإنفاق العام بدلاً من ترشيده في محاولة لتنمية رأس المال الخاص على حساب توزيع الدخول والثروات بشكل عادل على حساب محددات العدالة والرفاه الاجتماعي، وهذا كله حسب رأيه جعل من تطبيق الشق «الاجتماعي» على نحو فاعل مثار جدل وتساؤل، أما الشق الخاص بـ«السوق» فرأى د. الضابط أنه سار بخطا سريعة إلى حد بعيد ولكنه أيضاً كان مشوباً بالأخطاء الكثيرة.

وأضاف المحاضر أن التوزيع غير العادل للدخل ينطلق أساساً من افتقار النظام الضريبي للعدالة الضريبية، الأمر الذي يعني أن التصحيح الهيكلي- لاسيما عجز الموازنة- يجب أن ينطلق أساساً من معرفة معمقة للقدرة الفعلية لكل أداة من الأدوات الاقتصادية والمالية على توليد الموارد ومن ثم إعادة توزيعها بالشكل الأمثل دون المس بثوابت الأمن الاجتماعي المفترض. ودعا د. الضابط إلى إعادة النظر بسياسة التحرير الاقتصادي واستبدال المدخل التنموي القائم والمعتمد على قطاع المال والقطاعات الخدمية، بمدخل تنموي يعتمد على قطاع الصناعة وخاصة الصناعة التحويلية والبنية التحتية وتوجيه الاستثمارات نحو هذا المنحى، لافتاً إلى ضرورة إيلاء الأهمية للإدارة الفاعلة للموارد الاقتصادية لاسيما على مستوى المالية العامة من خلال الحد من التهرب الضريبي، مشيراً إلى أن التعديلات التي أجريت على النظام الضريبي خلال السنوات الماضية لم تكن مدروسةً ولم تحدث التغيير المطلوب مما أبقى النظام الضريبي بعيداً نسبياً عن عملية التنمية.

وتناول د. الضابط في محاضرته كذلك سياسة الإنفاق العام مشيراً إلى أن الخطى الحثيثة التي تنتهجها الدولة لتقليص حجم الموازنة العامة في ظل تراجع الإيرادات النفطية لم تترافق مع تعويض ملحوظ في جانب الإيرادات غير النفطية، وهو ما بدأت ملامحه تظهر بتراجع في مستوى الخدمات وفي الدور الإنمائي للموازنة، وبين الباحث أن المشكلة الحقيقية في سياسة الإنفاق هي السيطرة عليه مبدئياً من خلال مدخل تخفيض الإنفاق بشكل عام والدعم بشكل خاص، وأن التغلب على مشكلة تراجع الإيرادات النفطية يكون بتفعيل الموارد وترشيد الإنفاق بالحد من الهدر والفساد، وهما الأمران اللذان سيؤديان لا محالة إلى التغلب على مشكلة تراجع الإيرادات النفطية ويساهمان في تقوية دور الدولة الإنمائية في المستقبل القريب والمتوسط.

يشار إلى أن الباحث لم يتطرق لإملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين بشكل مباشر وإنما عرض للخطط الوطنية من منظور فلسفة هاتين الجهتين العالميتين، حيث رأى أنه لابد من إعادة تقييم للفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تستند إليها الخطط الحكومية والسياسات الاقتصادية والمالية حالياً في ضوء ما تحمل البيئة الاقتصادية والاجتماعية السورية من الموروثات الصناعية والزراعية ورساميل وادخارات موجودة، سواء في الداخل أو الخارج ومكتسبات اجتماعية حفظت الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي طوال أربعة عقود مضت، داعياً إلى إعادة النظر بسياسة التحرير الاقتصادي المنتهجة في إطار مجموعة من الشروط والقيود.

■■

الحكومة.. والشركات الإنتاجية الصناعية

◄ نزار عادلة

كل الشركات الصناعية الإنتاجية تعاني من نقص في عدد العمال، وخاصةً على الخطوط الإنتاجية، وقد وجهت إحدى هذه الشركات عشرات المذكرات إلى وزارة الصناعة تطلب فيها السماح بتعيين عمال إنتاج، حتى سمحت الوزارة مؤخراً بذلك، ولكن بعد أن وضعت شرطاً أن يكون المعينون عمالاً مؤقتين، أي دون تثبيت، ليجد المعني بالشأن العام نفسه أمام مفارقة كبيرة، فهو يطالب القطاع الخاص بالالتزام بقانون العمل، ويطالب الحكومة بأن تتخذ إجراءات معينة لإجبار أرباب العمل على تطبيق هذا القانون، بينما الحكومة نفسها تخرق القانون وتتهرب من تطبيقه بالرغم من أنها هي التي أصدرته.

أثيرت منذ أكثر من عشر سنوات قضية العمال المؤقتين، ولا تزال تثار في كافة المؤتمرات النقابية، عمالٌ لم يشملهم المرسوم /٨/ لعام ٢٠٠١، ووجهت النقابات آنذاك مذكرات عديدة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية وإلى رئاسة الوزراء، أملاً بدراسة مقترَح تشكيل لجنة لبحث وإمكانية وضع مشروع قانون مماثل للمرسوم /٨/ ومعالجة الحالات القائمة، هذا منذ العام ٢٠٠٤، وكان عدد العمال الذين لم يشملهم القانون ١٦٠ ألف عامل، نحن الآن في العام ٢٠١١ ازداد عدد العمال المؤقتين والدولة تسمح بالتعيين في بعض المواقع الإنتاجية، ولكن بصفة مؤقتين.

مقترحات اتحاد العمال في العام ٢٠٠٤ لم تجد التجاوب والاهتمام، وفضلت الجهات الوصائية الصمت وسيلة للرد على مطالب العمال، وقام بعد ذلك اتحاد العمال بإعداد قائمة بعدد العمال وحسب المنشآت والمحافظات للعاملين المؤقتين، وأعد أيضاً مشروع مرسوم مماثل للمرسوم /٨/، كما أعد مذكرة لرئيس الجمهورية أملاً بصدور التوجيهات لتسوية أوضاع العمال المؤقتين، مبيناً أنه لا نفقة مالية منظورة جراء تثبيتهم وتأمين الاستقرار لهم.

ولم تجد كل المطالب الصدى!!

في عام ٢٠٠٨، وفي مجلس الاتحاد العام للعمال، اتُخذ موقف من قبل القيادات النقابية بعدم دعوةَ الحكومة لحضور المجلس، عُقد المجلس فعلاً دون حضور الحكومة، ولأول مرّة في موقف احتجاجي، وطرحت في المجلس مطالب عمالية عديدة يجري تجاهلها من قبل الحكومة، بل وفوق ذلك هناك حقوق مكتسبة للعمال عبر أربعين عاماً يجري الانقضاض عليها.

الدعاوى العمالية والأحكام القضائية، خاصة تلك الدعاوى المكتسبة للدرجة القطعية، وطالبت النقابات بتنفيذها، (دعاوى طبيعة العمل، العمال المؤقتون، الوجبة الغذائية، الحوافز، العمال الموسمين، علاوات الترفيع للعمال المؤقتين المعاد تعيينهم، فائض العمالة، نقص العمالة، الأنظمة الداخلية لجهات القطاع المشترك والخاص، قانون إصلاح القطاع العام وأسباب عدم صدوره، قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته، اقتصاد السوق وانعكاساته ونتائجه على العمال وذوي الدخول المحدودة وعلى الاقتصاد الوطني، سياسة الدعم وأهدافها الاجتماعية وإجهاضها.. وترى القيادات النقابية أن الحكومة أخذت بالاندماج في الاقتصاد العالمي بحجة إخفاق التنمية التي قادتها الدولة، والخسائر التي يحققها القطاع العام.

جملة هذه العناوين أثيرت خلال المؤتمرات النقابية العمالية، والتي تواصل عقد مؤتمراتها، والمتابع لهذه المؤتمرات يجد أن القضايا المثارة الآن قد أثيرت قبل ١٠ سنوات في المؤتمرات النقابية، وفي مذكرات رُفعت إلى الجهات الوصائية. الواضح أن الحَكومة تلجأ إلى التهرب والتحايل على القيادة النقابية وعلى العمال أنفسهم، مع أنهم «عمالنا نحن»!! ألا يستدعي هذا الواقع إعادة النظر في طبيعة العمل النقابي؟!!

■■

بعض الظن «حلم»

سجل التاريخ الحديث تعهداً ألزمت وزارة الاقتصاد نفسها به عشية إضافة رسم ٤ ليرات إلى سعر ليتر البنزين، أما التعهد فكان جوهره حماية المواطنين من آثار ذلك على رفاهيتهم «الضرورية» حين الاضطرار لركوب «التاكسي»!. ولكن، رغم التعهد الصريح والواضح يبدو أن الركاب دخلوا المصيدة الجديدة رغماً عن أنوفهم، إذ ظنّ الذين لا يملكون مركبات تعمل على البنزين أنهم سيبقون خارج دائرة المرسوم الجديد طالما أن أقدامهم تسير بقوة السعرات الحرارية، ولكن بعض الظن «حلم»، فما أن صدر المرسوم حتى وجد بعض سائقي التكاسي عذراً «تسويلياً» لزيادة هامش القنص ضعفاً أو ضعفين، هكذا دون رادع من حماة المستهلك أو وازع من رجال المرور، وطبعاً دون غطاء من وزارة الاقتصاد يمنع عنهم رصاص الشتائم التي يطلقها السائقون حين الاعتراض!.

لقد عمل سائقو سيارات الأجرة منذ ظهروا في دمشق (تحديداً) لتحويل موضوع الزيادة على العداد إلى «عرف اجتماعي» يساندهم في التغلب على القوانين النافذة، ودليل ذلك أن ضخامة الحملات الإعلانية الهادفة لحماية المستهلك خلال السنوات الماضية، لم تساعد في لجم هذه الظاهرة التي أصبحت أقوى من القانون نفسه.. فكيف سيتمكن العاجزون عن لجمها بالأمس من الإيفاء بوعود منع تفاقمها اليوم؟.

اليوم، وبعد اعتياد الناس على الرضوخ لـ«قبضايات» السيارات الصفراء، يبدو تعهد الاقتصاد بحماية الركاب عاجزاً عن إلزام هؤلاء بأخذ ما يسجله العداد فقط، أما إذا كان المعنيون في وزارة الاقتصاد يخططون لتحقيق هذا فعلاً، فالأجدى أن يخرج أحد إليهم ويخبرهم بأن هذا التعهد «بعيد عن شواربهم»، لأن منظومة العقل «التاكسوية» تعمل وفق عقيدة «أنا أولاً.. وأنا أخيراً»، ضاربةً عرض الحائط بكل الآخرين- الأخيار منهم والأشرار- ورغباتهم وتعهداتهم!.

■■

مؤشرات الواقع: «استعدوا للأسوأ»!

◄ وسيم الدهان

ودعّ السوريون آخر أعوام الخطة الخمسية العاشرة بفارغ الصبر وبكثير من القلق، فحال العام الماضي لم تكن أفضل من حال سابقه، ولكن سرعان ما أدركوا وجود مؤشرات كثيرة تدل على أن حال العام الجاري لن تكون أفضل، خاصةً وأن الحكومة تابعت تجاهلها لملف دعم المحروقات ورمت بآمال المواطنين عرض الحائط حتى اللحظة!.

وإذا كان «أجمل» ما حمله ٢٠١١ هو انقضاء زمن الخطة العاشرة التي أرهقت الناس وفاقمت مشكلاتهم، فإن أسوأ ما حمله لم يكن انقضاء زمن الدعم إلى غير رجعة فحسب، بل دلائل كثيرة على أن المستقبل سيشهد ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات جديدة بعد أن عاشت مرحلة شبه استقرار «مزيفة/رقمية» خلال السنوات الخمس الماضية، وهذا الإنذار حقيقي طالما أن المشهد الاقتصادي الجاري رسمه للوصول إلى معدل قدرته الحكومة متفائلةً بـ٨, ٥٪ لا يبشر بالقضاء على المشكلات التي خلفتها الخمسية العاشرة فقط، فما بالك بالمشكلات المتراكمة التي لم تستطع «المغدورة» حلها؟

أضف إلى ذلك ما يرجح أن تحمله الخطة الحادية عشرة من مفاجآت غير سارة، والتي قد تقود إلى ازدياد أعداد الفقراء واستمرار جمود الأجور وتآكل البنى التحتية وغير ذلك من مصائب تدور في فلك التدهور، خاصةً وأن الخطة الحادية عشرة لم تنطلق من ظروف أفضل من تلك التي انطلقت منها الخطة العاشرة، كما أنها لم تضع أهدافاً تتجاوز بها تقصير الخطة السابقة بكل تأكيد، بدليل أن معدل النمو المستهدف فيها «أوطى» من سابقه.

تقول مؤشرات الواقع إن أبسط الأمور التي بثت الرعب في نفوس الناس في مطلع الخمسية الجديدة كان ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية والأساسية بمجرد دخول العام، وليس السكر وحيداً بطبيعة الحال، والله وحده يعلم كم ستكون انعكاسات ذلك سلبية على القدرة الشرائية المتهالكة تحت مطارق فجار التجار!.

وفي هذا السياق كان مصرف سورية المركزي قد أعلن مؤخراً أن استمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية بمختلف أنواعها في الشهور العشرة الأولى من ٢٠١٠ رفع معدل التضخم الوسطي لهذه الشهور إلى ١٢, ٤٪ بزيادة ١٪ عما كان عليه للفترة نفسها من ٢٠٠٩ (ما يعني أن معدل التضخم التراكمي بات قريباً من ٥٠٪ انطلاقاً من ٢٠٠٥ كسنة أساس)، ومن الواضح وفق هذا التطور «المتوقع» وغير المبرر للأسعار، أن تتابع مباعث القلق الأخرى التي عرفها السوريون خلال السنوات السابقة مسيرتها خلال ٢٠١١، فالأسعار لن تعرف حدوداً في ظل تحرير الأسواق المتزامن مع ضعف أجهزة الضبط وحماية المستهلك في ممارسة عملها الرقابي ضد الجشع، ولاسيما مع استمرار تجميد الأجور بحجج نقص الإيرادات وعجز الموازنات.

للأسف، إن الفشل في ضبط الأسعار خلال سنوات خمس طويلة، وهي أصغر تفاصيل «اقتصاد السوق الاجتماعي»، لا يطمئن الناس إلى أن بقية الأمور قابلة للضبط في المستقبل، ابتداءً بالإنفاق الاستثماري للحكومة وليس انتهاءً بمعدلات النمو.

وخلاصة القول هي إن عام ٢٠١١ سيكون عاماً مفصلياً آخر في تاريخ السوريين الذين سيسجلون أرقاماً لم يتخيلوا قط أن يروها تتراقص فوق الخضراوات والزيوت وأصدقائهما من السلع، فمقدمات ٢٠١١ الواقعية الملموسة حتى الآن، وما رافقها من إصرار حكومي على متابعة النهج الليبرالي سيئ الصيت ومفجر الاضطرابات الاجتماعية- السياسية (في تونس ومصر حتى الآن على الأقل)، إنما هي مقدمات تبعث على القلق، والناس مدعوون من الآن وصاعداً إلى وضع خططهم الخاصة لإدارة مشكلاتهم الاقتصادية كل على حدة، فالمشكلات ستزيد تفاقماً بكل المستويات وهذا تحذير لهم وللمتجاهلين..

شدوا الأحزمة، واستعدوا للأسوأ، لأن المزيد من المساوئ قادم لا محالة طالما استمرت الحكومة بالسير في ركب الليبرالية المستوردة رغم تقهقرها في كل بلاد المنشأ وتحولها إلى «حقبة» يبصق كل من يذكرها!.

■■

التراث بوصفه «بعبعاً»..

◄ جهاد أسعد محمد

ثمة طريقتان لمحاولة تفريغ أي شيء من قيمته الحقيقية، سواءً أكان أساساً أو إبداعاً، أو منجزاً، أو جذراً... الطريقة الأولى، وهي طريقة باتت تقليدية جداً و«تراثية» جداً جداً، تتم بمحاربة هذا الأساس أو هذا المنجز بشكل علني والسعي لنسفه كلياً بجميع الوسائل المتاحة من استئصال أو بتر أو تطويق أو تهميش أو تسخيف أو عزل.. مع تجنيد ما يمكن تجنيده من عناصر وحجج وترويج لخلق مناخ مؤات ومعطيات متكاملة لإنجاز العملية المطلوبة بالصورة الفضلى..

أما الطريقة الثانية، فهي طريقة عصرية جداً، ومراوغة جداً جداً، ومجدية جداً جداً جداً، كونها تُجنّب أصحابها المتوارين في الظل الكثير من السجال والمحاججة والخوض في حرب سافرة مع آخرين محتملين، إضافة إلى أنها لا تحتاج إلى حشد أو دعاية أو مناصرين كثر، وتتم بادعاء حماية هذا الأساس أو الجذر أو الإبداع... والمناداة الدائمة بذلك حتى المغالاة، وفي الوقت نفسه، العمل خفية على تقويضه بهدوء وسلاسة.. وما على مَن يريد اللجوء إلى الطريقة الثانية إلاّ إيجاد بعض المتخشبين أو المحنّطين أو قصيري النظر أو ضعيفي البصيرة وجعلهم حماة وقيّمين على ما يراد دكّه، وهؤلاء بمحدودية إمكاناتهم المعرفية وقصور وعيهم، سينجزون عملية التدمير وهم يحسبون أنهم يفعلون العكس..

إن ما يحدث عربياً ومحلياً اليوم، وهو الذي ما انفك يحدث منذ عقود عدة، خير دليل على ما سبق، فتشويه مفهوم الاشتراكية عند الناس تم بأيدي من حسبوا أنفسهم يروّجون لها ويرفعون لواءها ويطبّقون قوانينها، وتشويه فكرة القومية العربية تم بأيدي من خالوا أنفسهم دعاتها وحماتها من المفكرين والباحثين والسياسيين، وتقويض حلم الوحدة تم بأيدي من حاول فرضها... وهكذا دواليك..

ولعل اللغة العربية قد أصابها من ذلك الكثير.. فمعظم من ظن نفسه مدافعاً عنها وموالياً لها وحامياً لضادها طوال العقود الأخيرة، ساهم في عزلها وخنقها وتخلّفها، وكرّس صعود اللغات الأخرى بين الناطقين بها على حسابها، وجعلها تبدو ضعيفة وقاصرة ومحدودة ومنفّرة، وحارب كل من بإمكانه حقاً تطويرها وتوسيعها من متذوقيها وعشّاقها، واتهمهم بأنهم خونة لها وخارجون عليها.. وهو يحسب أنه بذلك يفعل المطلوب لصونها من الاندثار والتشوّه.. بينما هو حقيقة ونتيجة يفعل العكس..

الآن، يضيّق بعض القائمين على مجمع اللغة العربية في سورية على نشر كتب التراث الشعبي، باعتبار مثير للاشمئزاز والضحك والألم في آن، وهو أن هذا التراث مليء بالعامية التي تسيء للفصحى، فإذا كانت الفصحى غير قادرة على التعاطي العلمي والبحثي مع هذا المنجز الشعبي العميق الذي يعكس الواقع الاجتماعي العربي في وقت كانت الفصحى فيه شبه مفصولة عن الناطقين بها لأسباب موضوعية تاريخية، فمن بإمكانه القيام بذلك؟ وهل يحسب المجمعيون أن الفصحى ضعيفة إلى الحد الذي يمكن فيه أن يُخشى عليها من العامية؟ وكيف تمكن دراسة الموروث الحضاري للناس دون الاستشهاد بأمثالهم ومواويلهم وأهازيجهم وحكاياتهم...؟ ومن سيستفيد من تراثنا الشعبي ويحفظه إن لم نقم نحن، من خلال لغتنا الفصيحة، بهذه المهمة الجليلة؟

إن اللغة العربية لا تحتاج إلى من يظن نفسه أنه يحميها.. بل تحتاج ألاّ تُعزل في مجمع أو قصر أو بلاط أو مؤسسة بعيداً عن الناطقين بها والمنتمين وجدانياً وحضارياً لها.. وإلا سيكون مصيرها كمصير من خنق ابنه وهو يحتضنه لدرجة عصره وسحقه.. وكفى وصاية على معطى حضاري لا يقبل الأوصياء، بل يقبل من يجعله واسطته في التعبير والتواصل والإبداع والبحث.. وليبحث الأوصياء عن عمل أقل ضرراً..

mjihad@kassioun.org

التراث الشعبي الشفاهي ومجمع اللغة العربية

◄ محمد خالد رمضان

كرّس التراث الشعبي بشقيه المادي واللامادي كعلم قائم بذاته منفصل عن العلوم الأخرى التي كان ممزوجاً كعلم التاريخ، والجغرافيا، وغيرهما وذلك منذ أواخر القرن التاسع عشر، وأصبح يدعى بعلم (الفولكلور)، وأفردت له الكراسي الخاصة في الجامعات، وصار يدرّس كغيره من العلوم، جرى هذا في البلدان المتقدمة معرفياً، وعلمياً، وثقافياً خاصة في أوروبا. وأصبحت له أهمية كبرى لما يحمله من المعارف، والاستنتاجات، والشواهد على قضايا غامضة. وأخذ علم التاريخ يعتمد عليه، ويعتبره في الدرجة الثالثة من مصادره، ومراجعه. إذ يعتمد هذا العلم في تحقيق نتائجه والبرهنة عليها على ثلاث قضايا هي:

١ ـ الشواهد الأساسية كالآثار.

٢ ـ الكتابات ـ المخطوطات

٣ ـ الآثار الباقية في التراث الشعبي الشفاهي أي الكلمات ومن هذه الناحية نتبين أهميته، ومدى الخسارة بضياعه.

لقد شعرت بعض الشعوب الأوروبية والحكومات بذلك ميكراً، وأدركت أنها إذا لم تقم بجمع تراثها فإنه سيضيع الكثير من القضايا المعرفية، خاصة ألمانيا فإنها أخذت تجمع تراثها الشفاهي، وانتهت من ذلك منذ ما يقارب الثلاثمائة عام وأكثر، وتبعتها الشعوب الأوروبية الأخرى. أما في بلداننا العربية فلم تقم بالبداية بذلك إلا في ثلاثينيات القرن العشرين. وسبقت مصر معظم البلدان العربية. أما عندنا وللأسف فلم نبدأ بالجمع للتراث وبحثه إلا مؤخراً، أي منذ عشرين سنة لا أكثر، وذلك بضغوط من اليونسكو وغيرها. لأنه كان ينظر إلى التراث الشعبي نظرة دونية، أو لا يعار أي اهتمام به، أو أنه أقل قيمة من غيره من الدراسات والعلوم، وكل هذه النظرات علمياً هي نظرات متخلفة وجاهلة، وغير واعية ولا تنم عن أية معرفة، وبالتالي فيها عدم شعور بالمسؤولية، ولولا بعض شيوخ هذه الدراسات المغامرين الذين يجب أن تقام لهم التماثيل الذين لاقوا العناء والتعب أمثال الأستاذ منير كيال وغيره.. لم نكن لنجد شيئاً ولضاع الكثير من تراثنا.

وعندما بدأ القليل من العناية يظهر من جانب بعض المسؤولين بالتراث وأهله، وذلك بعد أن ضاع الكثير الذي لن نستدركه، أخذ المتخلفون الجدد والمحافظون بوضع العصي في طريق التقدم بهذا المجال، وأخذوا يعملون جاهدين لوقف هذا الزخم من العمل بالجمع والبحث، واستطاعوا إصدار قرار ينص على أنه لا يطبع أي كتاب في التراث الشعبي إلا بعد أن يمر على المجمع، ويوافق عليه، وبهذا أعادوا عشرات الكتب إلى أصحابها عن طريق الهيئة العامة للكتاب، رغم أن أصحابها أمضوا السنين في تأليفها، وجمع هذا التراث وبحثه، واستصدار النتائج القيمة منه.

وعمم هذا القرار على وزارة الإعلام، واتحاد الكتاب، وكل الجهات المعنية بالطباعة بحيث أن الكاتب لن يستطيع طبع كتابه حتى على نفقته.

وحجتهم هي: أن التراث الشعبي سيقوم بنشر اللهجة العامية، والمساعدة على تفشيها، وقبل بحث تفشي العامية نبين أن كل تراثنا الشعبي لم ينقل إلينا إلا شفاهاً، أو باللهجة العامية في كل جوانبه، في الحكاية، والأغنية، والسيرة، والمثل الشعبي، والهنهونة، والزغرودة وغيرها من جزئياته، ونحن علمياً لا نستطيع تفصيح ذلك لأنه سيضر بهذا العمل ويفقدنا الكثير من المعلومات، والمكتشفات والفوائد التي ستجنى من تركه مثلما نقل إلينا، ويعتبر تفصيحه أو التعديل فيه خيانة علمية لأنه ظل يعيش معنا هكذا آلاف السنين، ونقول إن ذلك موجود في عدة مراجع منها: كتاب علم الفولكلور للعالم الكسندر هاجركي كراب(١). ويبدو أن هؤلاء الناس غير مطلعين على هذا الكتاب أو غيره من علوم الفولكلور.

أما عن قضية تفشي العامية في بلادنا فنقول: نحن نتكلم ونتحدث في بيوتنا بالعامية مع زوجاتنا وأولادنا، وكذلك غيرنا، بما فيه المجمعيون الذين لا يتكلمون الفصحى في بيوتهم، ولا في عملهم، وفي السوق نجد البقال واللحام والتاجر وبائع الخضار، وكل العاملين في الأسواق لا يتكلمون إلا اللهجة العامية. كذلك العاملون في الدولة وغيرهم. وفي المدارس ومعاهد التعليم، والجامعات ماذا يتكلمون؟ والطامة الكبرى هي الرائي والحاكي فكل من يتكلم فيهما ينقل ثقافة اللهجة العامية. وبعد هذا القول نسأل: من يقوم بالمساعدة على تفشي العامية هل كتب التراث الشعبي؟ هل هم الباحثون في هذا التراث؟ هل جامعو هذا التراث؟ وهل يمكن بعد الحديث عن كل من يقوم بالمساعدة على تفشي العامية اتهام الباحثين، علماً أن التراث الشعبي هو علم لا علاقة له بذلك مطلقاً وأبداً. هو علم كما بينا يبحث في المعرفة، معرفة علاقات الناس بعضهم ببعض، علم يساعد الفصحى بالبحث عن بعض الكلمات التي قد تكون ضائعة، أو على معرفة مصير بعضها الآخر، علم يفتش عن العلم يفشي العلم وليس العامية.

متخلفون جدد أم أن وراء الأكمة ماوراءها؟ لأن علم التراث الشعبي يستنتج ويكشف المخبوء من وسائل الجهل التي تسود المجتمع، والمخبوء تاريخياً من علاقات لا إنسانية تشكل حجر عثرة ضد تقدم المجتمع، علم يميط اللثام على كذبات تاريخية كثيرة، ويقدم للناس الحقائق ظاهرة غير خفية.

علم (الفولكلور) وبالمناسبة أضحت هذه الكلمة كلمة عالمية، علم مثل علمي اللغة والفيزياء.

إذن هل نستطيع أن نسأل أن هذا القرار المتخذ بأن تمر كل كتب التراث الشعبي على مجمع اللغة العربية هل هو قرار قصدي؟ هل من وافق عليه يهمه وقف البحث في التراث وإيقاف جمعه؟ هل يتضرر بعض الناس من ذلك؟

إن هذا القرار إن لم يرفع، ويبطل العمل به هو تدمير للتراث الشعبي، وإحباط للعاملين به من الجامعين والباحثين، ووضع القيود في أيديهم وأرجلهم، بل وفي أعناقهم لمنعهم من رؤية أي شيء. هل هكذا يراد لهذا العلم أن يموت؟ وأن يموت تراث شعبنا الغني الذي يندر وجود مثله لدى الشعوب الأخرى؟ تراث يعود إلى عشرة آلاف سنة قبل الميلاد يراد له الموت؟ يراد دفنه والتعتيم عليه.

إن التقدم الجاري في مجالات الصناعة والزراعة لن يهمنا مطلقاً وإن الأعمار لن تتوقف، بل إن التقدم جار، وهو أحد الأسباب الرئيسية لموت كثير من جُزئيات تراثية خاصة الحكايات الشعبية، والأغاني، وأغاني العمل إجمالاً، وأغاني المواسم، وكذلك فإن مجمل التراث الشعبي هو في ذاكرات كبار السن الذين لن يمهلهم القدر ليعطونا ما عندهم، لذا فإننا نرى أن استمرار العمل بهذا القرار الظالم والجائر هو المسمار الأخير في نفس التراث الشعبي في بلادنا.

هامش:

علم الفولكلور: تأليف الكسندر هاجركي كراب . ترجمة رشدي صالح

■■

لغة القلم.. ولغة القيم

في خريف عام (١٩٦٦) حين حطت الطائرة على أرض (أوهير) في (شيكاغو) حملت طفلي وبت أبحث عن زوجي بين المستقبلين، فأشار بيده من بعيد يطمئنني لوجوده. وهناك استقبلني ورحب بي بعد انتظار طويل، وقال وهو يحمل الصغير بحرص: (تعا يا بابا).. تبسمت وقد حضرني أحد مقاطع (أغنية اللالا) الذي يعبر عن هذا الموقف، وكأنه صيغ له دون سواه والذي يقول:

يا ميت هلا باللي جاي
وحامل طفل عحضينو
لمن ضحك وتبسم
عينين الغزيل عينو

ذكرى دفعتني إلى الوراء، وجعلتني بعد تلك اللحظة أستعيد الكثير من الأغاني الريفية الساحلية القديمة التي كانت لروعتها ورقة وسمو معانيها، تعبر عن حال الإنسان، وترسم على أفق حياته المقبل مروجاً من أحلام، وبحوراً من مشاعر، وحدائق زاهية من أحاسيس، تزقزق عصافيرها، وتتمايل أغصانها، وتصفق أمواجها على وقع أغنية الدلعونا، والليا، واللالا، والهويدلك، والزلف والعتابا، والميجنا، والمواويل، والزغاريد وهنهونات الأطفال.

وتتغير المشاعر لتساير أوجاع القلوب من أغاني المناحة، والسفر، والظلم، والجائحات، والأمراض والمعاناة من الإقطاع والاستعمار، ولكن من الغريب والمفيد في آن معاً أن ذكرى تلك الأطوار التي مر بها الإنسان لم تزل بزوال أزمنتها، بل حفظتها الشفاه غناء، وتناقلتها من جيل إلى جيل، كأنها أمانة ثقافية معرفية لم يشأ الزمان أن يبعثرها، لما بها من الصور القيمة، والذكريات التي تستحضر ماضي الناس بكل ما طواه ومر به.

تستحضر أزمنة الحكايات التي لا تحصى، والأساطير الملونة (المغرقة) في القدم، والحزازير، والأحاجي التي تخاطب العقل، وتختبر الذكاء والإدراك والتمييز.. تستحضر آلاف وآلاف الأمثال التي صدرت عن العقلاء والحكماء من أهل العلم، أو من أهل الخبرة ممن أوجزوا حدثاً كبيراً بعدة كلمات أو بكلمتين. بعضها باللغة الفصحى، وبعضها بالعامية.

هذا بالإضافة إلى عشرات الأغاني المغرقة في القدم بألحانها العذبة، التي استطاعت أن تساير الزمان، وتعبر القرون لتحمل رقة وأحاسيس من صاغوها، معبرة عن ذوقهم الرفيع في مزج اللغة الجميلة مع اللحن.

تراث امتد من زمن أوغاريت الخالدة حتى ستينيات القرن الماضي. فكان أن قمنا بجمعه من مئات السنين ومن مناطق لا تحصى في ثلاثة كتب هي:

الزمن السعيد ـ كنوز منسية ـ البحر الثالث.

وكان يحدونا أمل أن يغدو ما جمعناه بجهد لا يوصف مرجعاً للدارسين والمهتمين، ممن أداروا ظهورهم لتراثنا الجميل الذي يعبر عن ماضينا، واتجهوا نحو تراث الغرب، ولم يبق ما يربطهم بالماضي وصوره سوى ما كتبناه بمداد تعبنا، ولم يكن هذا الجهد طمعاً في ثروة تنتظرنا، ولا مرتبة ترفعنا، ولا ثناء يشجعنا، بل كان مجرد مهمة ربانية خفية، وإيماناً منا بأن هذا التراث يمثل التاريخ الصادق للناس في المنطقة، ويعبر عن سبل حياة الأفراد دون رتوش، ويمثل نمط تفكيرهم، ويصف جميع ممارساتهم الحياتية التي ورثوها عن أجدادهم من لحظة المولد حتى الممات، وما نتج عن تلك المسيرة من ثقافة شفهية شملت الأمور الزراعية، المناخ، الحياة الصحية والعاطفية والسياسية والاجتماعية وما جدّ على حياة الأفراد من أمور منها ما اندثر وغاب مع الزمن، ومنها ما بقي وساد وظل راسخاً في الأذهان.

هذا الإرث كان سفراً استوعب وصف الحروب، المجاعات، النكسات، الأمراض، وتبدل الملوك، وسيادة السلاطين بوساطة اللهجة العامية التي كانت عبارة عن خزائن حفظت المعارف والمعلومات التي التقطنا خيوطها من هنا وهناك بحرص، لنعيد بذلك إحياء التراث الشعبي مفكرة الزمان الغابر. ومعظم هذا كان بواسطة الأغاني العامية. فالريفي سجل كل ما مر في حياته غناء، والأغاني في روعتها وما انطوت عليه من أحداث وأوصاف وصور الزمن المنصرم تداني في قيمة معانيها ما يتركه فحول الشعراء ممن كانوا يقفون بباب الملوك والسلاطين يمتدحونهم فتذر الدراهم عليهم بسخاء من خزينة الفقراء.. ونحن كجامعي تراث لا بد لنا في تغيير الحكاية الموروثة بلغتها، والأغنية بمفرداتها، والأمثال بصيغتها. ومع كل ما مثلته وقدمته العامية نشعر أنها لا ترقى إلى درجة الفصحى، ولن تضاهيها، ولذا ترى كلماتها محجوزة بين قوسين كأنها مكبلة اليدين لا قدرة لها على الانطلاق، أو اختراق حدودها كي تطغى على حدود الفصحى التي سيحفظها الدهر سليمة معافاة من كل الغزاة مادامت هي لغة الوحي والقرآن الباقي مدى الدهر. ولسنا بحاجة لأن نصوّت لها كي تنال الصدارة دائماً. لأنها الأولى بها والأجدر.

أنهي الكلام بأننا لا نستطيع أن نلقي باللهجة العامية في لجة البحر كي تظل الفصحى سيدة الميدان، لأنهما شقيقتان، متلازمتان. اعتادت واحدتهما أن تسير إلى جانب الأخرى، دون أن تطغى العامية بضعفها على الفصحى بقوتها وعلو مرتبتها. ونعود لنشكر إخوتنا أعلام اللغة في مجمع اللغة العربية لشدة حرصهم وعنايتهم بلغتنا الفصحى، راجين منهم تفهم مهمتنا الصعبة كتراثيين، همنا ألا يضيع ما تركه أجدادنا من ثقافة لا يمكن إنكارها، ومن الظلم والخطأ السعي إلى دفنها وهي في عداد الأحياء، وهم أدرى وأعلم بجهود البحث والتنقيب عن كل معلومة تعزز لغتنا، وتثبت غناها وروعتها ولا تمسها بأذى.

■ فريال سليمة الشويكي
باحثة في التراث الشعبي

الغلاء والفقر والبطالة في اتساع متسارع..

الشــعب السوري يريد.. إلغاء «رفع الدعم»!

◄ يوسف البني

ارتفعت أسعار السلع والمواد الاستهلاكية والتموينية في سورية خلال السنوات الأخيرة بشكل جائر، مقارنة بمعدل تطور الأجور البطيء جداً، بما لا يجاري ضرورات استمرار قدرة المواطنين على الحصول على قوت يومهم، وانعكست آثار التضخم على واقع الحياة المعيشية اليومية للشرائح الاجتماعية الواسعة، كما انعكست السياسات الاقتصادية تراجعاً خطيراً في هذا الواقع بسبب عدم دقة الأرقام الرسمية للنمو والفقر والبطالة، وعدم إيجاد برامج تنموية تخدم وتحقق الأهداف المعلنة للخطط الخمسية التي تقرها الحكومة.

من نظرة شاملة عن الأوضاع المعيشية للغالبية العظمى من المواطنين السوريين، نرى أن ارتفاعات الأسعار المتكررة والفاحشة التي طالت بالدرجة الأولى المواد الغذائية والاستهلاكية التي تتعلق بسلة الإنفاق اليومي للمواطن، قد أدت إلى تلاشي القدرة الشرائية للأجور والرواتب، وتعمقت درجات الفقر وازدادت شرائحه ومساحاته، حتى بات السواد الأعظم من الشعب السوري غير قادرين على الحصول على حاجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية.

إن الذي أوصل المواطن السوري إلى هذه الحال هي السياسات الاقتصادية الليبرالية الهدامة التي تعمل على تطبيق معادلة تحطيم الأجور وتحرير الأسعار، ولا تتورع من الدعوة إلى سحب دور الدولة الرعائي لمواطنها، وتركه عرضة لجشع وطمع التجار وتحكمهم بالأسواق، الأمر الذي أدى حتى الآن إلى نتائج كارثية دفعت ضريبتها الشرائح الواسعة من المواطنين، ليس ذوي الدخل المحدود فقط، بل الفلاحين والحرفيين أيضاً.. وغيرهم.

المظاهر الأساسية لتراجع مستوى المعيشة

حسب ما تشير الأرقام وانعكاساتها على أرض الواقع نجد أنه ليس هناك معدلات نمو إيجابية للوضع المعيشي، بل على العكس أخذ الوضع المعيشي للمواطن السوري يتفاقم باطِّراد مع مرور الزمن، بسبب تراجع الرعاية الاجتماعية للدولة تجاه مواطنيها، وتجلت في مظاهر خطيرة، مثل ارتفاع معدلات التضخم الذي أدى بدوره إلى ارتفاع تكاليف المعيشة اليومية وتدهورها لغالبية المواطنين، وتوسع دائرة الفساد على المستوى الاجتماعي العام، وخضوع المواطنين لتقلبات الأسعار التي يتحكم بها حفنة من التجار طمعاً وجشعاً واحتكاراً، بعيداً عن رقابة الدولة وتدخلها للحد من ذلك، فانخفضت القدرة الشرائية للمواطن نتيجة تراجع القيمة الفعلية للأجور مقارنة بارتفاعات الأسعار المتواصلة، وكان من الأسباب الرئيسية لازدياد الفجوة بين الأجور والأسعار، ارتفاع أسعار المشتقات النفطية ورفع الدعم عنها، كما عن سواها بالتدريج، الأمر الذي أدى تلقائياً إلى رفع أسعار معظم المواد الاستهلاكية والتموينية والغذائية الضرورية لاستمرار حياة الإنسان.

المعاناة على أرض الواقع

مرة أخرى وكما دأبت دائماً، قامت «قاسيون» برصد بعض النماذج من حياة المواطن السوري اليومية، وتساءلت مع البعض حول حقيقتها وكيفيتها، وفي ظل التوترات العامة في الفضاء المحيط بنا، أحجم الكثيرون عن التصريح بحقيقة ما يشعرون وما يعانون، وتردد البعض بإعطاء بعض العبارات التي تدل على غصة لم يبح بها أصحابها إلا بشكل خجول، وقلائل هم الذين شكوا لنا ما يعانون ضمن التصريحات المقتضبة التالية:

● **الأستاذ أسامة ح.** قال: «إن زيادات الأسعار المتتالية في السوق الداخلية وتراجع القدرة الشرائية الحقيقية أدت إلى تآكل القيمة الحقيقية والفعلية للرواتب والأجور، الأمر الذي أدى بدوره إلى مجموعة من الاختلالات والتشوهات في حياتنا المعيشية اليومية. وأصبحنا نفتقد إلى حياة العزة والكرامة التي عاشها آباؤنا وأجدادنا رغم القلة والبساطة والتعب. ومن أجل إعادة الحياة الكريمة للمواطن يجب تراجع الحكومة عن قرار رفع الدعم، ويجب استعادة الدولة لدورها الاجتماعي والرعائي في خططها الاقتصادية».

● **أبو محمود** الذي ينتظر في الساحة العامة مع معول ورفش في يده، ضمن حشد صغير من العمال الذين ينتظرون فرصة قدوم أحد أصحاب ورش البناء، أو مَن يحتاج إلى عمال لتحميل أو تفريغ بضائع أو حمولات السيارات الشاحنة، كان مزارعاً ضاقت عليه ظروف العمل، وارتفعت تكاليف الزراعة، ولم يعد يحصد منها سوى الخسارة والحسرة، وضنك العيش، فقال: «غدر الناس المسؤولين عن هذا البلد يتجلى في غدر الأيام التي انقلبت علينا وشردتنا من أراضينا، وأصبح حتى العيش في الحد الأدنى من مستوى المعيشة يتطلب صبراً وجهداً ورضىً بما يُقسَم لنا من رزق، وأصبح أولادي يلتحفون الحزن والحاجة خلف الأبواب المغلقة، والجدران المطبقة على معدات خاوية، ولباس لم نغيره منذ سنوات طويلة، وهذا ليس عَاراً ولا يُنقص من عزيمتنا وهمتنا، لأن قناعتنا راسخة بأن الأيام لابد أن تدور عائدة علينا بالخير والفرج».

● **السيدة أم هيثم** فقدت زوجها ومعيل أسرتها المكونة من ثلاثة أطفال، صبي في الصف العاشر، وآخر في الصف الثامن، وبنت في الصف الخامس، قالت: «اضطُررت إلى تحمل تكاليف الحياة وحدي بعد وفاة زَوجي، ولجأت إلى مهنة الخياطة في سبيل الحصول على مردود لقوتنا ولباسنا أنا والأولاد، ولكن الراتب في المشاغل قليل والدوام طويل، وظروف العمل غير مضمونة، فتركته، وحاولت الحصول على مبلغ لشراء ماكينة خياطة منزلية، ولكن ثمنها ليس بالأمر السهل، وجعنا، وكثرت الفواتير المكسورة علينا، فاضطررت لإخراج الولد الأكبر من المدرسة ليعمل عند ورشة تصليح سيارات، ولكن أسعار المواد غالية والمعيشة صعبة لم يستطع راتب الولد أن يكفينا، فأخرجت الولد الثاني ليساعد أخاه في العمل. نحن لا نريد مساعدة من أحد، عندي رجلان أعتمد عليهما، ولكن يجب على الحكومة أن تخفف عنا نار الأسعار ولو قليلاً، ويجب أن ترخِّص المازوت إلى ما كان عليه في السابق، فهذا هو الهمُّ الأكبر الذي يكسر الظهر».

● **الموظف حسان ش.** العاملِ في شركة من شركات القطاع العام، نموذجٌ لذوي الدخل المحدود الذين يسكنون في بيوت مستأجرة، الأمر الذي يزيد نزيف الراتب إلى أمور فوق الاحتمال، ولكنها إلزامية، مع أنها تقتص مبلغاً كبيراً خارج مخصصات المعيشة اليومية من مواد استهلاكية وتموينية. شكا لنا حسان صعوبة الحياة حتى براتبين، فقال: «زوجتي موظفة وعندي ثلاثة أولاد في المدرسة، وراتبي بعد حسم الأقساط المصرفية والجمعيات لا يتجاوز العشرة آلاف ليرة سورية، ونحاول التخفيف من المصروف بشراء الحصة الأكبر من الطعام والشراب من المؤسسة التي تبعد عنا شوطاً طويلاً، ومع ذلك نقصدها لأنها تبيع بسعر الجملة، مجموع راتبي وراتب زوجتي مع هذا الغلاء في الأسعار لا يكفينا نصف الشهر، وفي الشتاء لا يكفينا عشرة أيام، لأننا نخصص جزءاً منه للمازوت الذي ثمنه يكسر الظهر أيضاً، ونضطر كثيراً لتأجيل دفع الفواتير المنزلية من ماء وكهرباء وهاتف، التي يتزامن صدورها مع المواسم السنوية المعتادة كافتتاح المدارس والأعياد وأيام الشتاء الباردة، لما يرافقها من مصاريف إضافية لا نقدر على الوفاء بها، ما يوقعنا تحت براثن الدَّين الذي لن نخلص منه على مَر الشهور، فكل شهر نحاول وفاء دين لنقع تحت دين أكبر وأظلم».

● **الأستاذ صالح س.** قال: «يبدو أن المسؤولين في هذا البلد لا يعيشون ولا يحسون بالوضع الاقتصادي السيئ الذي يعيشه أغلب المواطنين، فالأسعار نار، وكثير من المواطنين هائمون في الشوارع بلا عمل، والذي له عمل لا يكفيه الراتب عشرة أيام من الشهر، والناس تعيش في دوامة القلق والتوتر، يجب على الحكومة القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية من أجل الحفاظ على السلم الأهلي والوحدة الوطنية الداخلية وتحصين البلاد واستقرارها، يجب تأمين جميع متطلبات الحياة بما يتناسب مع قدرة المواطن الشرائية ليعيش بكرامة، يجب اتخاذ إجراءات جادة لمكافحة الفساد، ويجب دعم الفلاح والقطاع الزراعي عموماً، لاستعادة ضمان الأمن الغذائي طويل الأمد، ويجب تحسين مستوى المعيشة في الأرياف، وإيجاد مشاريع تنموية لها، لإيجاد حل لمشكلة الهجرة الداخلية في البلاد، بإيجاد برامج اقتصادية مستدامة لإنعاش وتنمية الريف السوري في كافة المحافظات».

● **الأستاذ غسان ط.** قال: «إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتموينية والاستهلاكية، وخاصة تحرير سعر المازوت ورفع الدعم عنه، وتدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي في سورية عموماً، كل ذلك جعل حياة المواطن وتأمين لقمة عيشه صعبة للغاية، وإن تصاعد العجز في الميزانية، وشح المياه، وتقليص الإنتاج النفطي، وقصور مخصصات الإنفاق الاستثماري، وارتفاع معدلات البطالة، أدت إلى تراجع المجتمع السوري، والحياة المعيشية اليومية للمواطن لأدنى المستويات، نريد وطناً حراً كريماً، ينتفي من حياته الحرمان والجوع والفقر والبطالة والفساد والتسلط والمحسوبية، نريد أن تكون سورية لكل أبنائها، ينعمون بخيراتها بالعدل والمساواة».

هل من آذان صاغية؟

شكوى المواطن السوري من صعوبة الحياة المعيشية اليومية تصدر عنه بذل وانكسار، وقد طال الزمن والمواطنون يشكون من ارتفاع أسعار المواد التموينية والاستهلاكية والمازوت، ويطالبون بضبطها وتحديدها بما يتناسب مع القدرة الشرائية للشرائح الواسعة من مجتمعنا السوري الفقير والمُعدَم، ولم تستجب الحكومة للكثير من الشكاوى والتأوهات والغصات التي نقلتها معظم وسائل الإعلام والمنظمات الشعبية الممثِّلة لمطالب الجماهير، مثل اتحاد نقابات العمال، ومرة أخرى نتساءل: ما معنى أن لا تستجيب الحكومة لمطالب السواد الأعظم من المواطنين السوريين واتحاد نقابات العمال والكثير من وسائل الإعلام؟! هل يعني أننا أمام حكومة لا مبالية، ولن تصدر عنها قرار للتخفيف من معاناة فقراء سورية؟! فلو كانت الحكومة مهتمة حقاً بالشق الاجتماعي من سياساتها الاقتصادية لعملت على حل المشاكل المعيشية بإصلاح الخلل المزمن في دخل الأسرة السورية الذي لا يكفي لمتطلبات الحياة المعيشية اليومية الضرورية للأسرة، ولما كان هذا الاغتراب بين المواطن وحكومته، فهل هذا هو المقصود؟! هل إتباع هذه السياسات هدفه اغتراب المواطن عن وطنه ودفعه للهجرة خارج سورية؟! أم أن هناك مسؤولين في مفاصل هامة من وطننا الحبيب سورية، يسعون إلى خلق شرخ كبير بين الشعب وقيادته السياسية؟! بينما في هذه المرحلة الحرجة نحن أشد ما نكون احتياجاً لتمتين الوحدة الوطنية الداخلية واحترام كرامة المواطن، ودعمه وتعزيز إحساسه بالانتماء والفخر.

■■

إجراءات إسعافية لتحسين الوضع المعيشي

إن من حق المواطن أن يشارك حكومته في صناعة القرار وصياغة البرامج التنموية، التي يمكن أن تؤدي إلى حل جزئي، ولكن هام، لمسالة الوضع المعيشي المتفاقم، وإذا كانت الحكومة مهتمة حقاً بتحسين الوضع المعيشي للمواطن السوري، بهدف تعزيز وتمتين أواصر الوحدة الوطنية الداخلية، وصولاً إلى إحساس المواطن بالعزة والكرامة والانتماء، يجب أن تخطو الحكومة بهذا الاتجاه خطوات هامة وجبارة، وهي ممكنة التنفيذ، إذا توفرت النية الصادقة لذلك:

١. يجب استعادة دور الدولة الرعائي الداعم لمواطنيها، كرعاية الأم لأبنائها، وتوفير مستلزمات أمنهم وراحتهم، وقبل كل شيء إلغاء قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية، وخاصة المازوت، وإعادة النظر ودراسة سعره، وتخفيضه بما يتناسب مع الدخل المحدود للأسرة السورية.

٢. ضبط أسعار وتوفير المواد الأساسية التي يمكن أن تسيطر عليها الدولة، والتي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية الاجتماعية، وهي السكر والأرز والحديد والاسمنت، وتحديد أسعارها مدعومة من الحكومة أيضاً بما يتناسب مع قدرة واحتياجات المواطن، ثم بعد ذلك سيتم بشكل تلقائي انخفاض باقي أسعار المواد التموينية والاستهلاكية، وكافة متطلبات الحياة، نظراً لارتباطها منطقياً ببعضها البعض.

٣. يجب وفاء الحكومة بوعودها بتخفيض الهوة بين الرواتب والأجور، وذلك بإقرار باقي مخطط زيادة الرواتب الموعودة، والتي تماطل الحكومة بتأجيلها منذ أكثر من سنتين، والبالغة ٣٥٪ من أساس الراتب.

٤. زيادة حصة الإنفاق الاستثماري من الميزانية العامة للدولة، وإقامة مشاريع جديدة، وإعادة إحياء شركات القطاع العام ودعمها وتحديثها، لخلق فرص عمل تساهم في التقليل من الآثار السيئة لظاهرتين من المشكلات الاجتماعية التي فاقمتها السياسات الليبرالية، الفقر والبطالة.

مطبات

السكن العمالي.. الهواجس المشروعة

ليس السقف الذي يحمي الرؤوس الطرية أحد أشكال الترف البشري، ومنذ المغارة الأولى كان الإنسان يبحث عما يحمي هذا الرأس، وعن خصوصية لحماقاته المكشوفة وغير السرية، وبالأمس السرمدي وجدت البشرية في البيوت أمكنة خالدة تعني وجودها.

وهكذا توارث الإنسان فكرة السقف من جيل إلى آخر، وتنوعت التسميات بعد مغارته، خيمة وبيت ومنزل.. قصر وإيوان ومجلس ودار.. سلسلة من التسميات كانت تعني جميعها المكان الذي يحمي الرأس مهما كان حجمه.

وتنازعت البشرية عندما طورت الفكرة إلى الحي والقرية والمدينة ومن ثم الدولة، ومعها صار الملاك والمستأجرون و(المرابع) نماذج بشرية عن امتياز المكانة، والسطوة، وسلطة الملك.. ولكن دائماً كانت الغاية واحدها البيت الذي يحمي الرأس.

وهنا.. نحن داخل هذا الصندوق البشري في مسعاه إلى بيته، وفي صعوده المشروع نحو فكرته المتوارثة، وهنا نحن نستعين على ذلك بأشيائنا، من نقطة العرق الحرة، إلى العرق الذي ينتهي بمكافأة آخر الشهر، ومنا من ينجح، وأغلبنا يلهث طوال العمر دون أن يصل إلى فكرته، ومن أجل هذا أيضاً (تشرعنت) الجماعات البشرية على شكل نقابات ومؤسسات ووزارات ودوائر، لتصير الفكرة بين أصابعها، والمطلب الفردي صار لسان المؤسسة والدائرة والوزارة، وظهرت الاستحقاقات، وبيانات الأحوال، والمسوحات، ودخل الانتهازيون قلب الفكرة وصار لهم بيوت، أما المستحقون فينتظرون دورهم في طابور ورقي.

في ٢٠٠٨/٢/٣ أصدرت رئاسة الوزراء القرار رقم ٩٢٠ القاضي بتسجيل العاملين على السكن العمالي، ومنذ ذلك التاريخ أي قبل أربع سنوات، بدأ العمال يحلمون باستحقاقهم، والعيون كلها ترنو إلى (عدرا العمالية) رغم قسوة مناخها، وبيئتها، وتقدم العاملون عبر مؤسساتهم ووزاراتهم بسلسلة طويلة من التواقيع والشروط، وحسبت النقاط، ودفع كل من رست عليه الشروط الدفعة الأولى ٧٥ ألف ليرة، وبعضهم دفع أكثر من عشرة أقساط.

المعلومات تشير إلى جاهزية ١٦٠٠ شقة سكنية، ولكن الأسئلة المهمة ما زالت بلا أجوبة يقتنع بها المكتتبون، والجهات التي لديها الجواب تتردد، وتحوم حول الفكرة كما لو أنها تسرعت في هذا القرار.

لماذا حتى الآن لم يتم تحديد سعر المتر، والتكهنات من ٨-١٢ ألف ليرة، أضف إلى ذلك الفوائد التي سيتم احتسابها، وفي الوقت نفسه تتواصل سلسلة التمديدات لسداد الدفعة الأولى آخرها إلى ٢٠١١/٢/٢٨.

ألم يكن من الأولى أن تكون الرؤية أكثر وضوحاً من البداية، ألم يكن ممكناً تحديد سعر المتر مع قرار الاكتتاب، بعض العاملين يقولون إنهم قد ينسحبون إذا كان السعر عالياً، وبعضهم قدم اعتراضات على أسماء لا تستحق.

بعض العاملين يعترض على الدور السلبي لاتحاد العمال في شأن يخصهم، أليس اتحاد العمال لسان حالهم، والمدافع الذي خولوه بالدفاع عنهم وعن مكتسباتهم، أين هو اتحاد العمال من حلم عامليه؟ أليست أربع سنوات بالوقت الطويل؟ أليس من حقهم الرؤية الواضحة؟ ألا يمثل هذا الاتحاد صوتهم القوي، أم أنه سيكتفي بتبريرات المرافق التي لم تنته، والجهود المبذولة لتسليم العاملين، والرتوش الأخيرة على المشروع، واللمسات الفنية التي ستجعل العامل ينام هانئاً على حلمه؟؟.

ببساطة.. الهواجس المشروعة للعمال يجب أن تؤخذ على محمل الجد من اتحادهم أولاً، ومن الجهات المنفذة لمشاريع السكن العمالي، لأنه ببساطة أشد.. عامل تحت سقف يملكه.. هو إعلان أمان مشروع الفكرة الأولى.

■ **عبد الرزاق دياب**

هل نشهد انطلاقة ثورة عالمية؟

شمال أفريقيا والصحوة السياسية العالمية (ج٢)

من نحو ٣٥٢ مليون عربيٍ هنالك ١٩٠ مليوناً تقلّ أعمارهم عن ٢٤ عاماً.. ثلاثة أرباعهم تقريباً عاطلون عن العمل. ولا يقدّم التعليم لهؤلاء الشباب أيّ فائدة كونه لا توجد فرصٌ للعمل في حقول تخصّصهم.

أندرو غيفن مارشال❖
ترجمة قاسيون

في تموز ٢٠١٠، أعلنت نتائج استطلاع دوليّ للرأي يتعلّق بالرأي العامّ في العالم العربي في مصر والسعودية والمغرب والأردن ولبنان والإمارات العربية المتحدة. من بين النتائج اللافتة: عبّر ٥١ بالمائة عن تفاؤلهم بسياسة واشنطن تجاه المنطقة في ربيع العام ٢٠٠٩ بعد وصول أوباما إلى الرئاسة. لكن هذا العدد انخفض إلى ١٦ بالمائة في صيف العام ٢٠١٠. في العام ٢٠٠٩، أعلن ٢٩ بالمائة أنّ إيران مزوّدة بأسلحة نووية سيكون لها تأثيرٌ إيجابي على المنطقة، وارتفع الرقم إلى ٥٧ بالمائة في العام ٢٠١٠، عاكساً اختلافاً بيّناً عن الموقف الرسمي للحكومات.

وبينما تزعم واشنطن و«إسرائيل» وزعماء دول عربية أنّ إيران تشكّل التهديد الأكبر على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، لا يوافق الشعب العربي على ذلك. أجاب الناس عن سؤال من هي الدولة التي تشكّل التهديد الأكبر على المنطقة، فقال ٨٨ بالمائة: إسرائيل، و٧٧ بالمائة قالوا الولايات المتحدة، و١٠ بالمائة قالوا إيران.

ما بعد الانتفاضة التونسية..

في القمّة الاقتصادية العربية التي انعقدت بعيد تنحية زين العابدين بن علي، الذي غاب للمرّة الأولى عن الاجتماعات، خيّمت الانتفاضة التونسية على الاجتماع. قال الأمين العامّ للجامعة العربية عمرو موسى في ملاحظاته الافتتاحية إنّ «الثورة التونسية ليست بعيدةً عنا»، وإنّ «المواطنين العرب يعيشون وضعاً لا سابق له من الغضب والإحباط»، ملاحظاً أنّ «الفقر والبطالة والركود العامّ حطّمت روح العرب». من غير الممكن فهم دلالة هذا «التهديد» على القادة العرب. فمن نحو ٣٥٢ مليون عربي، هنالك ١٩٠ مليون تقلّ أعمارهم عن ٢٤ عاماً، ثلاثة أرباعهم تقريباً عاطلون عن العمل. في أحوال كثيرة، لا يقدّم التعليم الذي تلقّاه هؤلاء الشباب أيّ فائدة لأنّه لا توجد فرصٌ للعمل في حقول تخصّصهم.

هنالك مقالةٌ في صحيفة هآرتس الإسرائيلية افترضت أنّ «إسرائيل قد تكون قاب قوسين أو أدنى من نشوب ثورة». كتب الكاتب موضحاً:

«راكمت منظمات المجتمع المدني في إسرائيل سلطةً معتبرةً عبر سنوات، ليس فقط ما يطلق عليه تسمية المنظمات اليسارية، بل كذلك منظّمات تعالج قضايا من قبيل الفقر وحقوق العمال والعنف الموجه للمرأة والأطفال، تشكّلت كلّها لملء الفجوات التي تخلّت عنها الدولة، والتي كانت سعيدةً من جانبها لمواصلة العمل بعيداً عن مشكلات تجد غيرها وقد اهتمّ بها. الإهمال كبيرٌ إلى درجة أنّ القطاع الثالث الإسرائيلي - المنظّمات غير الحكومية، منظمات التطوع والإحسان - هو الأكبر في العالم. لكنّها لا تملك إلاّ القليل من القوّة».

ضمن مفاعيل الأزمة المتفاقمة للرأسمالية ستتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وسيحلّ الفقر المطلق.. وستصبح التباينات في الثروة والامتيازات أكثر وضوحاً، مع ما يرافقها من المظالم والاستياءات.. وهو ما سيؤدّي إلى انبعاث إيديولوجيات مناهضة للإمبريالية.

في الوقت الراهن، تريد الحكومة الإسرائيلية والكنيست استعادة تلك القوّة، مع أنّها وفق الكاتب «اختارت تجاهل الأسباب التي جعلت تلك المجموعات قوية»، أي: «مصدر قوّتها الفراغ، السياسات الإجرامية التي مارستها الحكومات الإسرائيلية خلال ٤٠ عاماً، مصدر قوّتها حكومةٌ تتهرّب من واجباتها في رعاية مواطنيها وإنهاء الاحتلال، وكنيست يؤيّد الحكومة بدل أن يحاسبها».

قام الكنيست بفتح تحقيقات حول مصادر تمويل منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية في مناورة سياسية للالتفاف عليها. مع ذلك، وكما أوضحت مقالةٌ كتبها أستاذٌ إسرائيلي في هآرتس، تلعب هذه المجموعات فعلياً وعلى نحو غير مقصود دوراً في «تطويق الاحتلال». وكما يوضح الكاتب: «حتّى لو كان قصد المجموعات اليسارية التأكيد على مساندة الحقوق الفلسطينية، فالنتيجة غير المتعمّدة لأنشطتها هي الإبقاء على الاحتلال. فتخفيف وتقييد فاعلية الجيش يمنحه وجهاً أكثر إنسانيةً وشرعية. تخفيض ضغط المنظّمات الدولية إلى جانب تهدئة المقاومة الشعبية الفلسطينية يمكّن الجيش من مواصلة الإبقاء على طراز من السيطرة يدوم طويلاً».

إذاً، إن استطاع الكنيست التخلّص من تلك المنظّمات غير الحكومية القوية، فإنّها تهيّئ لانتزاع صمّام أمان في المناطق المحتلّة، احتمال احتجاجات داخلية هائلة داخل «إسرائيل» من اليسار، فضلاً عن احتمال انتفاضة أخرى في المناطق المحتلّة نفسها قد يتزايد على نحو مفاجئ.

فضائح «السلطة» الفلسطينية..

يعبّر الغرب وإسرائيل عن عدم استساغتهما لتحقيق ديمقراطية في المنطقة. حين عقدت انتخاباتٌ ديمقراطيةٌ في غزّة في العام ٢٠٠٦ وانتخبت حركة حماس، التي تراها إسرائيل وأمريكا خياراً خاطئاً، فرضت «إسرائيل» حصاراً قاسياً على غزّة. ريتشارد فولك، المفوض العام السابق للجنة التحقيق في حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية، كتب مقالةً للجزيرة أوضح فيها أنّ الحصار:

«قيّد على نحو غير مشروع إلى أدنى الحدود تدفّق الغذاء والدواء والوقود. يتواصل هذا الحصار اليوم، واضعاً أهالي غزّة في أكبر سجن مفتوح في العالم، وضحيةً لأكثر أشكال الاحتلال العسكري همجيةً في تاريخ الحروب».

يزيد الوضع توتراً في المناطق المحتلة تسريب «الوثائق الفلسطينية» التي تتضمّن عقدين من التوافقات الفلسطينية - الإسرائيلية السرّية، وتكشف الموقع التفاوضي المتهالك للسلطة الفلسطينية. تحتوي الوثائق على التنازلات الكبيرة التي كانت السلطة الفلسطينية تزمع القيام بها «حول قضايا حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين والتنازلات عن الأراضي والاعتراف بـ(إسرائيل)». من بين التسريبات، الموافقة السّرية للمفاوضين الفلسطينيين على التنازل بالكامل تقريباً عن القدس الشرقية. أكثر من ذلك، تمّ إبلاغ الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس (الذي تفضّله إسرائيل وواشنطن على حماس) بالعدوان الإسرائيلي على غزّة في كانون الأوّل ٢٠٠٨ عشيّة عملية الرصاص المصبوب، التي أدّت إلى مقتل أكثر من ألف فلسطيني: «قيل إنّ المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين ناقشوا عمليات اغتيال ناشطين من حماس والجهاد الإسلامي في غزّة».

لاحقاً، طالبت حماس اللاجئين الفلسطينيين بالاحتجاج على التنازلات المتعلقة بحقّ عودة اللاجئين، والذي أذعن المفاوضون لسماح الإسرائيليين بعودة ١٠٠ ألف لاجئ من بين خمسة ملايين إلى فلسطين. انتحب سفير الولايات المتحدة السابق في إسرائيل ومصر: «يخشى أن يتسبّب ذلك في مزيد من المشكلات في التحرّك قدماً». مع ذلك، وبينما يكال اللوم على منع «مسار السلام» من التقدّم، تكشف الوثائق أنّ «مسار السلام» نفسه مجرّد أضحوكة. تستمدّ السلطة الفلسطينية سلطتها من السلطة التي تسمح لها «إسرائيل» بامتلاكها، وتتعزّز تلك السلطة بالطريقة التي يتمّ بها التعامل مع النخبة الفلسطينية في الداخل، وهو ما تفعله كلّ القوى الاستعمارية. ثمّ تكشف الوثائق كيف أنّ ما يطلق عليه تسمية السلطة الفلسطينية لا تعبّر عن مصالح الشعب الفلسطيني ولا تسعى إلى تحقيقها، وكيف أنّ ذلك سيزيد من الفرقة بين السلطة الفلسطينية وحماس، لاسيما أنّها موجودةٌ سابقاً. لاشكّ في أنّ نشر الوثائق سيزيد المصاعب التي تعترض «مسار السلام» على فرض أنّه مسار سلام حقيقيٌ في المقام الأول.

مصر.. الثورة التي تشتعل بقوة

وصل الاضطراب إلى مصر، الملعب الشخصي للدكتاتور حسني مبارك الذي تدعمه الولايات المتحدة وتسلّحه منذ وصوله إلى السلطة في العام ١٩٨١. مصر هي الحليف الرئيس للولايات المتحدة في شمال إفريقيا، وكانت لقرون جوهرة الإمبراطوريات، العثمانية ثمّ البريطانية ثمّ الأمريكية. تعداد سكّانها ٨٠ مليوناً، ٦٠ بالمائة منهم تقلّ أعمارهم عن ثلاثين عاماً يشكّلون ٩٠ بالمائة من البطالة في مصر. ويبدو أنّ الأوضاع في هذا البلد ناضجةٌ بما يكفي لتكرار ما حدث في تونس.

في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١، عاشت مصر «يوم الغضب»، حيث خرج عشرات الألوف إلى الشوارع للاحتجاج على ارتفاع أسعار الغذاء والفساد والاضطهاد المتواصل منذ ثلاثين عاماً. نظّم المتظاهرون أنفسهم من خلال الوسائط الاجتماعية مثل التويتر والفيسبوك. حالما اندلعت الاحتجاجات، حجبت الحكومة مواقع تلك الوسائط، تماماً كما فعلت الحكومة التونسية في الأيام الأولى من الاحتجاجات التي انتهت بانهيار الدكتاتورية. وكما كتب أحد المعلّقين في الغارديان:

«مصر ليست تونس، إنّها أكبر.. ثمانون مليون نسمة مقارنةً بعشرة ملايين. تختلف جعرافياً وسياسياً واستراتيجياً، وهي القائد الطبيعي للعالم العربي وأكبر بلدانه من حيث تعداد السكّان، لكنّ الكثير من الشكاوى في الشارع متماثلة. لا تختلف تونس والقاهرة إلاّ من حيث الحجم. إن انفجرت مصر، سيكون الانفجار أكبر أيضاً».

في مصر، اجتمع تحالفٌ خاصٌ من الطلبة والشباب العاطلين عن العمل والعمّال الصناعيين والمثقّفين ومشجّعي فرق كرة القدم والنساء، من خلال الوسائط الاجتماعية مثيراً سلسلةً من التظاهرات المتنقّلة والسريعة في مدن مصر الرئيسية. ردّت الشرطة بالعنف، وقتلت ثلاثة متظاهرين. بخروج عشرات الألوف من المحتجّين إلى الشوارع، شهدت مصر أكبر الاحتجاجات منذ عقود، إن لم يكن خلال مدّة حكم الرئيس مبارك. هل مصر على حافة ثورة؟ يبدو الوقت مبكّراً للإجابة. يجب التذكير بأنّ مصر هي ثاني أكبر متلقّي للمساعدات العسكرية الأمريكية في العالم (بعد إسرائيل)، وبالتالي فدولتها البوليسية وأداتها العسكرية أكثر تقدّماً وأمناً من تونس. مع ذلك، من الواضح أنّ هنالك وضعاً مفعماً بالحياة. وكما قالت هيلاري كلينتون عشيّة الاحتجاجات، «تقديرنا أنّ الحكومة المصرية مستقرّة، وتبحث عن الوسائل التي تلبّي المطالب المشروعة للشعب المصري ومصالحه». (٢٨) بكلمات أخرى، نواصل مساندة الاستبداد والدكتاتورية على حساب الديمقراطية والتحرّر. إذاً، ما الجديد في الأمر؟

وفق بعض التقديرات، خرج نحو ٥٠ ألف متظاهر إلى شوارع القاهرة والإسكندرية والسويس ومدن مصرية أخرى. جوبهت الاحتجاجات بالوحشية المعتادة: ضرب المحتجّين، إطلاق الغازات المسيلة للدموع، استخدام خراطيم المياه في تفريق المحتجّين. كما بدأت الصور والأفلام بالظهور خارج مصر، أظهرت اللقطات التلفزيونية المتظاهرين وهم يطاردون رجال الشرطة في الشوارع. أحد المحتجّين يتسلّق سيّارة إطفاء ويزيحها جانباً. في الليلة التي سبقت الاحتجاجات، انتشرت شائعاتٌ وتقارير غير مؤكّدة مفادها أنّ سيدة مصر الأولى سوزان مبارك قد تكون غادرت مصر جواً إلى لندن، تلتها شائعاتٌ تقول إنّ ابن مبارك والوريث المفترض هرب إلى لندن.

هل نتوجه إلى ثورة عالمية؟

خلال الطور الأوّل من الأزمة الاقتصادية العالمية في كانون الأول ٢٠٠٨، حذّر صندوق النقد الدولي الحكومات من مشهد «اضطرابات عنيفة في الشوارع». كما حذّر رئيس الصندوق من أنّ «احتجاجات عنيفةً قد تندلع في أرجاء العالم إن لم تعَد هيكلة النظام المالي لصالح الجميع بدل نخبة صغيرة».

في كانون الثاني ٢٠٠٩، أبلغ دينيس بلير، مدير الاستخبارات القومية وقتها، لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ أنّ التهديد الأعظم الذي يواجه الأمن القومي للولايات المتحدة ليس الإرهاب، بل الأزمة الاقتصادية العالمية:

«أودّ البدء بالأزمة الاقتصادية العالمية، لأنّها تلوح وكأنّها الأكثر خطراً منذ عقود، إن لم يكن منذ قرون... تفاقم الأزمات الاقتصادية خطر زعزعة النظم المهدّدة إن استمرّت لفترة عام أو عامين... وعدم الاستقرار قد يفكّك القبضة الهشّة التي يمسك بها العديد من البلدان النامية القانون والنظام، ما قد يؤثّر بوسائل خطيرة على المجتمع الدولي».

في العام ٢٠٠٧، نشر تقرير وزارة الدفاع البريطانية، والذي يقوم الاتجاهات العالمية في السنوات الثلاثين القادمة. في تقديرات «التباينات العالمي» يعلن التقرير أنّه خلال الأعوام الثلاثين القادمة:

«ستتزايد على الأرجح الفجوة بين الأغنياء والفقراء وسيظلّ الفقر المطلق تحدّياً عالمياً... التباينات في الثروة والامتيازات ستصبح بالتالي أكثر وضوحاً، مع ما يرافقها من المظالم والاستياءات، حتّى وسط الأعداد المتزايدة من الأشخاص المزدهرين مادياً أكثر من آبائهم وأجدادهم. سيغذّي الفقر المطلق والأضرار الملفّقة إدراك الظلم وسط أولئك الذين لا تبلغ توقّعاتهم حدود عدم الاستقرار والتوتّر المتزايد، سيتّخذ داخل المجتمعات وفيما بينها شكلاً عنفياً على هيئة فوضى وإجرام وإرهاب وتمرّد. وقد يؤدّي ذلك إلى انبعاث إيديولوجيات مناهضة للإمبريالية، مرتبطة ليس بحركات دينية أو فوضوية أو عدمية فحسب، بل بنزعات شعبوية وانبعاث الماركسية».

كذلك، حذّر التقرير من مخاطر تشكيل قوى انبعاث ثوريّ من الشرائح الوسطى الساخطة:

«يمكن أن تصبح الشرائح الوسطى طبقة ثورية، تأخذ على عاتقها الدور المفترض للبروليتاريا وفق النظرية الماركسية. عولمة أسواق العمل وتخفيض مستويات الثروة القومية والعمالة قد تضعف ارتباط الناس بطبقاتها المعتادة. كما أنّ الفجوة المتنامية بينهم وبين عدد محدود من فاحشي الثراء قد تغذّي التحرّر من أوهام الحكومة الفاضلة. ستشكّل الطبقات الحضرية المتزايدة تهديداً متصاعداً للنظام الاجتماعي والاستقرار، حين تبدأ أعباء الدين وعجز أموال التقاعد بالتفاعل. في مواجهة هذه التحدّيات ينبغي على الشرائح الوسطى في العالم أن تتّحد، مستخدمةً مداخل المعرفة والمصادر والمهارات لصياغة مسارات عابرة للقومية حمايةً لمصالحها الطبقية».

أزمة الرأسمالية.. والثورات العالمية!

بلغنا الآن نقطةً تجاوزت فيها الأزمة الاقتصادية سقف العامين. يبدأ الآن تلمّس المفاعيل الاجتماعية - عالمياً. نتيجةً لهذه الأزمة والردود المنسّقة عليها. حالما تضرب الأزمة الاقتصادية العالم الثالث، سيتمّ تلمّس أسوأ عواقبها السياسية والاجتماعية. في سياق الزيادات القياسية الحالية في تكاليف الغذاء، ستنتشر اضطرابات الغذاء في أرجاء العالم كما حدث في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية. مع ذلك، سيكون الوضع هذه المرّة أسوأ اقتصادياً، أدعى لليأس اجتماعياً، وأكثر جوراً سياسياً.

سينتشر هذا السخط المتنامي من العالم المتخلّف إلى أوطاننا المرفّهة في الغرب. حالما يتحقّق الإدراك المؤلم بأنّ الاقتصاد لا يتعافى، بل يزداد الكساد، وحالما تواصل حكوماتنا في الغرب دربها في تصفية المظاهر الديمقراطية والحقوق والحرّيات، وتصعّد من رقابتها وسيطرتها، وتروّج لنزعات الحروب والعدوان في سياساتها الخارجية حول العالم (غالباً في محاولة لقمع أو تحطيم النهوض العالمي القائم في أرجاء العالم)، سندرك في الغرب «أنّنا جميعاً توانسة».

في العام ١٩٦٧، قال مارتن لوثر الابن في خطابه الشهير «ما بعد فيتنام»: «أنا على يقين من أنّنا لو اتّخذنا الجانب الصحيح من الثورة العالمية، لكان علينا جميعاً أن نخوض ثورةً جذرية على صعيد القيم. يجب أن نبدأ التحوّل سريعاً من مجتمع (يُعنى بالأشياء) إلى مجتمع (يُعنى بالبشر). حين تعتبر الآلات والحواسب ودوافع الربح وحقوق الملكية أكثر أهميةً من البشر، فإنّنا لن نتمكّن من التغلّب على عملاق ثلاثي الأوجه: عنصرية ومادية ونزعة عسكرية».

سيركّز المقال التالي على ردّ الفعل الغربي تجاه «الصحوة» في هذه المنطقة، أي: الاستراتيجية المزدوجة في مساندة النظم القمعية وتشجيع «الدمقرطة» في مشروع مريب جديد، «إمبريالية ديمقراطية».

❖**أندرو غيفين مارشال باحثٌ مشاركٌ في مركز أبحاث العولمة، ساهم مع ميشيل شوسودوفسكي في تحرير كتاب «الأزمة الاقتصادية العالمية: الكساد الكبير في القرن الواحد والعشرين»، ويعمل حالياً على كتاب قادم بعنوان: «حكومة عالمية».**

■■

قبضات شعب مصر تدق جدران الخزان

◄ محمد العبد الله

عَبَرَت انتفاضة شعب مصر نحو أسبوعها الثالث، وهي أكثر جذرية، وإصراراً على النصر. فقد تقدمت خلال الأيام الأخيرة خطوات للأمام على طريق امتلاك شروط الثورة الشعبية العارمة. هذا الانتقال عززته مشاركة أكثر من ثمانية ملايين مواطن ومواطنة، في كل المحافظات، هتفت بصوت مجلجل «الشعب يريد إسقاط النظام» وأعلنت برنامجاً من سبعة بنود، حدد أهداف الانتفاضة المجيدة. لم يكن الشعار مستورداً، كما يحلو للبعض ترداده، بل كان نابعاً من معاناة استمرت لأكثر من ثلاثة عقود، مارس فيها النظام اضطهاد الشعب، ونهب خيرات وموارد الوطن، عبر أساليب وحشية جديدة، تجلت في قتل المواطنين بمراكز الشرطة وأقبية المخابرات، وسحق إنسانية المتظاهرين وكل المناهضين لسياساته. وتحويل الدولة لمزرعة/ شركة خاصة، تديرها شبكات من المافيا المرتبطة بقمة هرم النظام. كل ذلك كان ناتجاً عن الارتباط الكامل بالسياسات الأمريكية/ الصهيونية، والارتهان لمخططاتها، عبر نقل مصر من خط المواجهة والصدام التاريخي مع العدو الصهيوني، إلى تابع له، حارس لحدوده، وداعم له، في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية. وقد ساهمت مهزلة انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، وأحداث تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية- التي ثبت فيها تورط أجهزة النظام- لتكون الشرارات التي أشعلت النار في هشيم الأرض المصرية.

لعب الشباب المصري، المتعلم، المثقف، المتفاعل عبر شبكات التواصل الاجتماعي، دوراً أساسياً ورائداً في صناعة التحرك. هذا الجيل الذي يعاني من مصادرة حقه في التعبير، والمشاركة السياسية، والعمل. وبذات الوقت، لتحسسه ومعايشته المباشرة في محيطة الاجتماعي، بالكوارث الوطنية والاقتصادية التي تنتج عن سياسات النظام. استطاع هذا الجيل الشاب حشد الآلاف من أبناء الشعب- خاصة المهمشين والفقراء، لكونهم من أكثر فئات المجتمع المصري بؤساً واضطهاداً- في ميادين القاهرة، خاصة ميدان التحرير، والعديد من المدن، بعد أن استوعب الأساليب الجماهيرية التي ابتدعها شعب تونس العظيم، والتي كان في توهج جسد محمد البوعزيزي، ودماء شهداء تالة والقصرين، النموذج الحي لاستنهاض المشاعر، وتحفيز الجماهير، من أجل يوم الغضب الشعبي في ٢٥ يناير. هذا اليوم الذي اندفع فيه المئات من الشباب والشابات لميادين وشوارع القاهرة والإسكندرية والسويس والمنصورة ، خلال ساعات في مسيرات الغضب الشعبية، وبمشاركة جماهيرية تزداد يوماً بعد يوم.

كانت المجموعات/ الكتل الشبابية الداعية، والمتواجدة في الساحات والشوارع في الأيام الأولى للانتفاضة، غير ملتزمة بالأطر الحزبية التقليدية. بل إن جزءاً أساسياً منها، تأسس خلال مساهماته الفعلية في النضال الاجتماعي والمطلبي لقطاعات واسعة من العمال والكادحين «شباب ٦ ابريل»، وفي فضحه لممارسات النظام القمعية الوحشية «كلنا خالد سعيد»، وفي رده على الخصخصة والنهب والفساد «التجديد الاشتراكي»، و«شباب حركة كفاية»، و«شباب التغيير». ثم توسعت المشاركات الشبابية لتشمل «شباب الإخوان والغد». ومع التطور الدراماتيكي للأحداث، خاصة على جبهة النظام، فقد شهدنا هجمات منظمة قام بها أركان المؤسسة الحاكمة، بدءاً من خطاب التضليل الرئاسي الذي استهدف مشاعر المواطن، مروراً بحملة «التنظيف» الحزبية التي طالت وزارة أحمد نظيف، وإسقاط «التوريث» من المرحلة الراهنة، وصولاً إلى تعيين رجل النظام عمر سليمان، مسؤول الملفات الحساسة في حقبة مبارك كنائب للرئيس. وبتعيين سليمان، تبدأ مرحلة حاسمة في معركة «كسر العظم» بين شعب مصر المنتفض، ومؤسسات النظام المترنحة.

في أبرز محطات المواجهة الجديدة، يمكن للمتابع ملاحظة الجهد المبذول لمحاولة اختراق جبهة المقاومة الجماهيرية الواسعة، عبر فتح خطوط اتصال مع مجموعة من القوى السياسية التقليدية، التي عاشت وتكلست في مواقف نقدية خجولة لممارسات النظام، الذي حافظ على وجودها الشكلي لتزيين «ديمقراطيته». كما لعب نائب الرئيس، رجل المهمات الحساسة، والخبير في شؤون التفاوض، دوراً في صناعة لجنة «طريفة»!، من شخصيات لعب بعضها دوراً في الحياة السياسية المصرية، والبعض الآخر عرفته مراكز البحوث والجامعات الأمريكية، وقلة من المثقفين الوطنيين. هذه اللجنة هي التي حملت اسم «لجنة الحكماء»!. وقد حاول بعض أعضائها أن ينصب من نفسه مرشداً وموجهاً للجماهير المنتفضة في الميادين والشوارع من أجل تمييع التحركات وتنفيس حالة الغضب المستعر للوصول إلى تراجعات خطيرة في مسار الانتفاضة. لكن هذه اللجنة ماتت في الأيام الأولى لولادتها، لأن الملايين المحتشدة والغاضبة أسقطت شرعيتها، لكونها الجهة الوحيدة التي تتحدث عن نفسها، وهي القادرة على تسمية قياداتها الحقيقية.

لكن مهارة رجل المفاوضات، تطلبت إعادة الحياة لهياكل سياسية، لم تكن طرفاً في تفجير الانتفاضة المجيدة، من خلال «استدعائها» لجلسة حوارات، استلزم إخراجها وجود مفاجأة من العيار الثقيل بدعوة «جماعة الإخوان المسلمين» المحظورة للمشاركة فيها. حسابات قيادة الجماعة انطلقت من مصلحة فئوية خاصة، لأنها المرة الأولى منذ عقود، يتم الاعتراف الرسمي بشرعية وجودها، وهذا ما انعكس بخلاف واضح داخل قيادة الجماعة حول الحوار مع النظام الذي تدعو قوى الانتفاضة الباسلة لإسقاطه. وكما كان إعلان نعي لجنة «الحكماء»، جاء تلاشي تلك الحوارات، التي أراد النظام من خلالها، توصيف تحرك الملايين لإسقاط النظام ورموزه ومؤسساته، على كونه «أزمة» تتطلب معالجات سطحية وشكلية، تبقي على النظام ونهجه. وكما اضمحلت كل تلك الأشكال والمحاولات، ستتندر الجماهير على فهلوة الإجراءات الأخيرة «الرشى» كما أعلنتها حكومة الجنرال احمد شفيق. لقد سقطت كل تلك المحاولات للالتفاف على مطالب المنتفضين، أمام الصلابة الفولاذية لقوى التحرك، التي تشدد على مطلبها التغييري الشامل، بعيداً عن أنصاف أو أرباع الحلول. لأن صاحب الحق لا يفاوض على حقه، بمقدار ما يقاتل على كل الجبهات من أجل انتزاعه.

مع انتقال الانتفاضة من أيام الغضب والتحدي التي واجه فيها أبناء الانتفاضة المليونية، بلطجية وقتلة النظام، والخيول والجمال والسفاحين المجرمين، الذين حاولوا بوحشية منفلتة من كل السلوك الإنساني، تحطيم التواجد الجماهيري، الذي ازداد تمسكاً بمشروعية تحركه وأهدافه. إلى أحد الشهداء، وأسبوع الصمود الذي حمل دلالات جدية ليس على التشبث بالأهداف، بل على اتساع المشاركات النقابية البارزة «الفنانين والأدباء، الصحفيين، أساتذة الجامعات، سلك القضاء»، وعلى الانتقال من شكل الاحتجاجات اليومية بميدان التحرير/ ميدان الشهداء، إلى النقلة النوعية الضرورية، وهي التحرك الفاعل والهادف، خارج الدائرة المغلقة «الميدان» إلى فضاء أوسع، أكثر فعالية وتأثيراً على مجريات الأحداث. إن البحث والعمل على تحقيق عصيان مدني، يرتبط بتحركات ضاغطة على مؤسسات النظام الرسمية، سينقل مطالب المنتفضين إلى دائرة الفعل المباشر، وسيكون الامتحان الحقيقي لمعرفة موقف القوات المسلحة. هذا الموقف الذي يشدد البعض على «حياديته»! لكن تطبيقاته على الأرض، تؤكد أنه مازال- وحتى إشعار آخر- ابن المؤسسة الرسمية وحاميها. وهذا ليس بمستغرب، بعد التغييرات التي أصابت قيادة هذه القوات بعلاقتها مع البنتاغون «تمويلاً وتدريباً وتسليحاً». إن جسم هذه القوات، وصغار الرتب العسكرية فيها هم من أبناء وأخوة تلك الجموع الغاضبة التي تملأ شوارع وميادين المدن. ومع تسارع خطوات التغيير المرتقبة ميدانياً، سنكون أمام أشكال التعاطي المحتملة، وربما أمام الانحيازات التاريخية.

إن دماء المئات من الشهداء، وآلاف الجرحى، وصمود الملايين في الشوارع والساحات، من أجل تحقيق المطالب المشروعة، لن تذهب هباءً، لأنها بدأت عملياً ببناء مصر الحرة ، السيدة، «أم الدنيا»، العائدة لأمتها ووطنها العربي الكبير. لأن عودة مصر لدورها القومي التاريخي، هو إعادة إحياء لنهضة أمة بكاملها.

■■

ضمن جماعات الضغوط التي تخدم النظام المصري
فرانك ويزنر مبعوث أوباما يعمل لحساب مبارك

◄ براتاب شاترجي

دأبت جماعات ضغط «لوبي» أمريكية، يتعاقد معها النظام المصري، على تسهيل مهمات معاوني الرئيس حسني مبارك للحصول على دعم ومساعدات مالية وعسكرية لنظامه. ويعد السفير السابق في مصر، فرانك ويزنر، الذي أوفده الرئيس باراك أوباما للاجتماع بمبارك أثناء ثورة الشعب المصري الجارية، واحداً من كبار شخصيات جماعات «اللوبي» الأمريكية العاملة لحساب النظام المصري.

فيعمل ويزنر مع مكتب المحاماة واللوبي الأمريكي Patton Boggs. ويورد موقع المكتب على الانترنت ملخصاً للعقود التي وقعها على مدى السنوات العشرين الماضية، لتقديم المشورة العسكرية للنظام المصري، وأيضا لحساب «عائلات تجارية في مصر»، ولمعالجة «نزاعات اتفاقيات التعاقد على مبيعات عسكرية، تنشأ بموجب قانون المبيعات العسكرية الأجنبية الأمريكية».

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن ويزنر، السفير الأمريكي السابق في مصر في الفترة ١٩٨٦ حتى ١٩٩١، هو عضو في مجلس إدارة «الشركة الفرعونية الأمريكية للتأمين على الحياة (اليكو)» في مصر، وكذلك في الجامعة الأمريكية في القاهرة.

وتقدم جماعات «اللوبي» الأمريكية التي يتعاقد معها النظام المصري، تسهيلات واسعة لمعاوني مبارك. وعلى سبيل المثال، أعدت ما يشبه الاستقبال الرسمي للواء محمد سعيد، مساعد وزير الدفاع المصري محمد حسين طنطاوي، خلال زيارته لواشنطن في أبريل الماضي.

ونظمت لوفد كبار المسؤولين العسكريين المصريين الذي ترأسه، سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين في الكونغرس ووزارتي الدفاع والخارجية الأمريكية.

وتولى بوب ليفينغستون، الرئيس السابق للجنة الاعتمادات في مجلس النواب الأمريكي، بنفسه دور المضيف خلال الزيارة.

بدوره رافق وليام مينر، الطيار المتقاعد بالبحرية الأمريكية والحاصل على درجة الماجستير في شؤون الشرق الأوسط بكلية الدراسات العليا البحرية، الوفد العسكري المصري في لقاءاته مع المؤسسة العسكرية الأمريكية.

كما اصطحبت كاثرين كينجسبري، الموظفة السابقة بمكتبة رونالد ريغان الرئاسية ومركز الشؤون العامة، التي تتحدث اللغة العربية وعاشت في مصر، الوفد العسكري المصري إلى الكونغرس يوم ٢٩ أبريل.

هذا ويعتبر كل من كينجسبري وليفينغستون ومينر ضمن جماعات الضغط التي تتعاقد الحكومة المصرية معها للمساعدة على فتح أبواب كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية. ونشرت « Su-light Foundation» الحقوقية في واشنطن، محاضر الاجتماعات المرخص بها قانونياً.

فكتب بول بلومنتال، الباحث بهذه المؤسسة، أن «العديد من الاجتماعات التي أجريت مع المشرعين (نواب الكونغرس)، كانت مع أعضاء لجان واسعة النفوذ، بما فيها اللجنة المسؤولة عن الإنفاق على المساعدات الخارجية. واتصلت جماعات الضغط بستة من أربعة عشر عضواً في اللجنة الفرعية المعنية باعتمادات العمليات الخارجية».

وبالإضافة إلى ذلك، سافر ليفينغستون ومينر إلى القاهرة للاجتماع مع السفارة الأمريكية لمناقشة «قضايا الأمن الأمريكية المصرية المشتركة».

وتلقت مصر بالفعل من الكونغرس الأمريكي ما يزيد على ٧٠ مليار دولار من المساعدات الاقتصادية والعسكرية على مدى الستين عاماً الماضية، وفقاً للأرقام التي جمعتها خدمة أبحاث الكونغرس.

وعلى وجه التحديد، تخصص الأموال لدبابات أبرامز الأمريكية التي يتم تركيبها في ضواحي القاهرة بموجب عقد مع شركة «جنرال ديناميكس».

كما تبيع شركة «بوينغ» لمصر طائرات هليكوبتر للنقل من طراز شينوك- ٤٧، فيما تبيع شركة «لوكهيد مارتن» للحكومة المصرية مقاتلات «إف 16s»، وشركة «سيكورسكي» مروحيات من طراز «بلاك هوك».

وفي السنوات الأخيرة، حصّلت شركة لوكهيد مارتن من مصر ٣.٨ مليار دولار، وشركة جنرال ديناميكس ٢.٥ مليار دولار، وشركة بوينغ ١.٧ مليار دولار، ضمن صفقات كثيرة أخرى.

وتولت جماعة الضغط ليفينغستون أكبر عدد من الاتصالات لحساب الحكومة المصرية مع الإدارة الأمريكية، بغية التأكد من استمرار تدفق هذه الأموال. لكنها ليست الوحيدة التي تتولى مثل هذه المهمة.

فقد ضم توني بوديستا، شقيق الرئيس السابق لموظفي البيت الأبيض، وتوبي موفيت، النائب الديمقراطي السابق بمجلس الكونغرس، مساعيهما إلى مجموعة ليفينغستون، لإنشاء مجموعة PLM Group لتمثيل مصر في واشنطن، وفقاً لسجلات وزارة العدل الأمريكية.

وبينت السجلات أن هذه المساعي المشتركة تقاضت من الحكومة المصرية ١.١ مليون دولار في السنة.

وباتصال وكالة انتر بريس سيرفس بها طلباً للمعلومات، رفضت مجموعة الضغط ليفينغستون مناقشة طبيعة دعمها للحكومة المصرية، وأحالتها طلبها إلى حجاج كريم، المتحدث باسم السفارة المصرية في واشنطن، الذي لم يجب على المكالمات الهاتفية المتكررة.

هذا ولا تزال علاقات التودد بين واشنطن والقاهرة قائمة حتى يومنا هذا.

فرغم تعرض المتظاهرين المصريين لقنابل الغاز المسيل للدموع من قوات الأمن في القاهرة، سافر إلى واشنطن وفد من كبار المسؤولين العسكريين المصريين بقيادة اللواء سامي حافظ، رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة المصرية، للاجتماع مع الأميرال مايك مولين رئيس هيئة الأركان المشتركة.

■■

فرنسا عرضت على «بن علي» مساعدته عسكرياً قبل يومين من هروبه

◄ خوليو غودوي

بلغ رضا الحكومة الفرنسية عن الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي، ذروته يوم ١٤ يناير عشية هروبه. فقبل يومين من فراره إلى المملكة العربية السعودية، عرضت وزيرة الخارجية الفرنسية، ميشيل اليو ماري، إمداده بمساعدات أمنية وعسكرية لقمع الثورة التي أطاحت به، فيما صرح وزير الثقافة الفرنسي، فريديريك ميتران، أنه من المبالغ وصف النظام التونسي بالدكتاتورية.

بهذا الموقف، سعت حكومة باريس إلى حماية المصالح التجارية الفرنسية الضخمة في تونس، حيث تشكل ١٢٥٠ شركة فرنسية جوهر الاقتصاد التونسي.

هذه الشركات تغطي عملياً جميع القطاعات الاقتصادية، من صناعة النسيج والملابس إلى الالكترونيات الدقيقة والسيارات والطيران والخدمات. ووفقا للبيانات الرسمية، بلغت قيمة الاستثمارات الفرنسية في تونس ١٤٠ مليار يورو في ٢٠٠٩، مما يجعل من فرنسا الشريك الاقتصادي الرئيسي لها.

وتمتعت العديد من هذه الشركات الفرنسية بعلاقات وثيقة مع عائلة بن علي. وعلى سبيل المثال، ينتمي ٤٩ في المئة من شركة «أورانج للاتصالات التونسية» إلى الدولة الفرنسية، بعد أن كانت تابعة للشركة المحتكرة «فرانس تليكوم». أما ٥١ في المئة من الأسهم فينتمي إلى «انفستيك»، الشركة الاستثمارية التي يملكها مبروك مروان، صهر زين العابدين بن علي، المتهم بالفساد.

ويفسر دور فرنسا الاقتصادي في تونس وتواطؤ الشركات الفرنسية مع نظامها، تبني كل الأنظمة الفرنسية منذ عام -١٩٨٧ من فرانسوا ميتران إلى نيكولا ساركوزي- لموقف الرضا تجاه نظام بن علي، وذلك على الرغم من اتهامات الفساد الشامل وانتهاكات حقوق الإنسان الموجهة ضده.

ويذكر أن مجموعة من المثقفين الفرنسيين، بقيادة اتيان باليبار أستاذ العلوم الفلسفة السياسية الفخري بجامعة نانتير شمال غرب باريس، قد شددت على أن السياسة الخارجية الفرنسية «تميزت بتقليد مشين من الرضا تجاه الديكتاتورية التونسية».

وقال باليبار إنه بعد الإطاحة بزين العابدين بن علي إن الحجج الرسمية التي استخدمتها فرنسا في الماضي لدعم الديكتاتورية التونسية، بما في ذلك دعمها المزعوم لها في ما يسمى الحرب ضد الإرهاب، قد ثبت أنها كانت مخطئة.

ويشار إلى أن الرئيس الفرنسي ساركوزي أشاد في زيارة لتونس في أبريل ٢٠٠٨، بقمع زين العابدين بن علي للمعارضة الإسلامية. ومع ذلك، وبينما سحق بن علي بالفعل هذه المعارضة وغيرها، فالواقع أن الحركات المتطرفة لم تمثل تهديداً حقيقياً لتونس.

وتؤكد تقارير المخابرات الفرنسية، التي سربتها صحيفة لوموند الفرنسية اليومية، هذا التقييم، وأن الاستخبارات الفرنسية تظهر «تفاؤلاً حذراً» تجاه «الإسلام الراديكالي» في تونس.

هذا وتتورط العلاقات الاقتصادية الفرنسية في أوضاع دول أفريقية أخرى، إضافة إلى تونس، ومن بينها النيجر وساحل العاج على سبيل المثال، فقد أطاح الجيش برئيس النيجر مامادو تانجا، في فبراير -٢٠١٠ وهو الذي سعى إلى الحصول على ولاية ثالثة- وذلك بتهمة انتهاك الدستور وممارسة الفساد المرتبط بامتيازات استغلال مناجم اليورانيوم الممنوحة لشركة «أريفا» المملوكة للدولة الفرنسية. ويمثل اليورانيوم ٧٠ في المئة من صادرات النيجر الإجمالي، فيما تعتبر شركة «أريفا» المستثمر الرئيسي في هذا البلد الأفريقي.

وعلى نفس المنوال، أثر الوجود الاقتصادي والعسكري الفرنسي في ساحل العاج، على موقف حكومة باريس تجاه الرئيس لوران غباغبو الذي خسر انتخابات عام ٢٠١٠ وفقا للمراقبين الدوليين، فتسيطر نحو ٧٠٠ شركة فرنسية كبيرة على اقتصاد ساحل العاج، بما يشمل من حقول الكاكاو وصادراته، والبنية التحتية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

(آي بي إس)

بلاغ للنائب العام المصري ضد أسرة مبارك

تم تقديم بلاغ الى النائب العام بتاريخ الثلاثاء ٨ فبراير ٢٠١١ ضد حسني مبارك ونجليه جمال وعلاء، وزوجته سوزان ثابت للتحقيق معهم حول الثروة المملوكة لهم وكيفية الحصول عليها. وقد تسلم المستشار مساعد النائب العام هذا البلاغ الذي قيد تحت رقم ١٨١ لسنة ٢٠١١ (بلاغات النائب العام) بالتاريخ ذاته.

فيما يلي مقتطفات من هذا البلاغ الذي اعتمد على ما نشرته صحيفة «الجارديان» البريطانية، وعلى ما توصل إليه خبراء ومحللون وأجهزة اعلام عالمية في تحديد ثروة كل من أفراد العائلة وكيفية الحصول عليها. كما نورد أسماء الموقعين حتى الآن على البلاغ حسب ما ورد فيه والذي أعده السفير السابق ابراهيم يسري المحامي وقدمه الدكتور صلاح صادق المحامي والأستاذ الجامعي بحضور الموقعين.

والجدير بالذكر أن هذا الموضوع قد أثار اهتماماً شديداً لدى المصريين، وأضاف زخماً هائلاً إلى المظاهرات والثورة التي لا تبدو لها نهاية سوى بتنحية مبارك ومحاكمته.

السيد المستشار النائب العام

يتشرف الموقعون أدناه بتقديم البلاغ التالي ضد :

١ – السيد محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية

٢ – السيد جمال محمد حسني مبارك

٣ – السيد علاء محمد حسني مبارك

٤ – السيدة سوزان ثابت حرم رئيس الجمهورية

في تقرير لها يوم ٤ فبراير ٢٠١١ قدرت صحيفة «الجارديان» البريطانية أن اجمالي ثروة عائلة الرئيس حسني مبارك يمكن أن تصل إلى ٧٠ مليار دولار نقدا بالبنوك السويسرية، والبريطانية، والأمريكية، بالإضافة إلى ملكيتها لعقارات في لندن، ونيويورك، ولوس أنجلوس، ومنتجعات على البحر الأحمر، معظمها من فرض شراكة جبرية على الشركات الأجنبية.. تقارير دولية: ثروة عائلة الرئيس مبارك تتراوح ما بين ٤٠ و٧٠ مليار دولار(..)

قال تقرير لجريدة «المستقبل العربي» إن النجل الأصغر للرئيس مبارك يملك حساباً سرياً ببنك «يو بي اس» السويسري وحساباً ثانياً ببنك سويسري آخر هو «آي سي ام»، وتتوزع ثروته عبر صناديق استثمارية عديدة في الولايات المتحدة وبريطانيا منها مؤسسة «بريستول آند ويست» العقارية البريطانية، ومؤسسة «فاينانشال داتا سيرفيس» التي تدير صناديق الاستثمار المشترك.

في حين أدرج التقرير قرينة الرئيس سوزان مبارك ضمن قائمة نادي الملياريديرات منذ العام ٢٠٠٠، حين تجاوزت ثروتها الشخصية مليار دولار تحتفظ بأغلبها في بنوك أمريكية، كما أنها تمتلك عقارات في عدة عواصم أوربية مثل لندن وفرانكفورت ومدريد وباريس، وفي إمارة دبي، على حد قوله.

وأضاف «تتراوح ثروة السيدة سوزان اليوم بين ٣ و٥ مليار دولار، وقد جنت أغلبها من التدخلات الشخصية لها لصالح مستثمرين ورجال أعمال».

فيما أشار التقرير الى أن ثروة علاء مبارك النجل الأكبر للرئيس داخل وخارج مصر بلغت ٨ مليار دولار(..)

أما ثروة الرئيس مبارك شخصياً فقدرها بأنها وصلت في عام ٢٠٠١ إلى نحو ١٠ مليار دولار أغلبها أموال سائلة في بنوك أمريكية وسويسرية وبريطانية مثل بنك سكوتلاند الانجليزي وبنك كريديت سويس السويسري.

وقال التقرير إن ثروة آل مبارك جاءت من فرض شراكة جبرية على الشركات الكبرى، حيث يتوجب على أي شركة تريد العمل في مصر أن تقدم ٥٠ بالمائة من أرباحها السنوية لأحد أفراد الأسرة(..)

ويكاد يجمع الخبراء الماليون الدوليون على أن مصير ثروة الرئيس المصري حسني مبارك مرتبط بشكل مباشر بمدى بقائه في السلطة من عدمه، فما دام مبارك رئيساً فإنه لا توجد إمكانية لتجميد ممتلكاته الموجودة خارج مصر أو مصادرة الموجود منها داخل البلاد. الإمكانية الوحيدة المتاحة– وفقاً لدانييل تيليسكلاف مدير معهد بازل السويسري للحوكمة–هي أن البنوك الخاصة يمكنها تجميد حساب ما «إذا توفرت لديها شكوك في عدم شرعية اكتساب هذه المبالغ». لكن– والكلام مازال لتيليسكلاف– فإن هذا الأمر يبقى صعباً بالنسبة للحكومات، ما دام مبارك في الحكم، لكون حكومته لم تفقد الاعتراف الدولي بها بعد.

ويؤكد الخبير الألماني أن ثروة عائلة مبارك لا يمكن مصادرتها بشكل رسمي إلا إذا قامت حكومة مصرية جديدة بفتح تحقيق قضائي وتقديم أدلة على كون هذه الثروة قد تم الحصول عليها بطرق غير شرعية(..)

لذلك

وحيث أن هذه المعلومات لو ثبت صحتها تمثل استغلالاً للنفوذ وتربحاً من الوظيفة العامة بالنسبة للأول واستثماراً لصلة الباقين به، مما يشكل أركان أفعال يجرمها قانون العقوبات،

وحيث أن شرعية المشكو ضده الأول قد زالت بثورة شباب مصر ومطالبة ثمانية ملايين مواطن في كافة مدن الجمهورية بتنحيته من منصبه،

وحيث لا حصانة للمشكو ضدهم الباقين،

بناءً عليه

نلتمس التكرم باصدار أمركم نحو التحقق من هذه المعلومات والأمر بالتحقيق مع المشكو ضدهم عما هو منسوب إلى المشكو ضدهم في مدى صحة ارتكابهم هذه الأفعال– والأمر– كإجراء تحفظي– بمنعهم من السفر وتجميد ما عسى أن يكون لهم من أرصدة داخل مصر واسترداد ما يثبت تهريبه إلى الخارج من قبل وذلك تمهيداً لإحالتهم إلى المحاكمة طبقاً للمواد الجنائية التي تنطبق على هذه الأفعال، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعادة تلك الأموال وردها للشعب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام وعظيم التقدير..

أسماء وتوقيعات مقدمي البلاغ:

إبراهيم البدراوي، محام وناشط سياسي/ إبراهيم يسري، محام وسفير سابق/ دأهداف سويف، روائية وناشطة سياسية/ أبو العز الحريري، نائب سابق/ حمدين صباحي، نائب سابق/ سعد عبود، محام ونائب سابق/ سيد حجاب، أديب وشاعر/ دسعيد النشائي، أستاذ جامعي وناشط سياسي/ شادي طارق الغزالي، ناشط سياسي/ دجمال زهران، أستاذ ونائب سابق/ دحسام عيسى، محام وأستاذ جامعي/ خالد السيد، ناشط سياسي/ مهندس زياد العليمي/ علاء عبد المنعم، محام ونائب سابق/ دعبد الجليل مصطفى، منسق جمعية التغيير/ عبد الرحمن فارس، ناشط سياسي/ عبد الرحمن سمير، ناشط سياسي/ عبد العظيم المغربي، اتحاد المحامين العرب/ دعاطف البنا، محام وأستاذ جامعي/ دعزازي علي عزازي، رئيس تحرير/ علاء الأسواني، روائي وكاتب صحفي/ عبد الحليم قنديل، منسق كفاية سابقاً/ دعمرو حلمي، أستاذ وناشط سياسي/ عصام الاسلامبولي، محام وناشط سياسي/ علي سليمان، محام وناشط سياسي/ دصلاح صادق، محام وأستاذ جامعي/ دأسامة الغزالي حرب، رئيس حزب الجبهة/ محمد الأشقر، ناشط سياسي/ محمود سامي، ناشط سياسي/ دمحمد شرف، أستاذ وناشط سياسي/ مجدي حسين، منسق حركة كفاية/ دمجدي قرقر، أستاذ وناشط سياسي/ دممدوح حمزة، أستاذ واستشاري دولي/ دنهلة حتة، ناشطة سياسية/ دحامد متولي، أستاذ جامعي وناشط سياسي/ يحيي حسين، منسق حركة لا لبيع مصر/ ديحيي القزاز، أستاذ جامعي وناشط سياسي/ حمدي قنديل، إعلامي/ دسعاد أحمد طه، ناشطة سياسية/ نادية رفعت علي، ناشطة سياسية/ كريمة الحفناوي، ناشطة سياسية/ دنادية بدوي علي/ عبد القادر درويش/ دأحمد الأهواني، أستاذ وناشط سياسي/ خالد عبد الفتاح/ محمد إبراهيم عمر بسيوني/ منال عجرمة، صحفية

■ **القاهرة – مراسل قاسيون**

نشيد الثورة
نشيد الحرية

هذا نشيد للشاعر المصري كامل الشناوي، نظمه عام ١٩٥١ في مرحلة الهبة الوطنية. كانت الكلمة الأولى «أنت» بدلاً من «كنت». هذا التعديل جرى بعد ثورة يوليو، وكان هو النشيد الوطني. لحنه وغناه الفنان محمد عبد الوهاب. وعلى الرغم من الحظر الكلي المفروض على هذا النشيد فإن بعض قوى الانتفاضة الشعبية الثورية في مصر تعمل اليوم على أن يكون هو نشيد الثورة المشتعلة في مصر.

كنت في صمتك مرغم
كنت في صبرك مكره
فتكلم وتألم
وتعلم كيف تكره
عرضك الغالي على الظالم هان
ومشى العار إليه وإليك
أرضك الحرة غطاها الهوان
وطغى الظلم عليها وعليك
قدم الآجال قربانا لعرضك
اجعل العمر سياجاً حول أرضك
غضبة للعرض للأرض لنا
غضبة تبعث فينا مجدنا

وإذا ما هتف الهول بنا
فليقل كل فتى.. إني هنا ..
إني هنا

أنا يا مصر فتاك.. بدمي
أحمي حماك
ودمي ملء ثراك
أنا يا مصر فتاك.....

أنا ومض وبريق
أنا صخر.. أنا جمر
لفح أنفاسي حريق
ودمي نار وثأر
بلدي لا عشت إن لم أفتدي
يومك الحر بيومي وغدي
نازفا من دم أعدائك
ما نزفوه من أبي أو ولدي

آخذا حريتي من غاصبيها
سالبيها وبروحي أفتديها
هات أذنيك معي واسمع معي
صيحة اليقظة تجتاح الجموع
صيحة شدت ظهور الركع
ومحت أصداؤها عار الخضوع

أنا يا مصر فتاك.. بدمي
أحمي حماك
ودمي ملء ثراك
أنا يا مصر فتاك...

أنت إن لم تتحرر بيدي يا بلدي!
فسأمضي أتحرر من قيود الجسد
لا أبالي الهول بل أعشقه
لا أباليه وإن مت صريعاً
انه لو لم يكن.. أخلقه
لأرى فيه ضحايانا جميعاً
في دماهم أمل النيل توحد
في دماهم دم عيسى ومحمد
فاحترم بالثأر ذكرى شهدائك
بذلوا أرواحهم بذل السخي
وانتقم! إن هنا أذكى دمائك
وهنا أمي، وأختي، وأخي!!

أنا يا مصر فتاك.. بدمي
أحمي حماك
ودمي ملء ثراك
أنا يا مصر فتاك..

الشاعر كامل الشناوي

الثورة حين لا تصل إلى منتهاها.. يرثها الأوغاد

◄ **مهند دليقان**

في حضرة الثورتين العظيمتين، مصر وتونس، لا بد من استحضار الدروس القديمة التي كلفت الكثير من الدماء ريثما استوعبت. وخصوصاً حين نرى أن دماءً كثيرة ستهدر، ريثما تنتج هذه الدروس مجدداً وتتحول إلى ممارسة واقعية..

الثورة السلمية تكلف أكثر بكثير!

ما يريده العالم الرأسمالي «المتحضر» لثورتي تونس ومصر، هو أن تكونا تكراراً للثورات الملونة (منذ أواخر الثمانينيات في أوروبا الشرقية وحتى الأمس القريب في أكثر من بلد في العالم)، الثورات التي ورثها الأوغاد الرأسماليون، وأوصلت النمو السكاني في تلك الدول إلى أرقام سالبة، وكبلتها بقيود صندوق النقد الدولي، وقضت على أي إمكانية لاستقلالها الاقتصادي وسيادتها، إلا بثورة جديدة ذات لون واحد .. والتسمية، ثورة الياسمين، التي حاول الكثيرون إطلاقها على ثورة تونس، ثم ثورة البنفسج التي يحاولون إطلاقها على ثورة مصر، تؤكد محاولة الالتفاف عليها من الداخل وتشبيهها بتلك الثورات..

مليونا شخص في ميدان التحرير يناشدون المجتمع الدولي والرأي العام العالمي، للضغط والتدخل «الإيجابي» ضد عجرفة ووحشية النظام، وبعدها بأيام تبدأ التراجعات بالظهور، فيتراجع المطلب من إسقاط النظام إلى إسقاط الرئيس.. مليونا شخص يناشدون؟؟ وهم القادرون على حرق الدنيا بمن عليها، إنهم يناشدون لأنهم ببساطة لم يقوموا بالخطوة التي اعتبر ماركس عدم القيام بها السبب الرئيسي لفشل كومونة باريس، لم يسيطروا على البنوك.. البنوك هي روح الرأسماليين، التي لو توجه المصريون إلى قبضها أو حتى التهديد بقبضها، كانوا لجعلوا العالم بأسره يركع عند أقدامهم، لكن أين هي الحركة السياسية التي تستطيع تنظيم مثل هذه العملية؟؟

لوثة التعددية وغياب التمثيل الحقيقي

تتفق جميع الأحزاب والحركات السياسية في مصر، وقبلها تونس، على أنها ستبقى يداً واحدة إلى حين إسقاط النظام، الذي تجري محاولات مكثفة لاختصاره بالرئيس، وبعدها يحلها ألف حلال..

من الدروس الهامة لثورة أكتوبر، أن لينين وفي فترة ما قبل الثورة، انصرف كلياً إلى ما سماه ستالين لاحقا، ضرب البدائل المزيفة، ومعنى ذلك أن لينين كان يرى موضوعياً أن القيصرية زائلة لا محالة، وبالتالي فإن الهجوم الأساسي يجب أن يتجه إلى البدائل المزيفة التي تقدم نفسها للناس على أنها الجديد المعافى، في الوقت الذي ستعيد، في حال وصولها إلى الحكم، خلق النظام الاستغلالي القديم ولكن بصور وشعارات براقة وملونة، سرعان ما ستخبو، لكن بعد أن يكون «حصل الذي حصل». وستضطر الشعوب إلى بذل المزيد من الدماء لتصحيح تمثيلها السياسي مجدداً، لذا انصرف لينين في فترة ما قبل الثورة، وأيضاً في فترة حكومة كيرنسكي إلى تعرية المناشفة، والكاديت، والإشتراكيين الثوريين.. وغيرها من الحركات التي قدمت نفسها كبدائل. لا يجب أن يفهم من الكلام أنها دعوة لشق صفوف المتظاهرين، ولكنها تحديداً إعادة توجيههم نحو تمثيلهم الحقيقي، فإذا راجعنا مطالب الناس، سنرى أنها بالمقام الأول وقبل كل شيء، مطالب اقتصادية–اجتماعية تم إفراغها من مضمونها بتوجيهها نحو شكل «ديمقراطي» يقوم على تداول السلطة، وحرية التعبير، وإلى ما هنالك.. في الوقت الذي نجد فيه شعوب أوروبا، وهي رب الديمقراطية وحرية التعبير، نجدها ضاقت روحاً بديمقراطيتها الوهمية، تلك الديمقراطية التي تعطيها الحق بتغيير وجوه مستغليها، ولكن لا تسمح لها أبداً بضرب الاستغلال، في الوقت نفسه فإن المطالب الديمقراطية هي جزء أساسي من أي ثورة، ولكن حين تأتي كتكثيف للمطالب الاقتصادية– الاجتماعية، فالحركات السياسية في مصر إذ تنتقد النظام القائم، تحيل المظالم الاجتماعية إلى سبب وحيد هو دكتاتورية الحاكم وحزبه، ولا تنتقد النموذج الاقتصادي الذي اتبعه ذلك النظام، وبالتالي فهي لا تقدم بديلاً حقيقياً، والبديل الحقيقي يبدأ قبل كل شيء من البديل الاقتصادي الذي يجد تعبيره السياسي بشكل أو بآخر. اللجان الشعبية التي شكلها الشعب المصري، ومن قبله الشعب التونسي، هي النواة الحقيقية لحركة سياسية جديدة، تقود الثورة إلى منتهاها، كي لا يرثها الأوغاد.

أياً كان مصير الثورة في مصر وفي تونس، وأيًا كانت نتائجها، فهي في أكثر السيناريوهات تشاؤماً، أي إعادة خلق النظام المستغل غير الوطني القديم، فإنها تشكل كموناً لثورات قادمة تصل إلى منتهاها، كما كانت كومونة باريس، كموناً لثورة أكتوبر، وهي قبل كل شيء باب عريض وثقيل تم فتحه، ولم يعد من الممكن إغلاقه أبداً، إنه باب الثورة الاجتماعية..

■■

مصر: عملية استخبارية سرّية لواشنطن

◄ ميشيل شوسودوفسكي
ترجمة قاسيون

مبعوث أوباما إلى مصر فرانك غاردنر ويزنر الابن هو عضوٌ مشهورٌ في عائلة وكالة الاستخبارات المركزية سي آي إيه، وابنٌ لواحد من أسوأ الجواسيس سمعةً، الراحل فرانك غاردنر ويزنر (١٩٠٩-١٩٦٥)، العقل المدّبر للانقلاب الذي رعته الوكالة والذي أطاح بحكومة محمّد مصدّق في إيران في العام ١٩٥٣ .

اندفع المبعوث الأمريكي الغامض، وهو دبلوماسيٌ متقاعد، إلى القاهرة في ٣١ كانون الثاني في ذروة حركة الاحتجاج لعقد لقاءاتٍ على مستوىً رفيعٍ مع حسني مبارك.

كان حسني وفرانك صديقين مقرّبين، ويرجع الأمر إلى أواخر الثمانينيات حين كان ويزنر سفيراً في مصر (١٩٨٦-١٩٩١).

عمل ويزنر كسفير في ذروة حرب الخليج. وقد لعب دوراً أساسياً في المفاوضات التي تمخّضت عنها اتفاقية العام ١٩٩١ والتي لم تلتزم وفقها مصر بالمشاركة في حرب الخليج ضدّ العراق فحسب، بل بحزمة إصلاحات اقتصادية قاسية بتوجيه من صندوق النقد الدولي. أملَت واشنطنُ هذه الاتفاقيةَ مباشرةً وتحكّمت بمسارها سفارة الولايات المتحدة في القاهرة.

أُرسل فرانك ويزنر إلى مصر بناءً على طلب صريح من أوباما لـ«التفاوض على حلٍّ يتعلّق بحركة الاحتجاج».

كانت نقاشاته مع الرئيس المصري مقدّمةً لكلمة مبارك يوم الثلاثاء في الأول من شباط والتي أكّد فيها أنّه لن يتنحّى عن الرئاسة إلى حين إجراء الانتخابات المقرّرة في خريف ٢٠١١ . في تصريح علني، أكّد ويزنر أنّه يجب السماح للرئيس مبارك بالبقاء في منصبه. لكنّ البيت الأبيض أوضح لاحقاً أنّ ذلك لا يعكس وجهة نظر الإدارة وأنّ تصريح ويزنر يعبّر عن رأيه الشخصي...

كانت الاجتماعات التي عقدت بين مبارك وويزنر وراء أبواب مغلقة جزءاً من أجندة استخبارية. لم تكن لدى واشنطن نيّةٌ الدفع باتّجاه إيجاد حلٍّ لحركة الاحتجاج، إذ إنّ أولويّتها تتمثّل في تغيير النظام. كان ويزنر مخوّلاً بأن يطلب من مبارك ألاّ يقدم على الاستقالة كيلا يستثار مناخٌ من الفوضى الاجتماعية والغموض، ناهيك عن التفكّر في زعزعة استقرار النظام النقدي المصري نتيجة هروب رؤوس أموال بمليارات الدولارات.

ترأّس ويزنر الأب مكتب الخدمات الاستراتيجية في جنوب شرق أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية. في أعقاب الحرب، أشرف على عدّة عمليات استخبارية أسّست لأسلوب عمل وكالة المخابرات المَركزية. وقدً تضمّنت مسؤولياته من بين أمور أخرى البروباغندا وعمليات التخريب والتضليل الإعلامي، إلخ. كان مهندس عملية موكينغبير، وهي برنامج الوكالة للتسلل إلى وسائل الإعلام الأمريكية والأجنبية. في العام ١٩٥٢، أصبح ويزنر رئيس إدارة تخطيط وكالة المخابرات المركزية، وكان ريتشارد هيلز رئيس عملياته. (انظر: فرانك ويزنر - ويكيبيديا، الموسوعة الحرّة). كما كان العقل المدبّر وراء الانقلاب الذي رعته الوكالة وأسقط حكومة محمد مصدّق في إيران في العام ١٩٥٣ ، ممهّداً الدرب لتنصيب محمّد رضا شاه بهلوي «إمبراطوراً» ودميةً على رأس الدولة.

■■

ثورات ١٨٤٨ العربية: ترنّح الطغاة وسقوطهم

◄ طارق علي / ترجمة قاسيون

إذاً، هل سيرحل مبارك في نهاية هذا الأسبوع أم في نهاية الأسبوع القادم؟ تريد واشنطن «انتقالاً منظّماً»، لكنّ يدي سليمان الشبح (أو شيخ التعذيب كما يشير إليه بعض ضحاياه)، ملطّختان كذلك بالدم.

استبدال جلاّد فاسد بآخر لم يعد مقبولاً. تريد الجماهير المصرية تغييرَ النظام برمّته، لا عمليةً تشبه ما حدث في باكستان، حيث حلّ لصٌ مدنيٌ محلّ ديكتاتور بزيٍّ عسكريٍّ دون أن يتغيّر شيء. تنتشر العدوى التونسية بسرعة هائلة تتجاوز كلّ تصوّر. بعد سبات طويل نتيجة الهزائم العسكرية والسياسية والمعنوية، تُنبعث الأمّة العربية مجدّداً. سرعان ما أثّرت تونس في جارتها الجزائر وانتقلت الحالة إلى الأردن وبلغت القاهرة بعد أسبوع.

ما نشهده اليوم موجةٌ من الانتفاضات الديمقراطية الوطنية، تذكّر أكثر ما تذكّر بثورات العام ١٨٤٨. على القيصر والإمبراطور وأولئك المتعاونين معهما. التي اجتاحت أوروبا وكانت نذيراً للاضطرابات اللاحقة.

تلكم هي النسخة العربية من ثورة العام ١٨٤٨ ...القيصر. الإمبراطور اليوم هو الرئيس القابع في البيت الأبيض.

إليكم ما يميّز تلك الثورات الأوّلية ممّا جرى في العام ١٩٨٩ : حقيقة أنّه مع استثناءات معدودة، لم يحدث أن احتشدت الجماهير من تلقاء نفسها بهذا المستوى.

لقد انحنى سكّان شرق أوروبا أمام الغرب، متطلّعين إلى مستقبل سعيد فيه، وهم ينشدون «خذونا، خذونا، لقد أصبحنا ملكاً لكم».

تريد الجماهير العربية التخلّص من القبضة الكريهة.

ساندت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ديكتاتورين تريد الجماهير التخلّص منهم. إنّها ثورات على البؤس المستمرّ الذي أنتجته نخبةٌ خاضعةٌ للغرب أعمتها ثروتها الشخصية والفساد والبطالة الشاملة والتعذيب.

إعادة اكتشاف التضامن العربي في مواجهة ديكتاتوريات بغيضة ومن يساندها هي فقط نقطة انعطاف في الشرق الأوسط.

تجديد الذاكرة التاريخية للأمّة العربية التي تحطّمت بقسوة بعد حرب العام ١٩٦٧ .

لا يمكّن أن يكون التباين في القيادة أكثر وضوحاً . رأى جمال عبد الناصر، على الرغم من أخطائه ونقائصه، هزيمة العام ١٩٦٧ بوصفها أمراً عليه أن يتحمّل مسؤوليته...فاستقال.

اندفع ملايين المصريين إلى قلب القاهرة مطالبين ببقاء عبد الناصر في السلطة... فعاد عن استقالته. توفّي في مكتبه بعد بضع سنوات، فقيراً ومحطّم الفؤاد، فسلّم خلفاؤه البلد إلى واشنطن وتل أبيب مقابل ثمن بخس.

تمثّل أحداث الشهر المنصرم أوّل انبعاث حقيقيّ في العالم العربي منذ العام ١٩٦٧ . اتجاهاتُ الريح تحذّر من الوقوف على الجانب الخاطئ من التاريخ، ما يجنّب تجربة الهزيمة دوماً، حين اندلاع انتفاضاتٍ غير متوقّعة مثل تلك.

تناسوا أنّ الانتفاضات والثورات، التي تشكّلها الأوضاع القائمة، تحدث حين تقرّر الجماهير، أو الحشود، أو المواطنون، سمّهم ما شئت، أنّ الحياة لم تعد محتملةً ولم يعد بوسعهم الصمت.

بالنسبة إليهم، الطفولة البائسة والجور أمرٌ طبيعي مثل صفعة في الشارع أو استجوابٌ وحشيٌ في سجن. عانوا ذلك، لكن حين تستمرّ الأوضاع قائمةً بعد أن يصبحوا بالغين، يتقهقر خوف الموت. حين يبلغ الوضع مرحلةً كتلك، تكفي شرارةٌ واحدةٌ لإضرام حريق هائل. وهو وضعٌ مشابهٌ تماماً لمأساة بائع العربة في تونس الذي أضرم النار في نفسه.

نحن في مستهلّ التغيير... لم يعد ممكناً قهر الجماهير بالقوّة هذه المرّة ولن تخضع بعد الآن.

ما الذي سيقدّمه أولئك الذين سيحلّون محلّ الطغاة في تونس والقاهرة لشعوبهم؟

الديمقراطية وحدها لا تطعم خبزاً... ولا تؤمّن عملاً...

■■

الانقلاب على انقلاب (هايد «مـ»بارك)..!

◄ عبادة بوظو

من خلال محاولات أركان النظام المصري حصر الانتفاضة الشعبية المصرية في «ميدان التحرير» واستدراج بعض وجوه الشباب المنتفض إلى جلسات حوار الرجل الأبرز في استخبارات النظام، عمر سليمان، تتجلى على نحو واضح نتائج الارتياح النسبي الذي تم منحه للنظام ليسعى إلى احتواء حجم الاحتجاجات كحد أدنى وإحداث الانقسام في حركة الشارع المنتفض لاستيعابه وتفتيته وتذويبه كلياً كهدف لاحق.

على القياس المصري حققت انتفاضة كانون الثاني حتى الآن الكثير من المنجزات، نظرياً على الأقل وحسب معسول وعود النظام، من خلال إجبارها إياه على تقديم مجموعة من التنازلات، سواء في الانتخابات الرئاسية والتوريث أم في التعديلات الدستورية المقترحة وضمان حق التظاهر «السلمي» وإعلان وقف الملاحقات والاعتقالات(!!؟) وعقد جلسات حوار منتقاة للاستماع للمطالب، والتعاطي الإعلامي مع الانتفاضة وبعض وجوهها ومفرزاتها، الخ.

ولأن ذلك يقابل بالشك من غالبية المنتفضين لجهة غياب الضمانات من نظام فاقد للشرعية، فإن المطلوب هو العودة إلى دفع الاستعصاء نحو نهاياته عبر إعادة طرح الأهداف بسقفها الأعلى أي الإسقاط والرحيل والمحاكمة وتغيير الدستور وحل البرلمان وإحلال نظام بديل بإشراف وضمانات وتدخل من المؤسسة العسكرية.

وإن كان من شأن ذلك أن يغير وجه المنطقة، لا وجه مصر فحسب، فإنه لا يجري بانتفاضة سلمية قدمت حتى الآن ٣٠٠ شهيد وأكثر من ٥٠٠٠ جريح، حسب الأرقام المتداولة إعلامياً ومن دون احتساب ضحايا محافظة الوادي الجديد ليوم الأربعاء ٢٠١١/٢/٩، والكل في داخل مصر وخارجها يذكر زخم وقوة ٢٨ يناير عندما ترنح النظام إلى حد كبير وخُيِّل للكثيرين أنه سقط في زمن قياسي بالمقارنة مع تونس مثلاً.

يردد الكثير من المراقبين أن ما يجري في مصر حالياً هو صراع إرادات ولعب على عامل الوقت الذي تستفيد منه قوى النظام مصرياً وأمريكياً إسرائيلياً في «ثورتها» المضادة. هذا صحيح، ولكن الصراع في نهاية المطاف هو على «منظومة السيطرة» بين نظام يبرع في إعادة ترتيب أوراقه، وشارع غير منظم بمعنى القيادة موحدة الإرادة والشعارات الثابتة، أو المسلحة. وإن إمساك منظومة السيطرة بالعربي الفصيح يعني بسط النفوذ على مواقع وتجليات هذه السيطرة والمرافق الحيوية المصرية، أمنياً وسياسياً واقتصادياً وإدارياً ومالياً أي سيادياً، وهي ما يستجمع النظام المرتبك قواه لإحكام قبضته عليها، وما تنبغي في الوقت نفسه أن تشكل سلة أهداف المنتفضين، إن أرادوا تحقيق غايات تحركهم.

فما لدينا هو انقلاب النظام على الانتفاضة، والمطلوب هو انقلاب قوى الانتفاضة على انقلاب النظام باتجاه العودة نحو الشعار الأساسي: «الشعب يريد إسقاط النظام» وليس الحوار معه، فكيف يستقيم الحوار مع من تريد إسقاطه؟ (هنا تبرز تناقضات الموقف الانتهازي للإخوان والتجمع، مثلاً)..

الأمر بحاجة لحركة شارعية منظمة تستعيد زمام المبادرة بعيداً عن دهاليز الحوار وتسلق الأحزاب المترهلة والحديث عن الدستورية والشرعية وألاعيب واشنطن التي تريد في نهاية المطاف الإبقاء على نظام كامب ديفيد التابع لواشنطن والحامي لتل أبيب مهما تكن وجوهه ورؤوسه.

أما الحديث عن «الفوضى» والفراغ الدستوري، فهو طبيعي مع الانتفاضات، فلا توجد حركة شعبية قوية وعاتية بلا أثمان، وإلا سيتمكن النظام فعلاً من احتواء الأمر في نسخة مصرية، يصممها مبارك ونائبه سليمان ورئيس حكومته شفيق وبقية أركان النظام، من حديقة «هايد بارك» البريطانية لتفريغ الانتفاضة المصرية فيما يسمى «هايد بارك التحرير»، أي إيجاد نمط من الديمقراطية الغربية التي سقفها: «قولوا ما تشاؤون ونحن نفعل ما نريد! واخرجوا بكل الأعداد التي تريدونها ورددوا ما تريدون من شعارات، وحتى شتائم، وارفعوا ما تريدون من يافطات ومجسمات، ونظموا المعارض والعروض، ونحن سنقدم لكم الشرطة والحماية والتنظيم وضمان عدم عرقلتكم للسير، وأهم ما فيه سيرُ حياتنا وسلبنا ونهبنا ونظامنا الاقتصادي الاجتماعي الليبرالي الذي أفقركم ولايزال..! فانظروا إلى النعمة التي انتزعتموها ومنيتم ومنينا على أنفسكم بها: حق الكلام والتجمع والتظاهر دون اعتقالات، فطوبى لكم، وهنيئاً لنا «الممر الآمن» لنظامنا، دون ضمانات ألا يضيق ذرعنا بتظاهراتكم..!!

هل يقبل كل شباب مصر وكل جيشه هذه المعادلة الانقلابية، الفترة المقبلة ستقدم الإجابة..!

الأربعاء ٢٠١١/١/٩

o.bozo@kassioun.org

إحساس جديد!

◄ محمد عصام زغلول

نقلت أخبار «أبو غريب» وصوره- حين ظهرت- المواطن العربي إلى حالة من الذهول.. فالديمقراطية الأمريكية، وحقوق الإنسان، وكرامة المواطن، وقداسة الروح، ظهرت بزيها الحقيقي، وظهر معها النتن الطاوي تحت الملابس الحريرية الناعمة والقبعات المدورة.

لم تفلح- وقتها- كل الجهود الإعلامية، التجميلية والترقيعية التي كلفتهم الملايين، في محاولاتها اليائسة لتطهير جزء من الصورة، تلك التي علقت في ذاكرة كل عربي وكل حر في هذا العالم الواسع، والتي ستبقى في مكانها ولن تمحى إلا ..بالقصاص العادل.

وعذراً.. فإني قد أتصور تلك الأفعال الإجرامية المرضية ممن يكنون العداء القديم لحضارتنا ولكل حضارة سبقتهم، وممن يعدون العدة للسيطرة على منطقتنا، طبعاً- ولا شك- بغية القضاء على الإرهاب فيها!

ولكن كيف لي أن أتفهم عودة تلك الصور البشعة المقززة، صور الضرب والتعذيب، صور الوحشية والإجرام، والتي جاءت برائحة أكثر نتناً، ومناظر أكثر خرقاً، فلقد خرّقت القلوب قبل أن تخرّق العيون..

كيف لنا بصورة تدخل بيتنا لتقول لنا بكل أسى، العربي أشد بأساً وأكبر مقتاً وأوسع حقداً وأعمق مرضاً، من كل أمريكي وصهيوني مارس عهره ومرضه وهوسه في بلادنا ..

كيف يقبل عقلنا السليم تلك العقول المريضة التي تظهر كل خبث وبؤس، في اعتداءات وحشية على شبان وفتيات، كان الواجب أن يقدم لهم كل الحب ليكونوا البناة الحقيقيين للوطن..

أأذكر لكم صورة الشاب الذي تفتت جسده تحت عربة الشرطة، أم أعيد على مسامعكم بعد أن مر على ناظريكم مشهد اليافع الذي قتل برصاص الشرطة المصرية بكل برودة ولؤم..

أأصابكم الغثيان بمنظر الضابط العربي!! الذي يضرب الشاب العربي المصري مراراً وتكراراً على وجهه، ووجه الشاب يرتج من الألم، والضابط يعيد الجولة مراراً وتكراراً.

أم مر عليكم منظر الشابة الصغيرة المعلقة من أطرافها الأربعة كالنعجة!! مرور الكرام، ومن ثم انتقلتم إلى قناة أخرى لمشاهد أخرى..

أعتذر أشد الاعتذار من حضراتكم لإساءتي إلى مسامعكم بما ذكرت، وربما الواجب أيضاً أن تعتذر القنوات عن عرض مثل تلك الصور، ولكن.. قبل الاعتذار هل نعتذر لأنك شعرت بالغثيان مما سمعت أو رأيت، أم لأنك يا سيدي، ربما كنت قد وضعت نفسك للحظة- لحظة واحدة- مكان واحد من هؤلاء..

ثم قلت في نفسك: أنحن أشد مكراً أم من هم في القارة البعيدة، ألذي حصل في «أبو غريب» من عدو

إلى عدو.. أسفل وأحقر أم من عاداك وهو ينبس بلهجتك، ويتزيى بزيك!

أتفرقون بين ما يقوم به العدو الصهيوني وعلى مر تلك السنين بالفلسطينيين، وما فعله الأمريكيون في السودان والعراق وغيرهما، مع ما يجري في مصر اليوم؟!

والله إن كنتم لا تفرقونها فإني أفرق بينها، وإن كنتم تحسبونها واحدة فأنا لا، فوالذي نفسي بيده ما هم من أبناء هذا الشعب، ولا هم من العربان، إن هم إلا مسوخ لا نستطيع الجزم بهويتهم الحقيقية، حتى يتم عقابهم بصلبهم، ومن ثم تحليل دمائهم ودراسة أدمغتهم!

ولا ندري إن كان الذي ظهر حتى الآن.. هو كل الحدث، أم إن الثورة الأبية وصمودها سيكشفان عن مسوخ آخر، ولسنا على يقين أهم في مصر وحدها أم لهم أشباه أخر!

ولكني على مثل اليقين أن عقاب هؤلاء اليوم هو البوابة لعقاب شركائهم أصحاب «أبو غريب» من الصهاينة وحلفائهم، وفي محكمتنا بعد حين، أما النجاة فهي للأسف ستكون نجاة كل ظالم وغاشم، عاش على دماء الشعوب.

أولئك المسوخ.. الذين تبلدت أحاسيسهم وماتت منذ زمن بعيد، يحاولون اليوم أن يمضوا بأحاسيسنا لما مضى من أمرهم..

فإن بدأت أحاسيسكم بالتبدل فإني أنصح بأن تنحرفوا بها، وتمارسوا من فضلكم تحكماً آنياً، فتحولونها شيئاً فشيئاً إلى مشاعر معدة لتتبرأ من كل مالم يؤمن حتى اليوم بحق الشعوب وإرادتها.. من كل من يعتبر نفسه فوق الشعوب.. سيدها ومالكها.

إحساس جديد.. إحساس بأن السيادة عادت للشعب!!

وأن لا حياة لمن لم يؤمن بإحساس الشعب!

essamaldean@yahoo.com

الاغتراب والتموضع.. تفريق ضروري (٤/١)

◄ أسامة دليقان

«جاء زمانٌ أمسى فيه كلّ ما كان يعتبر غير قابل للتغريب موضوعاً للتبادل، للمتاجرة، ويمكنُ تغريبه (بيعه وشراؤه). إذ باتت كل الأشياء التي كان ممكناً حتى ذلك الوقت تشاركها دون تبادلها، وإعطاؤها دون بيعها، واكتسابها دون شرائها – الفضيلة، الحب، القناعة، المعرفة، الضمير، إلخ.. باتت جميعاً، وباختصار، خاضعة للإتجار. إنّه زمن الفساد الكلي، والارتشاء الشامل، أو، لنتكلم بلغة الاقتصاد السياسي، الزمن الذي أمسى فيه كلّ شيء، أخلاقي أو جسدي، قيمةً سوقية، تُعرَضُ في السوق ليقرر قيمتها الحقيقية». (١)

بهذه الكلمات يوجز لنا ماركس واقع ما يسمّى بالاغتراب (alienation) (أو الاستلاب estrangement)، وهو واقع يستطيع جميع النّاس، وخاصّةً المنتجين منهم، أنْ يشعروا به، لأنّهم ببساطة يعيشونه يومياً. واقعٌ لا إنساني يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، وخاصّة مع اشتداد جرائم اقتصاد السوق الرأسمالي، بنسخته الليبرالية الجديدة، المعوْلَمة والمفروضة على بلدان العالم ومن ضمنها بلدنا سورية.

فالعالم–السوق هو عالم الاغتراب، و«البيع هو الجانب العملي للاغتراب»(٢)، ووساطته المال، ذلك «الفوّاد بين الحاجة وموضوعها، بين حياة الإنسان ووسائل حياته»(٣)، ذلك« ..الإله المرئي!الذي يصهر المستحيلات معاً، ويجعلها تتبادل القبلات!.. حتى تكون للوحوش إمبراطورية العالم!».(٤)

يعيش الناس غرباء حتى في أوطانهم. العالم غريب عنهم وهم غريبون عنه. يعملون فقط للبقاء على قيد الحياة، أو كما يقال يعيشون لكي يعيشوا، عملهم بحدّ ذاته مجرّد وسيلة وعذاب، وليس غاية ومتعة. فالعامل لا يجد في عمله إشباعاً إنسانياً لأنّه «ينحَطُّ روحياً وجسدياً إلى دَرَك آلة، ويتحوّل من كونه إنساناً إلى نشاط مجرّد ومَعِدَة».(٥)

لكي نتعرّف أكثر على مفهوم الاغتراب/الاستلاب سنبدأ أولاً من مفهوم التموضع ثمّ نوضح علاقته بالاغتراب كما فسّرها ماركس تفسيراً صحيحاً، لنرى كيف مكّنه ذلك من وضع برنامج عملي لنفي الاغتراب وتجاوزه نحو انعتاق إنساني حقيقي.

ما هو التموضع؟

التموضع(objectification) هو الوجود الموضوعي لكلّ شيء ماديّ، الشكل الضروري لوجود كلّ شيء في الطبيعة، وحالة ارتباطه مع الموجودات خارجه: «الكائن الذي لا تكون طبيعته خارج نفسه ليس كائناً طبيعياً ولا يلعب دوراً في نظام الطبيعة. الكائن الذي ليس لديه شيءٌ خارجه ليس كائناً شيئياً.. بل كائن فكري مجرّد، غير حقيقي، وغير محسوس».(٦) ولذلك يُستخدم مصطلح آخر ليفيد معنى التموضع، وهو التخارج (externalization). والتموضع هو السّمة العامّة لكلّ كائنٍ طبيعي سواءٌ أكان جماداً أم حياً أم إنساناً: «الشمس هي موضوعٌ للنبات، شيءٌ لا غنى عنه لإثبات حياته، تماماً كما أنّ النبات موضوعٌ للشمس، تعبيرٌ عن طاقتها الباعثة للحياة وطاقتها الجوهرية الموضوعية»(٦)، لكن ما هي الميزات العامّة للكائن الحيّ ؟ يجيب ماركس أنّه «من جهة مزوّد بطاقات طبيعية، بطاقات حيويّة.. توجد فيه كميول وقدرات، كدوافع. ومن جهة أخرى، هو كائنٌ حيّ مشروط ومحدود ويعاني، أي أنّ مواضيع دوافعه توجد خارجه، كأشياء مستقلّة عنه؛ لكنّ هذه الأشياء هي مواضيع لحاجته، أشياء ضرورية لا غنى عنها لتظاهر وإثبات طاقاته الجوهرية»(٦). الكائنات الحية إذاً: تجد تموضع قدراتها في مواضيع حاجاتها، لكنّ هذا التموضع عند الحيوانات والنباتات إمّا أن يوجد في مواضيع طبيعية جاهزة(الغذاء، والماء، والهواء، إلخ..)، أو تقوم بإنتاجه عبر نشاط غريزي، فالحيوانات تنتج أيضاً ولكنّها «تُنتِجُ فقط عندما تُجبرها الحاجة الجسدية المباشرة على فعل ذلك»(٧)، فالعصافير مثلاً تبني أعشاشاً فقط استجابة للحاجة الغريزية لحفظ النوع، وهي «لا تُنتِجُ إلا وفقَ مقاييس وحاجات النّوع الذي تنتمي إليه»(٧)، كأن تبني مساكن على مقاس أجسامها فقط. أمّا النشاط الإنتاجي للإنسان، فهو تموضع للطاقات الجوهرية البشرية، يتميّز بخصوصية أنّه نشاطٌ واعٍ، أي تموضع واعٍ لعمله، فالإنسان ينتج «حتّى عندما يكون حرّاً من الحاجة الجَسَدية، بل لا يُنتِجُ بحقّ إلا في الحرية من هذه الحاجة»(٧)، فهو لا ينتظر أنْ يجوع حتى يزرع، أو يبرد حتى يصنع الثياب، بل يخطط لأعماله مسبقاً وينفذها، ولا يستطيع ذلك إلا بعد أن يؤمّن حداً أدنى من إشباع الحاجات الجسدية المباشرة، ليتحرر منها ويتفرّغ نسبياً لعمله العضلي والفكري. ويكون الإنسان «قادراً على الإنتاج وفق مقاييس كلّ نوع وأنْ يطبّقَ على كلّ موضوع المقياس النّوعي الملازم لذلك الموضوع. وهكذا فإنّ الإنسان يُنتِجُ كذلك وفقًا لقوانين الجمال»(٧). مثلاً يستطيع إضافة لبناء مسكنه، صنع أيّ نوع من مساكن الحيوانات (للماشية، للنحل..). هذا هو مفهوم ماركس عن الإنسان بوصفه «الكائن-النوع»، وذلك «ليس فقط لأنّه عملياً ونظرياً يشكّل النوع – كلاً من نوعه وأنواع الأشياء الأخرى، أي أنواع موضوعه – ولكن أيضاً ..لأنّه يتطلّع إلى نفسه ككائن شامل وبالتالي حرّ»(٧). فالعمل هو شرط عام مطلق لا غنى عنه لوجود الإنسان، ولا يمكن أنْ يتحقق العمل واقعياً إلا بأن يتموضع، بشكل منتوجات، أشياء تلبي حاجات الإنسان المادية (كالغذاء)، والروحية (كالأدب، والفن)، لأنّ «منتوج العمل هو العمل مجسداً ومحوّلاً إلى شيء مادي في موضوع، إنّه تموضع العمل».(٧)

علاقة الاغتراب بالتموضع؟

يبين ماركس أنّ الاغتراب هو حالة خاصّة من التموضع، تتجلى في أنّ «الموضوع الذي ينتجه العمل، أي منتوجه» – أي تموضعه – «يقف ضدّه مثل شيء غريب، كقوة مستقلة عن المُنتِج»(٧)، وأنّ «الحياة التي وهبها للموضوع تواجهه كشيء عَدواني وغريب»(٧). وماذا يعني أن يكون عملك ومنتوجك غريباً عنك؟ يعني أنْ «يظهر التموضع كفقدان للشيء بحيث أنّ العامل تُسلَبُ منه المواضيع التي يحتاجها بشدّة ليس فقط من أجل الحياة بل من أجل العمل أيضاً»(٧)، ولذلك يطلق على الاغتراب أيضاً تسمية الاستلاب. وقد خلص ماركس إلى هذه العلاقة على أساس منهجه المادي الديالكتيكي، الذي كان ينضج ويتطور عبر المخطوطات، وعبر نقده لديالكتيك هيغل المثالي، الذي خلط بين هذين المفهومين، وطابق بينهما، إذ اعتبر هيغل أنّ تموضع الإنسان هو اغتراب، بوصفه نفي لوعي مجرّد (للفكرة المطلقة). وبذلك سلّم بأن الاستلاب، أي التموضع اللاإنساني القائم في ظروف الرأسمالية، والمجتمع الطبقي عموماً، هو الشكل الوحيد الممكن للتموضع، وبذلك طابق بين العام والخاص، تدفعه في ذلك رغبته في الحفاظ على النظام الرأسمالي وجعله أبدياً.

وكيما يظل منسجماً مع ديالكتيكه المثالي، تصوّر هيغل تجاوزاً وهمياً للاغتراب، يتمّ من خلال نفي كلّ تموضع – نفي النفي– لترجع الفكرة المطلقة من تموضعها إلى ذاتها الروحية المحضة. إذن ما يشكّل ماهية الاستلاب هو أنّ جوهر الإنسان يُموضِعُ نفسه بطريقة لاإنسانية، في تضادٍ مع نفسه. ويعدد ماركس أربعة جوانب لتظاهر الاستلاب:

١ - استلاب الموضوع: أو اغتراب الإنسان عن الطبيعة، ويعبر عن ذلك باستلاب العامل في موضوعه، حرمانه من منتوجه: «كلما أنتج العامل أكثر، اضطر أنْ يستهلك أقلّ، كلّما خَلق قيمة أكثر، صار هو عديم القيمة أكثر.. كلما زاد تحضّر موضوعه، زاد العامل بربرية.. كلما زاد العمل ذكاءً، زاد العامل بلادة، وزادت عبوديته للطبيعة.. العمل يُنتِجُ الأعاجيب للغني، لكنّه يُنتِجُ الحرمان للعامل».

٢ - استلاب الذات: «الاستلاب لا يتظاهر فقط في نتيجة الإنتاج، بل وكذلك في فعل الإنتاج، ضمن نشاط الإنتاج بحدّ ذاته. إذ كيف يمكن لمنتوج نشاط العامل أنْ يواجهه كشيء غريب لو لم يكن العامل حقيقةً في فعل الإنتاج يستَلِب نفسه من نفسه؟».

٣ - استلاب الإنسان من الكائن-النوع: ويتجلّى في اختزال النشاط الحياتي الواعي للنوع البشري من غاية إنسانية حرّة وممتعة إلى عمل قسري يكون مجرّد وسيلة لتحقيق غاية، هي الوجود الجسدي للفرد، «فبالنسبة إلى إنسان يتضور جوعاً، لا يكون شكل الطعام الموجود هو الشكل الإنساني للطعام ..ويكون مستحيلاً عندئذٍ تفريق هذا النشاط التغذوي عن نظيره لدى الحيوانات».

٤ - استلاب الإنسان من الإنسان: وهي نتيجة لجميع الجوانب السابقة، لأنّه عندما يقف الإنسان ضد نفسه، فهو يقف ضد البشر الآخرين أيضاً، ويكون مستلباً من الآخرين، والجميع مستلبون من الجوهر الإنساني.

■■

الهوامش:

١ – ماركس، بؤس الفلسفة، الفصل الأول (اكتشاف علمي)، القسم الأول (التضاد بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية).

٢ – ماركس، حول المسألة اليهودية، الفصل الثاني.

٣ – ماركس، مخطوطات عام ١٨٤٤ الاقتصادية والفلسفية. المخطوط الثالث/ الفصل الرابع (المال).

٤ – من اقتباس ماركس عن شكسبير، مسرحية «تيمون أثينا»/ الفصل الرابع، المشهد الثالث.

٥ – ماركس، مخطوطات عام ١٨٤٤ الاقتصادية والفلسفية. المخطوط الأول/ الفصل الأول (أجور العمل).

٦ – المصدر السابق، المخطوط الثالث/ الفصل الخامس (نقد ديالكتيك هيغل وفلسفته ككل).

٧ – المصدر السابق، المخطوط الأول/ الفصل العاشر (العمل المُستَلَب).

■■

الماركسية.. و«التكسّب» المعاصر!

◄ غسان حنون

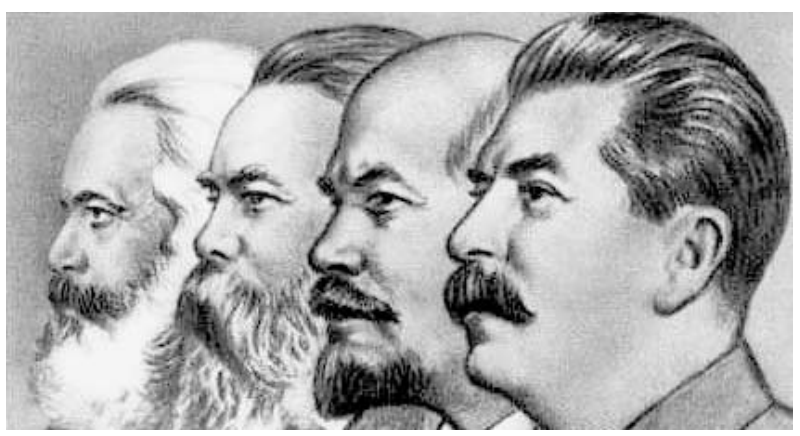

إذا كانت الماركسية بجوهرها تعني قراءة ثم فهماً فتفسيراً ثم تغييراً، فماذا تعني كتابات بعض الناس في بعض الصحف والمجلات أو المواقع المحلية والإقليمية، أو ممن يطلون على بعض الفضائيات، بالظاهر ماركسيون، أما باطنهم فإما مضلل أو مضلَل؟ والى أين يكون المصب والمآل؟

هؤلاء يكتبون من وجهة نظر ماركسية ويستشهدون بأقوال لهذا أو لذاك، وفي آخر المطاف لا شيء يُفهم من سطورهم سوى أمرين اثنين: إما أنهم يريدون تقديم أنفسهم أنهم مثقفون وأصحاب منابر؟ أو أنهم يريدون التكسب من وراء كتاباتهم. حين تقرأ لهم، تشعر أنهم يكتبون من بروج عاجية ومنابر واعظة لمن يتهافت للنظر إلى تلك البروج والمنابر، فهنيئاً لهم مآلهم، فقد أصابوا مراميهم.

الماركسية المستقرئة للواقع والتي تتطور مع تطوره على ضوء فهم ثم تفسير ثم تغيير، تعطي استنتاجا بأنكم وقراءكم بعيدون كل البعد عن قضية فساد هنا أو هناك، ضمن هذا المجتمع الذي يعاني ما يعانيه من فساد وأزمات اقتصادية واجتماعية. بعيدون كل البعد عن نبض الشارع، نبض المواطن المرهَق بأعباء الحياة اليومية ومتطلباتها، أكان هذا المواطن موظفاً أو عاملاً أو صناعياً أو حرفياً أو مزارعاً. أقول: بئس الأقلام التي تسمي نفسها ماركسية ولا تطرق أبواب الحلول لمشاكل وأزمات مجتمع لا يعاني أزمات من لقمة العيش إلى ليتر وقود التدفئة أو تأمين مسكن لائق أو تأمين مستقبل ولده الساعي ليحقق معدلاً يؤهله لدراسة فرع جامعي تتوق إليه نفسه.

إن من أهم الأمور التي طرحها الاجتماع التاسع للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين هي نفض الغبار عن المنصة الفكرية والمعرفية التي انتهى عندها آخر منتصرينا. إن رياح التغيير تهب في أشرعتنا، فهلموا نغتنمها!

أسأل هؤلاء الأشخاص كيف تجتهدون دون أن تعرفوا كيف وأين يُدق المسمار؟ إن لم يكن في رأس المشكلة؟ إني لا أتوجه في كلماتي إلى فصيل من فصائل الشيوعيين، بل الى كل شخص يعتبر نفسه مثقفاً، محلياً أو إقليمياً معنياً برسالة ما. عذراً منكم ومن أفكاركم! الآن بدأت الشعوب تقول كلماتها متخطية كل وعظ وتنظير. انظروا إليهم في تونس ومصر واليمن وكأنهم على لسان عمرو ابن كلثوم يصرخون:

ألا لا يجهلن أحد علينا

فنجهل فوق جهل الجاهلينا

هل فكرتم أولاً ما هو موقعكم بين شعوبكم حتى نعرف مقدار قربكم وفهمكم للماركسية. ففي تاريخ الماركسية والصراع المحتدم، ولد فرزٌ ولا يزال يتبلور كلما اشتدت وطأة الصراع. فمنهم من انفرز إلى يمين مزيف ويمين حقيقي أو يسار مزيف ويسار حقيقي. ضمن هذه المعادلة يلتقي اليمين المزيف مع اليسار الحقيقي واليسار المزيف مع اليمين الحقيقي. وهذا الطرف أو ذاك حين يوضع على محك الواقع، يصبح الفرز واضحاً أكثر بين كل طرف من الأطراف. وعلى مبدأ عدو عدوي صديقي، وصديق عدوي عدوي. يقول ستالين: «إن المهم الجدير بالاعتبار قبل غيره في نظر الطريقة الديالكتيكية، ليس الشيء الذي يبدو، في لحظة معينة، ثابتا وهو في الواقع آخذ في الفناء، بل المهم الجدير بالاعتبار قبل غيره في نظرها، هو الشيء الذي يولد ويتطور، إذ أنه ليس في نظر الطريقة الديالكتيكية من شيء لا يُقهر ولا يُغلب سوى الشيء الذي يولد ويتطور. وعلى هذا ينبغي أن نؤسس عملنا لا على الفئات الاجتماعية التي توقفتَ عن التطور..(عن مقالة للمفكر الماركسي خالد بكداش: «عمر فاخوري أديب الحرية والنور» نُشرت في الأربعينيات).. وعن مقالة أخرى لخالد بكداش أيضا حول الثقافة والأدب يقول: «لنترك أولئك الذين يتحولون عن (حرفة الأدب والثقافة) إلى حرفة (التجارة بالأدب والثقافة). إن الذين يتاجرون بالشعب بأدبهم لن يكونوا أحسن حالاً من تجار السياسة! كذلك الذين تحولوا عن حرفة الأدب والثقافة إلى حرفة التجارة، يكفي أن نساعدهم على كشف تجارتهم!»..وعلى هذا أقول لأصحاب تلك الأفكار المنظرة احرصوا أن تعرفوا لمن تتوجهوا حرصكم علىَ منابعكم ومشاريكم. واعرفوا كيف تخلصون لقضاياكم المطلوب الالتزام بها الآن أكثر. فالناس ضاق صدرها من كثرة المقالات الفلسفية والفكرية وغيرها بشطها ومطها دون الطرق على المسمار في رأس المشكلة ومعرَفة كيف تُخاطب الضمائر والعقول وتُحرَض من أجل القضايا الوطنية والاجتماعية والاقتصادية التي تهم وطننا على امتداد ساحاته. فلطالما علمتنا الماركسية أن حالة الناس الاجتماعية والاقتصادية هي التي تحدد أفكارهم وليس العكس. أدعوكم لوقفة تفسيرية لبيت من الشعر لأمير الشعراء شوقي يقول:

وما نيل المطالب بالتمني

ولكن تؤخذ الدنيا غلابا.

■■

حول ظاهرة الانقسام

◄ حسين ابراهيم

للحديث عن الانقسام الداخلي في بعض الأحزاب، يتطرق الكثيرون إلى الأسباب الذاتية في جانبها الشخصي الإجرائي، وعلى أهمية هذا الجانب الذي يشكل في معظم أبعاده تجليات الظاهرة وليس سبباً بحد ذاته. فثمة أسباب أكثر تأثيراً وحسماً، وهي مجمل الأسباب الفكرية والسياسية، ومنها المتعلقة بنظرية بناء الحزب والأهداف المطروحة، والأدوات النضالية، وكذلك الرؤية المستقبلية القادرة على تحليل الواقع الموضوعي في حركيته، والقدرة على استشفاف المستقبل من خلال امتلاك الأدوات المعرفية التي من شأنها تفسير الظواهر تفسيراً علمياً والتحكم بها بغية تغييرها باتجاه الأهداف المنشودة بصورة غير قسرية، انطلاقاً من الضرورة التي تشكل الحاجة الموضوعية للحامل الاجتماعي للحركة المعنية.

فحين يغيب الهدف الاستراتيجي وتتشكل حوله حالة هلامية ضبابية ويغلف بشعارات عاطفية –تحت السياسية– أو سياسية –فوق واقعية–، ويعطل دور الفكر تسليماً بنصوص جاهزة وإسقاطها في سياقات غير مدروسة، دون أن يكون للفكر دور في تطبيقها بصورة خلاقة أو إعادة إنتاجها على ضوء الواقع الجديد، فتتحول التكتيكات اليومية إلى مهام أساسية وتبرز التناقضات الثانوية كتناقضات رئيسية، وبالتالي يتحول الحزب إلى هدف بحد ذاته يحقق من خلاله مكاسب ضيقة لهذا أو ذاك.

إن الانقسام بصورة عامة، هو نتيجة لأسباب تتعلق بتراجع الحركة المأزومة في اللحظة التاريخية التي تفقد فيها القدرة على إيجاد المخارج المؤدية إلى مسارها النضالي الميداني وبالتالي ينسد الأفق أمامها لتلجأ إلى المزيد من التخبط والتيه والانفعالات مركونة إلى ماضيها، مكتفية به ومنغلقة عليه ومدافعة عنه، باعتبار أن هذا التاريخ مشرّف بعجره وبجره، وبما في هذا الماضي من انتصارات أو إخفاقات، وبالتالي تغيب الحركة عن دورها، وتفقد نفوذها الاعتباري أو المادي الملموس في الميادين المختلفة، هذه الخاصية التي ينبغي أن تتمتع بها أو تسعى إليها كل حركة جادة.

الحركة لا تعرف السكون، ومن لا يتقدم يتراجع بالضرورة لأن الحياة تتغير باستمرار، فلابد من التجديد المستمر للرؤية وتعميقها وشحذها بحيث تكون نفّاذة إلى عمق الظاهرة وما بعدها، ولابد من صياغة المهام والتوجهات بصورة متسقة زمكانياً دون انزياح، ومراجعة الأهداف الإستراتيجية وتدقيقها عبر قراءة نقدية مستمرة مستندة على الأسس العلمية، والاستفادة من التقنيات الحديثة لتطوير الآليات الضرورية التي لابد لها أن ترتقي بالتناسب مع التطور العام. وكل ذلك يتطلب الحرية ورفع مقص الرقيب داخل الحركة قبل خارجها، عن الرأي ليعبر عن ذاته، ليتبلور ويتفاعل من خلال إيجاد وسط كيميائي فكري نشط. إن الناس حين يجتمعون في أطر سياسية إنما يسعون إلى تحقيق أهدافهم ومصالحهم الآنية والمستقبلية في آجال زمنية غير مفتوحة إلى اللانهاية، وإذا كان الانقسام كظاهرة نتاج مرحلة التراجع، فإن مرحلة انفتاح الأفق ستنتج بدورها نقيض الانقسام أي الوحدة، وأعتقد في ظروف اليوم، أي ظروف عودة الجماهير إلى الشارع، لايختلف اثنان حول الحاجة إلى تلك القوة الفاعلة التي تستطيع التقاط اللحظة التاريخية والتحكم بمسار العمليات الاجتماعية لمصلحة المقهورين وبما يتوافق مع مصالحهم، ولكن الإشكالية تبرز في أن الكثير من قيادات الحركة الشيوعية واليسارية والقوى الوطنية الأخرى ما زالت تتعاطى مع ظاهرة الانقسام بعقلية ومفاهيم مرحلة التراجع.

■■

أسئلة برسم «دريم» حول مقابلة وائل غنيم

علي الزين

منذ بدأت الثورة في مصر..استضفتم ممثلي السلطة فقط وهذا مفهوم لأنكم تعيشون في بلد يحكمه دكتاتور ويمنع عنكم أن تستضيفوا من تشاؤون.. لكن لفتني البارحة الفيديو الذي ينتشر كالنار في الهشيم على الإنترنت وهو مقابلة وائل غنيم، مدير «غوغل» للتسويق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولفتني أنكم لم تسألوه: لماذا كان في التظاهرة؟؟

وأرجو منكم أن تجيبوا عن الأسئلة التالية:

١ - كيف استطعتم أن تستضيفوا ناشطاً سياسياً خرج تواً من الاعتقال؟

٢ - وهل طلبتم إذنا من السلطات بذلك؟ ممن طلبتم الإذن؟

٣ - ما هي شروط السلطات لكي تستضيفوا غنيم؟

٤ - وإذا لم تطلبوا الأذن.. لماذا لم تستضيفوا أياً من قيادات المعارضة المصرية؟ أو حتى أي متظاهر في ميدان التحرير؟ والمثقفون بينهم كثر..

٥ - هل تساءلتم لماذا تسمح سلطة لكم باستضافة إنسان وتمنع عنكم أي إنسان آخر؟

٦ - هل تعلمون أن السلطة التي كانت تسمح لكم بالمقابلة كانت تقتل متظاهرين في الوقت نفسه ؟

٧ - إذا كنتم مستقلين نسبياً، كما قال لي أحد الأصدقاء في مصر، لماذا لا تنزلون إلى الشارع وتقوموا بمقابلات حية مع الناس؟

٨ - هل تعتقدون أن السلطات كانت لتسمح لكم بمقابله لو أن ضيفكم طلب من الناس النزول إلى الميدان أكثر؟

٩ - لماذا لم تسألوا السلطات عن منع التلفزيونات في البث وتغطية ما يحدث في مصر؟

أردت فقط أن أشير أنه ومع احترامي لوائل غنيم، لكني لم أقدر إلا أن أقول إنه لم يحرض الشارع على النزول كما يقول البعض، وما لمسته من المقابلة، وبعض الرسائل التي وجهها هي :

١ - إذا اعتقلتم فيمكن أن تعرضوا أهلكم إلى المرض...ارحموا أهلكم!!

٢ - لم أقصد أن أتسبب بمقتل أحد، وكأن الجوع والقمع ينتظر إشاره الكترونية...

٣ - لا تحرضوا أحداً على التظاهر فيمكن أن تتسببوا بقتله !!

٤ - إذا اعتقلتم.. فستبكون كثيراً...

٥ - سيتهمونكم إنكم عملاء... لكن لم يقل لنا عملاء لمن؟!

٦ - رجال الأمن مثقفون وحضاريون؟!

٧ - هذه ليست ثورة فقراء فقط، فالأغنياء أيضاً يريدون التغيير (وهذا غير صحيح(

٨ - إذا كنتم خارج البلاد فلا تعودوا لتشتركوا في المظاهرات..

٩ - الاعتقال يبعدكم عن كل شيء في الدنيا (إسأل أحمد فؤاد نجم والشيخ أمام عن معنى الاعتقال).

١٠ - لا نعرف ماذا نريد ..

١١ - ليه البهدلة كلها دي؟؟

هذا الذي رأيته كمشاهد له موقف مع الثورة في مصر، وموقف من كل الدكتاتوريات في المنطقة... وأحترم أي رأي حتى لو خالفني.. ولكن أحسست أني لم أقدر على السكوت بعدما شاهدت الفيديو مرتين... لا أريد أذية مشاعر بعض رفاق وائل غنيم لكني أحسست أنه محبط لأنه اعتقل..

لكنه لا يعرف أن ثمن التخلص من نظام قمعي متسلط هو الدم والبهدلة والقمع والاستشهاد، والذي يحصل في مصر اليوم سيغير المنطقة العربية بأسرها ويعيد رسم التحالفات الدولية.. لذلك من تعب فليسترح...

■■

الثائرون.. ونحن

◄ فيصل يعسوب
مصور جريدة قاسيون

أمام التلفاز، أتسمر مصدوماً مذهولاً غاضباً، تتملكني مشاعر الفخر والحزن والحماس في آن.. أريد الذهاب إلى تونس!! يجب أن اذهب إلى تونس الشعب العظيم، يجب أن أسجل الأحداث وأحفظ كل لحظات البطولة والعزة في صور، أجمد الزمن أمام تلك العيون الشجاعة... لكنني لم أكد أحرر جسدي من النزوع إلى تونس، حتى كان أبطال وبطلات مصر يرفعون حمى التوق والتمني أكثر وأكثر.. أريد الذهاب إلى مصر.. يجب أن أحفظ للأجيال القادمة دروس البطولة، كيف يكون الشجاع، وكيف العين تقاوم المخرز... تتملكني الرغبة إذ تؤول هاجساً، ويصبح الشارع مدعاة للخيال ونسج قصص أبطالها هم، وأنا الذاكرة التي لا تنسى، عدستي ذاكرتي الأمينة...

أنا هنا، وهم هناك.. يشتد الغضب حرقة في الصدر موجعة للروح، ويتألق الحزن.. أنا هنا وهم هناك..

هم يخططون مدنا وشوارع جديدة، هذه الساحة التي فُتل فيها بعض المنتفضين، وهذا الشارع حيث صرخ الأطفال أمام العصي والرصاص، وذاك الجسر مشينا عليه نعصر الغمام الأسود وخيط دم بهي يضيء النيل.. وأنا.. أسجل الوقت والتاريخ لكل صورة، وأصف المشهد الرهيب بموضوعية ودقة عاليتين، أنا الرمادي الأمين بين الألوان الصارخة. هم يضحون بأجساد أنهكها الجوع والقهر والذل، وأنا، أضحي بهدوء منزلي الآمن الدافئ، وصحبة تذهب أحزان القلب الطري اللطيف..

أنا هنا، وهم هناك...

لست ذاكرةً للشعب الأبي الحر، ولا سجلاً لبطولات كل المجهولين، أنا تسجيل أخرس للقمع والعنف، صوري تجمد الزمن وتعزله عن حرارة تلك الحناجر، تسويق ممسوخ لجرائم الرصاص وإرهابها ...

ليس في الإمكان، لي أو لغيري، أن نحفظ أو نسجل بطولات كل الأبطال، في تونس أو مصر أو أي مكان آت، ولا أولئك الذي مضوا أخيلة في زحمة ذاكرتنا المشوهة هنا أو هناك..لا، لا أحد غيركم، أنتم يا من نجهل أسماءكم، ونعجز عن الإحساس بآلامكم، أنتم لا تستطيع الكاميرات اللحاق بكم، ولا الشاشات «الموضوعية باحتراف» أن تخترق قدسية نضالكم، أنتم وحدكم تسجلون التاريخ وترسمون الذاكرة الجديدة الحقيقية، تعرّفون الحب من جديد، وتعطون للريح لهيب أجسادكم.. أنتم عصيون على النسيان بلا أسماء ولا صور ولا «نقل مباشر»، أنتم هناك.. ونحن هنا ...

يا أيها الشهداء والأبطال في كل أرض مسلوبة من أهلها، سامحونا، فإنما نحن نعوض نقصنا وخزينا بالاقتراب منكم والتيمم بالتراب تحت أقدامكم، امضوا فالأرض لا تنبسط إلا لجباهكم المرفوعة الشامخة، ولا السماء تفتح إلا لأرواحكم المنفلتة من القيود ...

■■

درس الثورة

◄ لينا خالد

أجمل ما في هذه السنة أن الشعب العربي بدأ يستوعب عمق جراحه فبدأ يكوّن ثورات شعبية ستليق بها كُتب التاريخ في المدرسة، والتي طالما حجب عنها معنى الثورة، أو كاد فلا تذكر إلا باختصار شديد .

في هذه الأوقات يجب أن نستبدل «نيكيلودين» بـ«الجزيرة»، و إن نكثر من الشيخ إمام بدلاً من «طيور الجنة»، فأطفالنا يحتاجون أبطالاً مثل البوعزيزي وعبد الناصر.. يجب أن نعلمهم الثورة كما نعلمهم حروف الأبجدية والأرقام.. يجب أن نلقنهم هذه الثورة تلقيناً، وأن نحفظهم إياها كأنشودة..

إن ظُلمت عليكَ أن تثور، وإن شعرت بأن هناكَ من يسرقَ منكَ رغيف خُبزك يجب أن تثور.. وإن كان هناك من يحرمك ابتسامتك واللعب البريء عليكَ أن تثور، وإن كنت ترى وطنك يتلاشى بسبب خائن عليكَ أن تثور.. لرائحة الحرية يجب أن تثور.. للحياة الجميلة يجب أن تثور..!!

ما رأيته في تونس وما أراه في مصر سأنقله لأولادي في المستقبل، وسأحاول أن أعلم من هم حولي من أطفال هذه الثورة، سأعلمهم كيف نغني للثورة ونهتف لها، كيف نقف في الشتاء رافعين لافتات تطالب بإزالة غمامة الظلم عنا..

فلتقرع الأجراس.. ولتصرخ المآذن: حي على الثورة، حي على الثورة..

■■

«نحن منكم ومعكم».. بيان كُتّاب مصر ومثقّفيها

صدر عن عدد من كتاب مصر وأدبائها ومثقفيها بيان يعلنون فيه تضامنهم مع الثورة التي قام بها الشباب في الخامس والعشرين من يناير/ كانون الأول المنصرم.

وجا في البيان:«إيماناً بقدرة المثقف الوطني على المشاركة الفاعلة، يعلن الموقعون على هذا البيان التحامهم الكامل بـ«ثورة ٢٥ يناير» المجيدة، متبنين شعاراتها ومطالبها العادلة في مواجهة الفساد الشامل، وفي مقاومة سياسات الحزب الوطني في النهب المنظم لثروات مصر وأراضيها، والتفريط في مصالح مصر القومية إلى حدّ التبعية، كما يعلن الموقعون على هذا البيان – بمبادرة من اللجنة التحضيرية لمؤتمر المثقفين المستقلين- لوجوب رحيل منظومة الفساد القائمة، وضرورة محاكمة الفاسدين على سرقة المال العام، والإضرار بالمصالح الوطنية، ويقفون مع مطالبهم المشروعة في إقامة حكومة ائتلاف وطني مؤقتة تضم ممثلين لمختلف الاتجاهات الوطنية والسياسية من خارج منظومة الفساد المعروفة لنا جميعا، حكومة تلتزم بالإلغاء الفوري لقانون الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين كافة، وحل مجلسي الشعب والشورى، وتعديل الدستور، وإطلاق حرية الصحافة والأحزاب، وتحقيق مطالب الفقراء في العلاج، وإعانة البطالة، والحد الأدنى للأجور.

كما يحذر الموقعون على هذا البيان من محاولات سرقة صوت هذه الثورة أو تزييف إرادتها من أحزاب وقوى لم يكن لها أي منجز في قيام «ثورة ٢٥ يناير» المجيدة.

ووقع على البيان السابق كل من:

إبراهيم أصلان ، د . أحمد الخميسي، د . السيد البحراوي، د . حسن طلب ، حلمي سالم، حلمي شعراوي، رفعت سلام، سلوى بكر، سيد حجاب، شوقي جلال، صنع الله إبراهيم، عبد المنعم رمضان، د . علاء الأسواني ، علاء الديب، فريد أبو سعدة.. وآخرون.

ربما..!

«تامر حسني مبارك»
أو أي أحد سواه

لنتأمل في ما جرى لتامر حسني في ميدان التحرير، حين حاول زيارة الميدان فقام المتظاهرون بضربه وطرده على خلفية تصريحات سابقة أدلى بها مؤيداً حسني مبارك.

بعد طرده من الميدان اعترف حسني، في فيديو نُشر على الإنترنت، بأنه تعرض لضغوط كي يدلي بتلك التصريحات المؤيدة للنظام. وانخرط في البكاء قائلاً: «أتمنى أن أموت اليوم.. لديهم حق فيما فعلوه»..

يستحق حسني ما حدث له، ولعله أقل ممّا يستحقه، هو أو سواه لا فرق.. فمن دخل اللعبة الخسيسة وارتضى ذلك الدور الهزيل، من امتداح الديكتاتورية والترويج لأجندتها، لا سيما قضية التوريث (كما دأب عادل إمام).. ومن ثم قبول لعبة وجوده في الساحة الفنية «الجماهيرية» أصلاً بفضل الرأسمال المشبوه القائم على خلخلة الاقتصاد الوطني، وتجويع الناس، وتخديرهم بالصورة المضللة في «روتانا» و«ميلودي».. وسواهما من مؤسسات إعلامية وفنية تشكّل رافداً من روافد الطغيان..

يمكننا القول إن خطيئة تامر حسني الأصلية ليست مديح شخص مبارك، ربما هذه أصغر خطاياه ففيها كان واضحاً غير مضلل بحيث يمكن للناس أن يصدقوه أو لا، بينما الخطيئة الأصلية في أدواره السياسية (نعم.. فهي سياسية في النهاية) حيث كان يضلل ويخدم مافيات النهب والتسلط على رقاب العباد، بتنميط صورة الشباب المصري الذي ارتضى صورتين إما غارقاً في سفاسف الموضة والعلاقات السطحية أو الماجنة، أو مدمناً غارقاً في قيعان الجريمة..

والآن حين يأتينا تامر إلى الميدان، مراهناً على شعبيّة شبّاك التّذاكر ورصيده العالي في سوق مبيعات الألبومات، ليُضرب ويطرد ويهان من شباب فاجؤوه وفاجؤوا العالم بتقديمهم صورة حقيقية مختلفة عما تصوره عوالم الدراما والسينما المصرية في عصر الاحتكارات «الفنية» الكبرى.. سيعرف- وبالتالي سيعترف- أن ذاكرة هؤلاء الناس عند المنعطفات الكبرى لا تغفر لمشارك في جريمة تتعلق بالخيارات الشعبية الجامعة، وهي ذاكرة لا يمكن محوها بسهولة..

ما أشبه هؤلاء الفنانين المرتهنين لصورهم الرخيصة بمريض ميئوس منه، ولا حّل له إلا الموت الرّحيم.. فسوى أنهم لم يقدّموا فناً بالمعنى الصّرف ولا مواقف شرف بالمعنى الصرف أيضاً، سيأتون وقت الشدّة، وقت انقلاب الوقت على كل شيء، ليقولوا إنهم أكرهونا .. وكأننا لم نكن نعرف أنّ ذلك الإكراه ملأ الجيوب وأنعش النّرجسيات بالشهرة والأضواء.. والآن في لحظة حقيقة الوعي الصارخة يأتون ليقولوا إنهم معنا!! فهل سنصدّق؟؟ «كبيرة المزحة هاي» باستعارة فيروز وزياد!!

لنختم بالنكتة الواقعية التالية: لطيفة التونسية التي حاولت تبييض وجهها بعد ثورة الشباب التونسي، المستمرة إلى الآن، ادعت أنّها أطلقت اسم «بوعزيزي» على ابن شقيقها. لكنّ الحقيقة تقول إنّ المولود، الذي خرج إلى هذا النفاق، قبل اندلاع الثورة بأسبوع، كان اسمه «زين العابدين» ثم تغيّر اسمه بعد انتصار الثورة..

الباقي عندكم..

رائد وحش
raedwahash@gmail.com

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2011/02/09) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

دمشق مع حبي
الانشغال بالفرادة على حساب المعنى

◄ نبيل محمد

يحاول المخرج محمد عبد العزيز فتح باب الجدل في القضايا الاستثنائية من خلال فيلمه «دمشق مع حبي»، خاصة وأن فيلمه من إنتاج القطاع الخاص، مما يحقق مطلب الجهة المنتجة أيضاً «الشرق ولين للإنتاج الفني» في أن يكون هذا الفيلم مختلفاً عما تنتجه المؤسسة العامة للسينما، بحيث يظهر النَّفَس الإنتاجي الخاص، عبر الجرأة في تناول قضية جدلية لا يمكن لسينما القطاع العام تناولها.

إلا أن هذه الاستثنائية التي يحملها الفيلم تقتصر فقط على المادة الخام له أي الفكرة المبسطة، ولا تنسحب على تفاصيل الفيلم أبداً، فلم يستطع الشريط بكامل بناه الفنية والفكرية والجمالية أن يقدم استثناءً أو إضافة ما على السينما السورية، تلك الإضافة التي طالما تحدث عنها مدير مؤسسة السينما ومدراء الإنتاج في القطاع الخاص بأنها لا تتحقق إلا بدخول القطاع الخاص حيز الإنتاج السينمائي في سورية.

يروي الفيلم قصة فتاة يهودية دمشقية ترفض السفر مع والدها، أقدم تاجر شرقيات في دمشق إلى إيطاليا حيث عائلتهم تقطن، وتصر على البقاء في دمشق لتركض وراء الذاكرة العاطفية التي عاشتها في دمشق، حيث تعيش قصة البحث عن الحبيب الأول ليتواكب هذا البحث عن الحبيب مع بحث عن ذاكرة كاملة لسورية وليس لمدينة دمشق، بحيث نجد من خلال قصة هذه الفتاة كل ما نريد أن نراه في النسيج السوري الجمالي والاجتماعي من طبيعة وعلاقات وريف ومدينة وما إلى ذلك، فيقدم الفيلم سورية سياحياً أو كما يشتهي مسوقو الجماليات وحسب، ليبتعد تماماً عن فكرته الأساسية ويبدأ بالاتكاء الكامل على قصص ثانوية تصبح هي الأساس والمرتكز، على اعتبار أنها مضحكة وبسيطة ومنوعة وذات رتم متواتر وغير مملة، كما هي القصة الأساسية للفيلم.

كما أن هذه الذاكرة التي يحاول الفيلم استعراضها انطلاقاً من حديث الرجل اليهودي لقريبته في إيطاليا عن دمشق، كان بالإمكان تقديمها روائياً أو حتى وثائقياً بصور أكثر وعياً للمدينة، وأكثر إمعاناً في معناها، فالقصة التي يقدمها الفيلم لا تعتمد على كون الشخصية الأساسية يهودية، وإنما يبدو ذلك مقحماً إلى حد ما، لتحقيق مستوى عال من الجرأة والاستثنائية والطرح الجديد، فهذا المجتمع المتنوع والبسيط بتركيبته، رغم تعقيداتها، والفائض بجمالياته، لا يستدعي منا تقديم نموذج مفرط في استثنائيته لنسوق على لسان حاله قصة مدينة كاملة متأطرة في علاقة حب بين فتاة وشاب من دينين مختلفين.

يحاول المخرج مراراً وتكراراً تقديم صورة سينمائية فريدة أيضاً في إطار البحث عن التفرد وهذا ما نجده في صورة الشجرة الممتلئة بأشرطة الكاسيت التي تمثل الذاكرة الصوتية لعلاقة الحب، أو بـ «السكربينة» التي تشكل نقطة استعادية للعلاقة وبؤرة للذاكرة، فلطالما استخدمت «السكربينة» سينمائياً بهذه الوظيفة، وأكبر شاهد على هذا الاستخدام هو فيلم «لا تتحرك» رائعة الإيطالي سيرجيو كاستيليتو، فبذلك أيضاً لا يخرج الفيلم عن إقحام الرمز رغماً عن أنف القصة واستيراد الصور السينمائية العالمية وعرضها لجمهور محلي مرتبط بالمكان والحب والذاكرة كتفاصيل للحياة، أكثر من ارتباطه بالسينما كقضية فكر وثقافة وفن. ■■

الدراما الإيرانية وصراع الروايات التاريخية

◄ أماني غنيم

أثار عرض مسلسلات «يوسف الصديق» و«مريم المقدسة» وأخيراً «المختارالثقفي» على قناة «أي فيلم» – قناة الأفلام والمسلسلات الإيرانية المدبلجة للعربية – ضجة إعلامية كبيرة في وسائل الإعلام العربية المقروءة والمسموعة والمرئية، وانقسمت الآراء بين منتقد ومؤيد، وتناولت العديد من الصحف والمجلات والمواقع العربية موضوعات المسلسلات، وأطلقت أحكاماً على الأعمال حتى دون أن تشاهدها.

إن ما تقوم به الدراما الإيرانية من تجسيد لشخصيات كان من المحرم لفترة طويلة تجسيدها يعد ثورة في عالم الدراما الإسلامية – إذا صح التعبير – وإن من يتابع هذه الأعمال وتحديداً مسلسل «يوسف الصديق» للمخرج فرج الله سلحشور، والذي يحاكي قصة النبي يوسف منذ ولادته حتى لقائه بأبيه يعقوب بعد غياب طويل، سيجد أن الدراما الإيرانية قد استطاعت – رغم تحذير الأزهر من عرض مسلسلات تاريخية ودينية تظهر الأنبياء وآل البيت والصحابة وتجسدهم – أن تتجاوز فكرة تحريم تجسيد شخصيات الأنبياء وآل البيت والصحابة وغيرهم من الشخصيات الاعتبارية عند المسلمين.

ولكن في الوقت ذاته، فإن المتابع للدراما التاريخية الإيرانية سيجد أنها تعتمد رواية تاريخية مبنية على أساس مذهبي أحياناً، وهو ما يثير في أغلب الأوقات موجة واسعة من الانتقادات لهذه المسلسلات، وهو ما جرى مع بدء عرض مسلسل "المختار" للمخرج الإيراني داوود مير باقري، والذي يناقش عبر حلقاته الأربعين "ثورة" المختار بن عبيدة الثقفي، فرغم أن مدير مكتب قناة "أي فيلم" في سورية حسين مرتضى يؤكد أن مراحل البحث في الرواية التاريخية لمسلسل "المختار" وكتابة السيناريو والتصوير استغرقت تسع سنوات إلا أن اعتماد كاتب سيناريو المسلسل على رواية تاريخية للثورة دون غيرها أثار عاصفة من الانتقادات للمسلسل والاعتراض على شراء بعض القنوات العربية له.

وأخيراً على الرغم من كل ما أثير من ضجة حول هذا المسلسل وغيره من المسلسلات التاريخية الإيرانية يظل السؤال الذي يطرح نفسه متى سنتعلم قراءة التاريخ بصورة محايدة وموضوعية وفوق المذهبية؟ ومتى نستطيع الوصول إلى صياغة خطاب إعلامي يؤسس لجيل يعتمد على محاكمة العقل أولاً وأخيراً؟

■■

بين قوسين

هنا القاهرة

◄ خليل صويلح

لاشك أن الأنظمة الاستبدادية تشعر بالضيم إزاء ما صرفته من مليارات الدولارات على تدجين شعوبها فضائياً، وذلك عبر هدر آلاف الساعات على أغاني الفيديو كليب المائعة ومباريات كرة القدم والأبراج والطبخ وبرامج المسابقات، والفتاوى، كي ينسى المشاهد العربي همومه الحقيقية وينخرط في متابعة عالم وردي بديل للمصائب التي يعيشها على الأرض. ما كان يسمى جيل هيفاء ونانسي وروبي، فاجأ المدرّبين وعلماء الاجتماع والمحللين السياسيين، وخبراء «روتانا»، بأنه خرج على النص، واستعاد أغاني سيد درويش، والشيخ إمام، وقصائد الشابي، في عملية غش صريحة في الامتحان.

علينا أن نتذكر أن جيلين على الأقل كانا خارج الصورة تحت بند عاطل عن العمل. انتهى محمد بوعزيزي الجامعي التونسي إلى بائع على عربة خضار، وقتل خالد سعيد في أحد أقسام الشرطة في الإسكندرية بسبب مدوّنة شخصية، وإذا بهما يشعلان الشرارة في صدور الشباب الغاضبين، مطالبين بفتح الحساب المتراكم في ذمة سلطات تجاهلت حقوق كل من لم يكن معها. هكذا اندحر الخوف من الشرايين لينفجر بوجوه جلاديه، لتتكشف الصورة عن أكبر عملية لصوصية تجاه بدهيات حقوق الإنسان كالحق في العمل، والحق في حرية التعبير، والحق في المساواة. لنقل إن جيل المدونين على شبكة الانترنت قلب الطاولة بضربة كيبورد واحدة، وأزاح الغبش عن الصورة عبر يوميات صريحة لا تحتاج إلى بلاغة كي تصل إلى الآخرين.

هناك إذا فرق بين عقلية الجمل والسيف والساطور، وشاشة الإنترنت، في مواجهاتهما العلنية في ساحة ميدان التحرير. وهناك فرق بلاغي كبير بين الشعارات القديمة، وشعارات شباب اليوم التي لا تخلو من تهكم، رغم مرارة الحالة في الشارع. البلاغ رقم واحد الذي كان يذيعه عسكري انقلابي من دار الإذاعة، اختفى أمام ثورة الجموع التي تطالب بإسقاط الصورة القديمة، واستبدالها بصورة مختلفة تختزن غضباً تاريخياً، طال لجمه في الحناجر. اليوم نتعرّف على مصر أخرى. مصر «بلادي. بلادي»، وليست مصر كامب ديفيد. ليس مستغرباً إذا هذا الاستنفار الأمريكي والإسرائيلي في غرف العمليات لإجهاض الثورة، فعودة مصر إلى محيطها العربي، أكبر خسارة يواجهها المشروع الأمريكي في المنطقة. غضب الشباب المصري لا ينتهي عند حدود سيناء، بل يمد أذرعه إلى قلب القدس المحتلة..

khalil.s@scs-net.org ■

السرد عبر «فوتوشوب»

النكتة وثيقة الصلة بالشعب المصري، والإنسان المصري مشهور بأنه من أبرع صنّاع النكتة..

لكن الثورة الجارية (وهي ثورة جديدة قياساً للثوارت التقليدية كما تحدّث كثير من المراقبين) حملت معها روح ساخرة وتهكمية تجلت في الشعارات واللافتات والفيديوهات.. فعلى سبيل المثال راح الشعب المصري ينكت على الأجندة يوم جاء المأفون عمر سليمان على ذكر الـ«أجندة خارجية»، فإذا عاكس أحدهم فتاة قال: ممكن أجندتك؟؟ وإذا اتفق أصحاب على لقاء قالوا: الأجندة فين؟؟ وإذا ما طلب الزوج زوجته فإن ذلك يتم بموجب: الأجندة الزوجية.. وأنشئت مجموعة في «الفيس باسم «أجندة حبنا»..

النكتة المصرية الآن تتجلى في فبركة الصور عبر برنامج «فوتوشوب» بهدف التعريض بمبارك، ولعل القوة البلاغية للصورة تكمن في تأثيرها العميق، فإذا كان المثل الصيني يقول: «الصورة بألف كلمة» فلا بد أن نرى في الصور مبارك على هيئة حاخام يهودي دلالة على خدمته لمصالح إسرائيل، وأن نرى «فودلر» باسمه يأبى الحذف في إشارة إلى تمسكه العنيد بالكرسي... لم نعلّق؟؟ أصلاً هذه فسحة لتتكلم الصور.. فاسمعوها جيداً..

■■

2011
16 صفحة
تعلن قاسيون عن استمرار حملة الاشتراكات لعام ٢٠١١

قيمة الاشتراك السنوي (٥٠٠) ل.س

قاسيون معكم...
«كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»